أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
9 نوفمبر 2026م
29 جمادى الأول 1448هـ
105



صَمْتُ المَاكِينَاتِ

أجهزت الحرب على سنوات من الاستثمار والإنتاج، وبددت جزءاً كبيراً من القاعدة الصناعية للبلاد، إذ طال الدمار الكلي والجزئي نحو 1877 مصنعاً، بخسائر تتراوح بين 50 و58 مليار دولار، فضلاً عن فقدان آلاف فرص العمل وتراجع القدرة على إنتاج سلع كانت تُصنع محلياً.

ولم تقتصر الخسائر على المنشآت والمعدات، بل امتدت إلى الخبرات وسلاسل الإمداد والأسواق والقدرة التنافسية. ومع اتساع الاعتماد على الاستيراد، يواجه السودان سؤالاً أكبر من إعادة بناء المصانع: كيف يستعيد صناعة فقدت الكثير من مقوماتها؟

مـوت الضميـر الجمعـي

حين يصبح اعتقال أحمد هارون مادة للتسلية والجدل، بينما يموت أطفال السودان جوعاً، فالمأساة لم تعد في الحرب وحدها، بل في مجتمع بدأ يفقد إحساسه بالمأساة.

يا له من بلد موجوع، ويا له من شعب أنهكته الحرب حتى باتت الفواجع تتزاحم على شاشاته، فلا تكاد إحداها تستوقفه حتى تبتلعها أخرى. ويا لها من مفارقة موجعة أن ينشغل الناس لساعات بحديث رئيس المؤتمر الوطني المحلول، أحمد هارون، وما قاله وما لم يقله، ومن اعتقله ولماذا، ويتوزعوا بين مادح وشامت وناقد، بينما يمر خبر الجوع والمجاعة وموت الأطفال في بلادهم كأنه خبر عابر من جغرافيا بعيدة لا يعرفونها!

لماذا صار اعتقال رجل متهم بالمسؤولية السياسية والأخلاقية عن واحدة من أبشع مآسي السودان مادة للفرجة والتحليل والمناكفات، بينما لم يعد الجوع الذي ينهش أجساد ملايين السودانيين قادراً على انتزاع انتباهنا؟ كيف أصبحنا نملك كل هذا الوقت للجدل حول تصريحات السياسيين ومناوراتهم، ولا نملك دقائق كافية للتوقف أمام أم تجفف دموعها وهي عاجزة عن توفير وجبة لأطفالها؟

ليست القضية أن أحمد هارون لا يستحق المحاسبة، ولا أن حديثه عن ترتيبات الحركة الإسلامية ومستقبلها لا يستحق النقاش. بل إن محاسبة كل من ارتكب جرائم بحق السودانيين واجب لا يسقط بالتقادم، لكن الكارثة أن يتحول الجدل حول الأشخاص والتنظيمات إلى ستار يحجب عنا رؤية المأساة الأكبر، وأن تصبح السياسة مخدراً جماعياً يجعلنا نتعايش مع الموت والجوع والنزوح وكأنها تفاصيل عادية في يوميات بلد اعتاد الفقد.

في السودان اليوم، لا يحتاج المرء إلى كثير من الخيال ليدرك حجم الكارثة. بيان مشترك لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة يقول إن نحو 15.4 مليون شخص يحتاجون بصورة عاجلة إلى المأوى والمستلزمات المنزلية الأساسية، وإن المنظمات الإنسانية لا تستطيع الوصول بالمساعدة إلا إلى نحو عشرة في المئة من هؤلاء بسبب نقص التمويل. عشرة في المئة فقط! أما التسعون في المئة الباقون، فماذا ينتظرهم؟ ومن يجيب أطفالهم حين يسألون عن الطعام، وأمهاتهم حين يبحثن عن غطاء يقيهم برد الشتاء؟

المخازن الأممية فارغة تماماً، كما يقول رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة في السودان. ست عشرة شاحنة وصلت إلى دارفور، لكنها كانت آخر ما تبقى في مستودعات المنظمة. تخيلوا أن تكون آخر شاحنة تحمل الأمل إلى أناس لا يملكون شيئاً، وأن تكون آخر مؤونة في مخزن إنساني هي كل ما يفصل آلاف الأسر عن مزيد من الجوع والعوز. تخيلوا أن تكون الخيمة بالنسبة إلى امرأة سودانية فقدت بيتها وأمانها وخصوصيتها هي الفارق بين شيء من الكرامة والنوم في العراء.

هذه ليست حكايات من فيلم وثائقي، ولا مشاهد من بلد آخر. إنها السودان الذي نعيش فيه، أو الذي ينبغي أن نكون منشغلين بإنقاذه.

الأكثر إيلاماً أن ثلاثة من كل أربعة نازحين في السودان نساء وأطفال، وأن أكثر من 5.2 مليون شخص عادوا إلى مناطقهم الأصلية، لا ليجدوا بيوتهم كما تركوها، بل ليصطدموا بخراب المنازل ونهب الممتلكات وغياب الماء والكهرباء والرعاية الصحية. عودة لا تشبه العودة، وبيوت لا تشبه البيوت، وحياة معلقة بين ذاكرة المكان وقسوة الواقع.

ثم يأتي الجوع ليضيف طبقة أخرى من الموت. أمطار أقل من المعدلات الطبيعية أثرت على الحصاد في دارفور وكردفان، وأسعار الغذاء لا تزال مرتفعة بصورة مؤلمة، في وقت فقدت فيه الأسر كل مصادر دخلها وممتلكاتها. وفي بلد يواجه أكبر أزمة نزوح في العالم، لم تحصل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2026 إلا على 47 في المئة من التمويل المطلوب، البالغ 2.9 مليار دولار، بينما يحتاج 33.7 مليون شخص إلى المساعدة.

أين نحن من كل هذا؟

أين غضبنا حين ينام طفل جائعاً؟ أين أصواتنا حين تفترش النساء الأرض في معسكرات النزوح؟ أين ضميرنا حين تتحول معاناة الناس إلى أرقام في بيانات المنظمات، ثم لا تجد حتى هذه الأرقام من يتوقف عندها؟ كيف نقبل أن تكون أخبار الجوع أقل تداولاً من أخبار اعتقال هذا المسؤول أو ظهور ذاك القيادي، وأن تتقدم مشاحنات النخب على صرخات الضحايا؟

إن موت الضمير الجمعي لا يعني أن الناس لم يعودوا يشعرون بالألم، بل أن الألم أصبح مألوفاً إلى الحد الذي لم يعد يحركهم. أن نرى صور الأطفال الجائعين فلا نتوقف، وأن نسمع عن المجاعة فلا نرتجف، وأن نقرأ عن ملايين النازحين ثم ننتقل إلى الخبر التالي دون أن نسأل أنفسنا: ماذا فعلنا؟ وكيف وصلنا إلى هذه الدرجة من الاعتياد على الكارثة؟

لسنا مطالبين بأن نتفق سياسياً، ولا بأن نتخلى عن مواقفنا، ولا بأن نغلق ملفات المحاسبة والعدالة. لكننا مطالبون بألا نسمح للسياسة أن تسرق منا إنسانيتنا، وألا نجعل الخصومات الحزبية والتنظيمية أهم من حق الناس في الحياة. فالسودان ليس أحمد هارون، ولا المؤتمر الوطني، ولا الدعم السريع، ولا الجيش، ولا أي زعيم أو تنظيم. السودان هو هؤلاء الذين يبحثون اليوم عن لقمة، وغطاء، ودواء، ومكان آمن ينامون فيه دون خوف من قذيفة أو رصاصة أو جوع.

إن أخطر ما يمكن أن تفعله الحرب بشعب ليس أن تقتل أبناءه فقط، بل أن تقتل فيه الإحساس بموتهم، وأن تحول المأساة إلى مشهد معتاد، والضحايا إلى أرقام، والجوع إلى خبر عابر.

أفيقوا! فالسودان لا ينقصه السياسيون الذين يتحدثون باسمه، بل ينقصه مجتمع يغضب حين يجوع أطفاله، وينتفض، ويصرخ حين يموت مواطنوه. لا تجعلوا أخبار السياسيين أعلى صوتاً من أنين الجائعين، فأحمد هارون وحزبه ومشايعوه لم يتبقى لهم من الإنسانية اللا الشكل ومن محبة البلد وناسها اللا كلمات يقولونها بالسنتهم ولاتقر في قلوبهم.

فحين يموت الضمير الجمعي، لا يعود السؤال من يحكم السودان، بل ما الذي تبقى من السودان الذي نريد أن نحكمه؟

46

الغلاف



أجهزت الحرب على سنوات من الاستثمار والإنتاج، وبددت جزءاً كبيراً من القاعدة الصناعية للبلاد، إذ طال الدمار الكلي والجزئي نحو 1877 مصنعاً، بخسائر تتراوح بين 50 و58 مليار دولار، فضلاً عن فقدان الاف فرص العمل وتراجع القدرة على إنتاج سلع كانت تُصنع محلياً.
ولم تقتصر الخسائر على المنشآت والمعدات، بل امتدت إلى الخبرات وسلاسل الإمداد والأسواق والقدرة التنافسية. ومع اتساع الاعتماد على الاستيراد، يواجه السودان سؤالاً أكبر من إعادة بناء المصانع: كيف يستعيد صناعة فقدت الكثير من مقوماتها؟

وجهات نظر

ديمقراطية على الطريقة الكيزانية
حيدر المكاشفي 13

أحمد هارون: من قفص الاتهام إلى منصة الرواية
محمد الأمين عبد النبي 19

أحمد هارون... حين يخرج الذئب من مخبئه!
نون كشكوش 30

إصلاح الجهاز المصرفي السوداني:
التحول الرقمي وحماية بيانات العملاء.. السؤال الذي لا يجوز تأجيله
عمر سيد أحمد 54

السودان رهينة حرب العبث
من المستفيد من انهيار الدولة وموت الحياة؟
الهادي الشواف 64

حفاوة الاستقبال وعرض البرهان.. قراءة في الموقف الروسي
حاتم أيوب أبوالحسن 70

تفكيك الدولة العميقة.. وليس هدم الدولة السودانية
عادل يعقوب أحمد نور 73

أيام... القيامة؟؟؟
د. كمال الشريف 81

نصـــوص

هلوسةُ تعضُّ البال في عصبِ اليقين
خـالد عمـر 77



السودانيون يواجهون الجوع ببدائل غذائية قاسية
04

نذر المجاعة السودانية بلغة مباشرة.. لا قدرة لإنتاج أو شراء الرغيف
08

السودان.. موسم زراعي شتوي في مهب الريح
14

اللاجئون.. ناجون من الحرب لا من تداعياتها
16



ولايـة الجـزيرة تواجه تفشياً لحمى الضنك
24

السودان.. استعادة الخدمة في 85 % من مستشفيات الخرطوم
27

واشنطن بعد الانتخابات..
كيف تستفيد القوى المدنية من الانقلاب الأمريكي؟
33

الانتخابات الأمريكية:
تعرف على 23 مشرعاً من أصل أفريقي يغيرون وجه الحكومة
37



عمسيب..
رجل أسقط رأسه
قراءة في سيكولوجيا وسوسيولوجيا الاستعلاء وخطاب الإقصاء
59

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

السودانيون يواجهون الجوع ببدائل غذائية قاسية

ملخص

تتفاقم أزمة الجوع في السودان مع ارتفاع أسعار الذرة والخبز، وفشل الموسم الزراعي واستمرار الحرب وانهيار العملة، ما دفع ملايين الأسر إلى تقليص وجباتها اليومية والاعتماد على بدائل غذائية محدودة لمواجهة نقص الغذاء.

اضطرت أسر إلى الاكتفاء بوجبة واحدة يومياً، أو تناول البليلة والمديدة، فيما لجأت أخرى إلى استخدام «الأمباز» المخصص كعلف للحيوانات. وتعكس قصة طفل حاول بيع كراساته لشراء وجبة فطور حجم المعاناة التي وصلت إليها الأسر.

تكشف إفادات مواطنين من الخرطوم وشمال كردفان عن أوضاع معيشية قاسية، مع فقدان مصادر الدخل وفشل المواسم الزراعية وارتفاع تكاليف الغذاء، حتى أصبح النوم دون طعام واقعاً يومياً لبعض الأسر.

تنفي السلطات وجود مؤشرات على المجاعة، تحذر المنظمات الدولية من تفاقم الأزمة؛ إذ يحتاج نحو 17,3 مليون طفل إلى مساعدات إنسانية، وسُجل علاج أكثر من 51 ألف طفل من سوء التغذية الحاد الوخيم خلال أغسطس الماضي.

«ماشي السوق أبيع كراساتي وأشتري فطور» – طفل لم يجد ما يأكله بعد عودته من المدرسة.



الخرطوم- محمد عبد الباقي

في الثامن عشر من أكتوبر الماضي، عاد مرتضى، وهو طفل يدرس في الصف الرابع الابتدائي، من المدرسة جائعاً، لكن والدته صفية أخبرته بأنه لا يوجد فطور في المنزل، وعليه انتظار والده حتى يعود مساءً من السوق بالخبز.

لم يستوعب مرتضى هذا التبرير، فانفجر باكياً وأخذ يُلحّ في طلب الطعام، قبل أن يحمل حقيبة كراساته ويخرج مسرعاً.

سألته والدته: إلى أين تذهب يا مرتضى؟

أجابها بعفوية: «ماشي السوق أبيع كراساتي وأشتري فطور».

تكاد معاناة مرتضى، الذي عاد من المدرسة ولم يجد ما يملأ به بطنه الصغيرة، تتكرر اليوم في كل منزل بالسودان، حيث يعاني الجميع من الجوع، نساءً وأطفالاً وكبار سن، حتى أصبح الجوع السمة الأبرز على وجوه السكان.

وأدى الشح الشديد في الذرة، والارتفاع الكبير في أسعار الخبز، الذي وصل سعر قطعتين منه إلى ألف جنيه، إلى جانب انهيار سعر صرف العملة المحلية، إلى دفع كثير من الأسر إلى اللجوء لخيارات وبدائل غذائية قاسية لمواجهة حدة الجوع.

ومع اتساع دائرة الفقر، باتت أسر كثيرة عاجزة عن توفير احتياجاتها الغذائية اليومية، ما اضطرها إلى تقليص عدد الوجبات والاعتماد على بدائل بسيطة مثل المديدة والبليلة.

منذ بداية العام الحالي، تفاقمت أزمة الغذاء بصورة حادة نتيجة قلة هطول الأمطار وفشل الموسم الزراعي واستمرار الحرب، إلى جانب فقدان المواطنين أعمالهم ومصادر دخلهم وانهيار سعر صرف العملة المحلية.

وأدت هذه العوامل مجتمعة إلى ارتفاع أسعار الذرة، التي تمثل الغذاء الرئيس لشريحة واسعة من السودانيين، إلى مستويات قياسية، بالتزامن مع زيادة أسعار القمح ودقيق الخبز.

واضطرت أسر كثيرة إلى تقليص عدد الوجبات اليومية إلى الحد الأدنى، فيما اكتفت أسر أخرى بتناول وجبة واحدة بسيطة طوال اليوم، في محاولة للتكيف مع تراجع إمكاناتها المالية وعجزها عن شراء الغذاء بالكميات التي تحتاج إليها. كما استعانت بعض الأسر ببدائل غذائية أخرى لتعويض النقص في المواد الغذائية الأساسية، واضطرت أسر أخرى إلى استخدام مواد محلية بديلة للخبز والذرة، من بينها «الأمباز»، وهو علف يُستخدم في تربية الحيوانات.

وامتدت مظاهر الجوع وسوء التغذية إلى معظم ولايات السودان، حيث تراجعت كميات الطعام التي تحصل عليها الأسر بصورة كبيرة، وأصبح الحصول على وجبة واحدة يومياً أمراً بالغ الصعوبة بالنسبة إلى قطاعات واسعة من السكان.

وتواجه النساء والأطفال ظروفاً إنسانية بالغة القسوة، مع اضطرار بعضهم إلى البقاء أياماً دون الحصول على الغذاء الكافي، نتيجة عدم توفر المواد الغذائية أو العجز عن شرائها.

وسبق أن أطلقت حكومات أجنبية ومنظمات دولية، من بينها الولايات المتحدة وبريطانيا وبرنامج الأغذية العالمي، تحذيرات متزايدة بشأن خطورة الأوضاع الإنسانية والغذائية في السودان، الذي يشهد حرباً ضروساً منذ نحو أربعة أعوام. وأشارت إلى أن استمرار الحرب وتدهور الظروف المعيشية وفشل الموسم الزراعي عوامل تنذر بمزيد من الجوع خلال الفترة المقبلة، في وقت تتزايد فيه الاحتياجات الغذائية للسكان.

ورغم المناشدات الدولية المتكررة بضرورة توفير المساعدات الغذائية للسودانيين، تنفي السلطات الرسمية في السودان وجود مؤشرات على انعدام الغذاء، وتؤكد أن الأوضاع المعيشية تحت السيطرة. وجاء ذلك بحسب بيان أصدرته وزارة الخارجية في الحكومة التي يديرها الجيش في السابع والعشرين من أكتوبر الماضي، نفت فيه نفياً قاطعاً وجود مظاهر للمجاعة في البلاد.

لكن المعطيات الميدانية وإفادات الأسر تكشف

«أصبحوا حالياً تعودوا على البليلة بعدما تأكدوا من عدم وجود خيارات أخرى متاحة لهم».

«الأسر ليس لديها خيارات سوى تقليص الوجبات، وهذا خيار لا يقبله الأطفال».



عن صورة مغايرة لما تتحدث عنه السلطات الحكومية، إذ أصبح الجوع وتراجع القدرة على تأمين الغذاء من أبرز ملامح الحياة اليومية.

وتروي أسر سودانية تفاصيل معاناتها في مواجهة النقص الغذائي، وما اضطرت إليه من تقليص الوجبات والاستعانة ببدائل محدودة لتوفير الطعام لأفرادها.

ومن بين هذه الأسر أسرة صفية عبدالله، والدة الطفل مرتضى، التي تصف الأوضاع المعيشية بالقاسية في ظل صعوبة توفير الغذاء لأطفالها.

تقول صفية، وهي أم لأربعة أطفال تقيم في قرية واوسي شمال أم درمان، لـ«أفق جديد»: «لم يكن الوضع جيداً منذ بداية الحرب، لأن الجميع فقدوا مصادر دخلهم وأصبحوا بلا أعمال يعتمدون عليها. حالياً ذهبت الأوضاع إلى الأسوأ، فلا أحد يستطيع توفير وجبة اليوم، ومن يتمكن من تأمين بعض الذرة يضطر

«في يوم نأكل بليلة، وفي يوم نأكل مديدة، وفي يوم ننام بدون طعام».

«لا أحد يستطيع توفير وجبة اليوم».

«أصبحنا في أغلب الأوقات ننام دون أكل».

إلى إعداد البليلة لأطفاله، ومن يوفر الدقيق يستخدمه في إعداد المديدة».

تتابع: «حتى أغسطس الماضي كانت أربع قطع خبز تباع بألف جنيه، وحالياً أصبحت قطعتان من الخبز أصغر حجماً بألف جنيه، وارتفع سعر الذرة لأكثر من الضعف. الأسر ليس لديها خيارات سوى تقليص الوجبات، وهذا خيار لا يقبله الأطفال، كما حدث مع طفلي الذي أراد بيع كراساته لشراء وجبة فطور».

تضيف صفية: «كنا نشتري الذرة ونطحنها بدلاً من خبز القمح، لكن لأن الكمية قليلة صرنا لا نطحنها، وأصبحنا نعد منها البليلة ونوزعها على أفراد الأسرة. في البداية كان الأطفال لا يأكلون البليلة لأنها تحتاج إلى مضغ شديد ولا تشبعهم، لكنهم حالياً تعودوا عليها بعدما تأكدوا من عدم وجود خيارات أخرى متاحة لهم. كثير من الناس يأكلون أشياء بسيطة ومعدومة القيمة الغذائية».

أما الطيب عبدالله، وهو من إحدى القرى في شمال كردفان، فيقول لـ«أفق جديد»: «أعتقد أننا وصلنا إلى المرحلة النهائية من الجوع، وليس أمامنا سوى المعاناة حتى نوفمبر من العام القادم. وإذا نجح الموسم الزراعي القادم، فسيكون الحصاد في نوفمبر. أما اليوم وحتى تلك الفترة التي ننتظرها، فليس أمامنا إلا تناول الغذاء الشحيح والبدائل التي نعمل بها حالياً؛ ففي يوم نأكل بليلة، وفي يوم نأكل مديدة، وفي يوم ننام بدون طعام، وفي الحقيقة أصبحنا في أغلب الأوقات ننام دون أكل».

يضيف الطيب: «قد لا تكون المواد الغذائية معدومة في الأسواق، لكن لا أحد يستطيع الشراء. الأوضاع الاقتصادية منهارة، والمواطنون فقدوا أعمالهم منذ بداية الحرب، وموسم الخريف، وهو مصدر دخل معظم السودانيين، فشل. ومن يعمل موظفاً لا يكفيه راتبه الشهري لأقل من أسبوع، لأن العملة انهارت نهائياً والأجور متدنية، كما يعرف الجميع».

وظلت الأوضاع المعيشية للسودانيين تتفاقم يوماً بعد آخر، في ظل الغلاء وانعدام فرص العمل ونفاد المدخرات المالية وفشل الموسم الزراعي وانهيار سعر صرف العملة، وهو ما دفع ملايين الأسر إلى حافة الجوع، وفقاً لأحمد عبدالباقي من منطقة ود عشانا بشمال كردفان.

يقول أحمد، وهو أب لسبعة أطفال أكبرهم في السادسة عشرة من عمره، لـ«أفق جديد»: «أنا أعمل مزارعاً ولدي أرض شاسعة أزرعها كل عام، وأعتمد على ما أنتجه من الزراعة في إعالة أسرتي. في العام الأول للحرب تعرضنا لسرقة وتدمير المحاصيل، ومُنعنا في نهاية الأمر من الحصاد. وفي العام الماضي كانت الأسعار متدنية، ولحقت بنا خسائر فادحة، أما في هذا العام فقد فشل موسم الخريف، وكانت الأمطار التي هطلت شحيحة للغاية، ولم نتمكن من الزراعة. هذه الأمور مجتمعة جعلتنا نواجه الجوع حالياً. ليس لدينا أي خيارات أو بدائل سوى مواجهة الجوع».

يستطرد أحمد: «لو قلت إننا أصبحنا نكتفي بالبليلة في اليوم، أكون قد ترفعت كثيراً عن القول إننا أصبحنا ننام بدون طعام. هذا حال المزارع، فكيف يكون حال المواطن البسيط الذي كان يعمل باليومية أو في أعمال هامشية؟».

وفي الثامن والعشرين من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، أُشير إلى أن نحو 17،300،000 طفل يحتاجون إلى مساعدات إنسانية.

قالت اليونيسف، في التقرير الذي شمل الفترة من الأول إلى الحادي والثلاثين من أغسطس/آب الماضي، إنها أجرت ثمانية مسوحات باستخدام منهجية (SMART)، ليصل إجمالي المسوحات التي أُجريت خلال عام 2026 إلى 33 مسحاً، أظهر ما يقرب من نصفها مستويات من سوء التغذية الحاد العام (GAM) تتجاوز عتبات الطوارئ.

وأكدت المنظمة الدولية أنه في شهر أغسطس وحده، جرى قبول 51،506 أطفال يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم لتلقي العلاج، وظلت معدلات القبول مرتفعة بصورة خاصة في ولايات دارفور وكردفان.

وأشارت إلى أن محليتي السنوط واللقاوة بولاية غرب كردفان صُنّفتا من قبل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) باعتبارهما معرضتين لخطر المجاعة.

«قد لا تكون المواد الغذائية معدومة في الأسواق، لكن لا أحد يستطيع الشراء».

نذر المجاعة السودانية بلغة مباشرة.. لا قدرة لإنتاج أو شراء الرغيف

ملخص

ارتفع سعر رغيف الخبز في السودان إلى 500 جنيه، وسط تراجع القدرة الشرائية وارتفاع تكاليف الإنتاج، بما في ذلك الدقيق والخميرة والوقود والكهرباء، إلى جانب انهيار قيمة الجنيه وارتفاع الدولار في السوق الموازية إلى نحو 10 آلاف جنيه.

ويواجه أصحاب المخابز صعوبات متزايدة في مواصلة الإنتاج، مع ارتفاع سعر جوال الدقيق إلى 200 ألف جنيه، وكرتونة الخميرة إلى 300 ألف، وانقطاع الكهرباء لأكثر من 12 ساعة يومياً، ما يضطرهم إلى تشغيل المولدات بتكاليف باهظة.

انعكست الزيادات على الأسر السودانية، التي باتت عاجزة عن توفير احتياجاتها اليومية من الخبز، حيث تقول أسر إنها لم تعد قادرة على تأمين إفطار أطفالها، فيما يضطر آخرون إلى إنفاق مبالغ كبيرة لتوفير الخبز وسط تآكل الدخول وارتفاع أسعار السلع.

يحذر خبراء اقتصاديون من أن أزمة الخبز تعكس اختلالات هيكلية في منظومة الإنتاج والأمن الغذائي، داعين إلى إنشاء مخزون استراتيجي من القمح، ودعم المخابز وضبط تكاليف الإنتاج واستقرار إمدادات الطاقة، في ظل استمرار الحرب وتدهور الاقتصاد.

تسبب ارتفاع سعر رغيف الخبز إلى 500 جنيه سوداني في زيادة الضغوط المعيشية على الأسر في السودان، في ظل تراجع القدرة الشرائية وتصاعد تكاليف الإنتاج التي تواجه أصحاب المخابز جراء ارتفاع أسعار الدقيق والخميرة والوقود، إلى جانب انقطاع الكهرباء والتراجع المستمر في قيمة الجنيه السوداني أمام الدولار.

وأرجع رئيس اتحاد المخابز، عصام عكاشة، في حديثه لـ«أفق جديد»، الزيادة الأخيرة إلى ارتفاع أسعار القمح عالمياً، وتراجع قيمة الجنيه السوداني، فضلاً عن زيادة أسعار الوقود والغاز والخميرة، وهي عوامل قال إنها رفعت تكاليف الإنتاج وأثرت على أسعار الخبز.

وأشار عكاشة إلى أن صادرات البلاد تقتصر إلى حد كبير على الذهب، الذي تذهب عائداته، بحسب قوله، إلى تمويل الإنفاق على الحرب. وأعرب عن أمله في ألا تشهد أسعار الخبز زيادات جديدة، وأن يظل سعر الرغيفين عند ألف جنيه، مراعاة للظروف المعيشية الصعبة التي يواجهها المواطنون.

ويزيد ارتفاع سعر الدولار في السوق الموازية إلى نحو 10 آلاف جنيه من تكلفة استيراد مدخلات الإنتاج، ويضاعف الضغوط على قطاع المخابز. وقال عكاشة إن معالجة الأزمة تتطلب استيراد دقيق القمح من الخارج وتقديم الدعم للمخابز، لكنه أقر بصعوبة التوصل إلى حلول مستدامة في ظل استمرار الحرب وتدهور الأوضاع الاقتصادية.

وبينما يكافح المواطنون لتأمين احتياجاتهم اليومية من الغذاء، يجد أصحاب المخابز أنفسهم أمام تكاليف تشغيل متزايدة، وسط مطالبات بتدخل السلطات للحد من ارتفاع الأسعار وتخفيف الأعباء عن المستهلكين، في وقت تتواصل فيه الحرب وتتدهور الأوضاع الاقتصادية.

وقال مدثر الشيخ، صاحب مخبز في مدينة بحري، إن الزيادة الأخيرة في سعر الرغيف جاءت نتيجة مباشرة لارتفاع تكاليف الإنتاج، موضحاً أن سعر جوال الدقيق بلغ 200 ألف جنيه، فيما وصلت كرتونة الخميرة إلى 300 ألف جنيه، بالتزامن مع زيادة أجور العمال اليومية بنسبة 25 بالمائة.

وأضاف أن تكلفة ألف لتر من الغاز بلغت خمسة ملايين و700 ألف جنيه، بينما تتجاوز انقطاعات الكهرباء 12 ساعة يومياً، ما يضطر أصحاب المخابز إلى الاعتماد على الجازولين لتشغيل المولدات، بتكلفة تصل إلى 800 ألف جنيه يومياً.

ويرى الشيخ أن الحد من ارتفاع أسعار الخبز وتخفيف الأعباء عن أصحاب المخابز والمستهلكين يتطلبان تدخلاً من السلطات للحد من تقلبات سعر الصرف وكبح التضخم، في ظل التراجع المستمر لقيمة العملة المحلية.

ولا تقف تداعيات الزيادة عند حدود أصحاب المخابز، إذ تمتد إلى الأسر والأنشطة التجارية التي تعتمد على الخبز في إعداد وجباتها، في وقت تتآكل فيه دخول المواطنين تحت وطأة ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

وقال المواطن عثمان إبراهيم إن الارتفاع المتواصل في أسعار السلع الأساسية، بالتزامن مع استمرار الحرب، جعل توفير الاحتياجات اليومية لأسرته أكثر صعوبة، مشيراً إلى أنها تحتاج إلى خبز بقيمة نحو 30 ألف جنيه يومياً.

وأضاف أنه يضطر إلى الانتظار في طوابير طويلة قد تمتد إلى ثلاثة أيام لتعبئة سيارته بالوقود، في وقت لم يعد فيه دخله كافياً لتغطية احتياجات أسرته الأساسية.

وتبدو هذه الأعباء أكثر وطأة على الأسر التي عادت إلى العاصمة بعد فترات من النزوح، إذ تواجه تحديات استعادة حياتها اليومية في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع الخدمات.

وقال فهمي دفع الله إن عودته وأسرته من النزوح إلى الخرطوم ارتبطت بآمال في استعادة الخدمات الأساسية، من الكهرباء والمياه إلى الخبز والدواء، لكنهم وجدوا أنفسهم أمام أعباء معيشية تفوق قدرتهم على التحمل.

من جهتها، قالت تيسير أحمد إنها لم تعد قادرة على توفير الخبز لوجبة الإفطار لأطفالها قبل ذهابهم إلى المدرسة، مضيفة أن الأسرة تحاول تدبير احتياجات أبنائها رغم ضيق الحال. وطالبت السلطات بتقديم الدعم للمخابز والعمل على تخفيف أثر الزيادات السعرية على المواطنين. وفي محاولة لمعالجة الأزمة وتأمين إمدادات

«لم يعد دخلي كافياً لتغطية احتياجات أسرتي الأساسية».

«وجدنا أنفسنا أمام أعباء معيشية تفوق قدرتنا على التحمل».



الدقيق، تفقد والي ولاية الخرطوم، أحمد عثمان حمزة، الأسبوع الماضي، مطاحن مصنع روتانا بمنطقة الجيلي الصناعية شمال بحري. وأشار حمزة إلى وجود تداخل في الاختصاصات يؤثر على انسياب عمليات التوزيع، موجهاً بتشديد الرقابة ومعالجة الاختلالات بما يضمن استمرار تشغيل المخابز وتوفير الخبز للمواطنين.

من جهته، قال الخبير الاقتصادي هيثم محمد فتحي إن أزمة الخبز تعكس اختلالات هيكلية في منظومة الإنتاج، ولا تقتصر على موجة تضخم عابرة. وأوضح أن الدقيق يمثل نحو 70 بالمائة من تكلفة إنتاج الخبز، ما يجعل أي زيادة في سعره تنعكس مباشرة على السعر النهائي، خصوصاً في ظل غياب آليات دعم مستقرة.

وأضاف أن ارتفاع أسعار الوقود بأكثر من 100 في المائة خلال بعض الفترات أدى إلى زيادة تكاليف النقل والتوزيع، فيما أسهمت زيادة تعرفة الكهرباء في رفع نفقات التشغيل، بالتزامن مع غياب سياسة واضحة للأمن الغذائي.

ودعا فتحي، في حديثه لـ«أفق جديد»، إلى التعامل مع الخبز بوصفه سلعة استراتيجية، من خلال إنشاء مخزون استراتيجي من القمح وتعزيز دور الدولة في عمليات الاستيراد والتوزيع، بدلاً من ترك العملية بالكامل لآليات السوق.

وأشار إلى وجود خلافات تتعلق بأسعار النقد الأجنبي المستخدم في استيراد الدقيق والقمح، والفجوة بين هذه الأسعار وسعر الدولار الذي يعتمد عليه القطاع الخاص في السوق الموازية لتوفير احتياجاته من العملة الصعبة.

ومع استمرار الحرب وتراجع قيمة الجنيه وارتفاع تكاليف الإنتاج، تتزايد الضغوط على قطاع المخابز والأسر السودانية على حد سواء. وبينما يكافح أصحاب المخابز لمواصلة الإنتاج، تجد الأسر نفسها مضطرة إلى إعادة ترتيب أولويات إنفاقها لتأمين الخبز وغيره من الاحتياجات الأساسية.

وفي ظل هذا الواقع، يبقى توفير الدقيق وضبط تكاليف الإنتاج واستقرار إمدادات الطاقة من أبرز التحديات أمام السلطات، فيما يظل المواطن الحلقة الأكثر تأثراً بتداعيات الأزمة.

«أزمة الخبز تعكس اختلالات هيكلية في منظومة الإنتاج، ولا تقتصر على موجة تضخم عابرة».



ديمقراطية على الطريقة الكيزانية

حيدر المكاشفي

ملخص

ينتقد الكاتب ازدواجية مواقف الإسلاميين السودانيين (الكيزان) تجاه الديمقراطية، إذ يدافعون عنها عندما تخدم مصالحهم، ويرفضونها عندما تهدد بقاءهم في السلطة، مستشهدًا بتأييدهم ديمقراطية مصر وتركيا رغم انقلابهم على النظام الديمقراطي في السودان عام 1989.

يرصد احتفاءهم بنتائج الانتخابات الأمريكية وفوز مرشحين من أصول مهاجرة ومسلمة، رغم أنهم صادروا الديمقراطية في السودان وأطاحوا بالحكومة المنتخبة، ووصلوا إلى الحكم عبر انقلاب عسكري.

يؤكد أن نجاح المسلمين والمهاجرين في الوصول إلى مواقع سياسية بالولايات المتحدة لم يكن بسبب انتمائهم الديني، وإنما بفضل نظام ديمقراطي يقوم على المواطنة المتساوية وحرية الترشح والتنافس واحترام حقوق الآخرين.

يخلص الكاتب إلى أن الديمقراطية ليست انتقائية، ولا يجوز الاحتفاء بها في الخارج ورفضها في الداخل، معتبرًا أن قبول حقوق المسلمين في أمريكا ومصادرة حقوق السودانيين المختلفين سياسيًا يمثل ازدواجية مكتملة المعايير.

من الغرائب أن يتعامل كيزان السودان مع الديمقراطية بلا مبدئية عجيبة، على طريقة تعاطي المسكنات (حبة عند اللزوم): مرة معها وأخرى عليها، مرة يبجلونها ويعظمونها ويسبحون بحمدها، ومرة يضيقون بها ويزدرونها ويهللون عند تقويضها. يتأرجحون بين الموقفين المتضادين بكل انتهازية وبلا مبدئية، مع أن الديمقراطية واحدة وبلون واحد وطعم واحد، ولا تقبل القسمة على اثنين، وليست مثل الحرباء.

أذكر أن الكيزان تباكوا مرة وذرفوا الدمع السخين على ديمقراطية مصر حين أُطيح بحبيبهم وأخوهم في الله، الرئيس مرسي، بما اعتبروه انقلاباً على الشرعية ووأداً للديمقراطية، ثم مرة أخرى أدانوا بأقوى العبارات الانقلاب الفاشل في تركيا، بل وسيروا المسيرات المؤازرة للرئيس التركي أردوغان، بينما هم، للعجب والمفارقة وقوة العين، من كانوا قد انقضوا بليل على ديمقراطية بلدهم السودان وقضوا عليها، ومن بعد ذلك عضوا على الحكم بالنواجذ حتى كادوا أن يجعلوا منه ملكاً عضوضاً يتوارثونه، وكأني بهم يتمثلون مقولة معاوية عند دخوله الكوفة بعد مقتل الإمام علي وتسليم ابنه الحسن عليهما السلام، ووقوفه خطيباً في الناس قائلاً: (إني والله ما قاتلتكم لتصلوا ولا لتصوموا، إنما قاتلتكم لأتأمر عليكم، وقد أعطاني الله ذلك وأنتم كارهون).

فهل من كان موقفه من الديمقراطية، ضيقاً منها وازدراءً بها في بلده، لدرجة دفعته للإطاحة بالنظام الديمقراطي القائم والزج برموزه الذين جاءوا للسلطة عبر الديمقراطية وصناديق الاقتراع في السجون، وهل لمثل هذا وجه يدافع به عن الديمقراطية في أي مكان كانت، لولا أنها جرأة على الديمقراطية وقوة عين لا تعرف الخجل؟ وهل يمكن لفاقد الشيء أن يعطيه؟

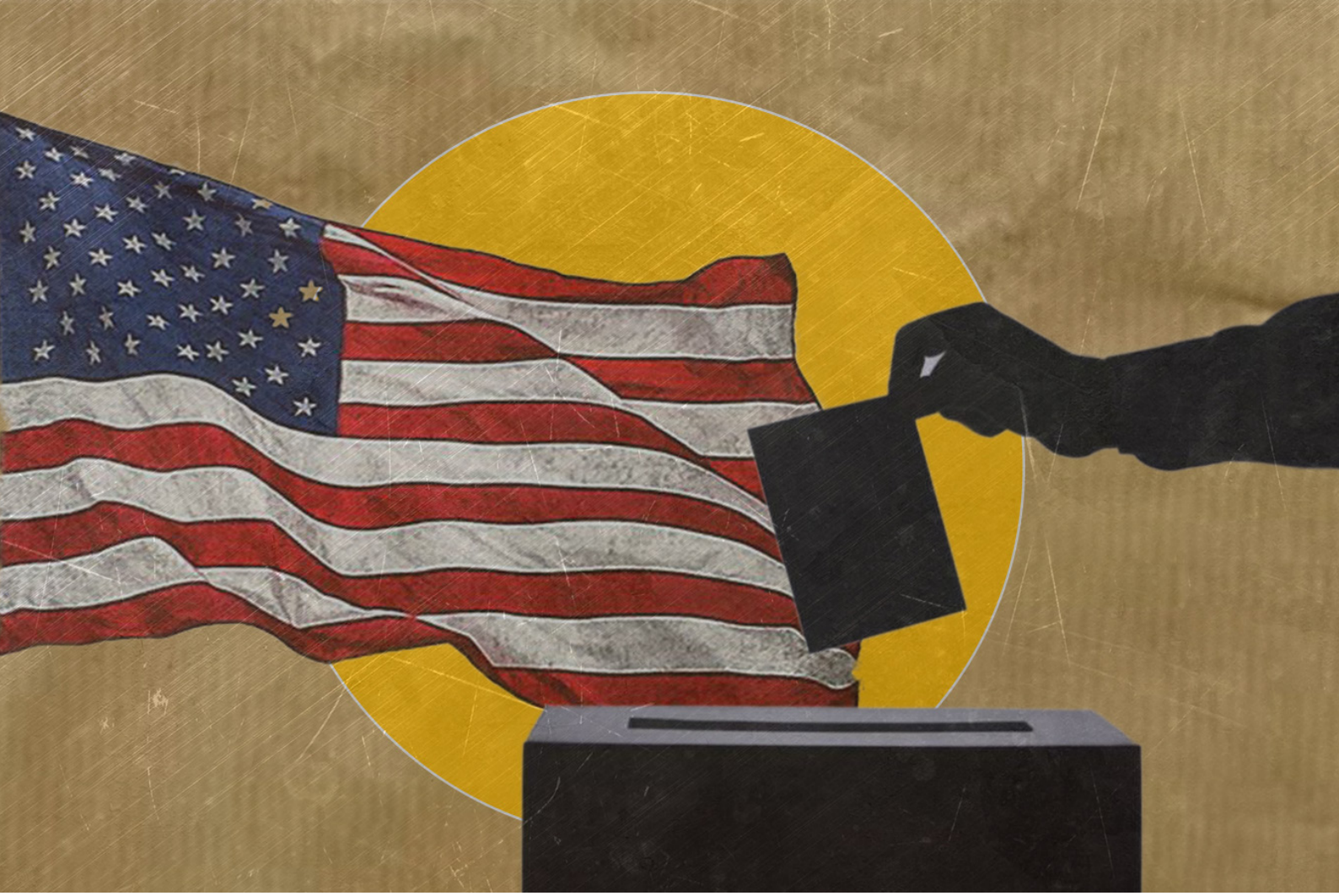
ويجعلون الديمقراطية مثل قميص عثمان، يقتلونها ولا يستحون أن يلوحوا بقميصها، وذلك مثل وقفتهم مع ديمقراطية تركيا التي يرجون لها الاستدامة والاستقرار، ويخشون عليها من الانقلابات، ويصدرون من أجل حمايتها الفتاوى والبيانات. فعلوا ذلك مع تركيا وأردوغان، وكأنهم كانوا حريصين على ديمقراطية بلدهم وتعهدوها بالرعاية والحماية لتتطور وتزدهر بتراكم الخبرات والتجارب، لكنهم، للأسف، لم يتركوا حتى الحكومة المنتخبة تكمل دورتها، وإنما حشدوا حشدهم الانقلابي وليس الانتخابي، وأطاحوا بالحكومة والديمقراطية معاً، وقفزوا إلى السلطة عبر صناديق الذخيرة وليس صناديق الاقتراع.

اليوم، وبعد ظهور نتائج انتخابات التجديد النصفي الأمريكية، التي اكتسحها الحزب الديمقراطي، عادت ريما الكيزان لممارسة عادتها القديمة، وكالعادة أظهروا قدرة كبيرة على ارتداء أكثر من وجه سياسي في اللحظة نفسها، دون أن يشعروا بأي وخز في الضمير أو ارتباك في التفكير. فهم، بحسب مقتضى المكان والمناسبة، ديمقراطيون حيناً، وأصحاب ولاية إلهية حيناً آخر، وأنصار للتعددية عندما يكون الفائز من جماعتهم أو ممن يوافق هواهم، ودعاة للإقصاء والاستئصال عندما يتعلق الأمر بمواطن سوداني لا يشاطرهم الرأي أو الانتماء.

فأن يفوز مهاجر مسلم بمقعد في الكونغرس الأمريكي، أو تصل امرأة من أصول مهاجرة إلى موقع سياسي متقدم، فذلك شيء عادي ومعتاد في أمريكا، ولكنه عند الكيزان حدث تاريخي يستحق الزهو والافتخار به، وإقامة حفلات الزيطة والزمبريطة السياسية، وكأن الديمقراطية الأمريكية قد أنجبت للتو أحد فتوحات المشروع الحضاري، أو أن واشنطن قررت أخيراً تسليم مفاتيح البيت الأبيض إلى جماعة الإخوان المسلمين.

لكن السؤال الذي يبدو أن هؤلاء الكيزان لا يرغبون الإجابة عنه: ما الذي جعل هؤلاء المهاجرين يصلون إلى تلك المواقع؟ هل لأنهم ينتمون إلى عرق بعينه، أم لأنهم مسلمون، أم لأنهم يحملون مشروعاً لإقامة دولة دينية، أم لأنهم ينادون بإقصاء خصومهم السياسيين وتجريدهم من حقوق المواطنة؟ بالطبع لا، لقد وصلوا عبر قواعد ديمقراطية تتيح للمواطن، بصرف النظر عن أصله أو دينه أو لونه، أن ينافس ويترشح ويفوز، متى امتلك الكفاءة وحاز ثقة الناخبين.

وهي ذات القواعد التي يضيق بها صدر الكيزان ودعاة الإقصاء في السودان، ويعتبرونها أحياناً مؤامرة غربية، أو بوابة للفوضى والانحلال، أو مشروعاً يستهدف الهوية والدين. ولعل الأكثر إثارة للسخرية أن هؤلاء يحتفون بوصول مرشحين ينتمون إلى الحزب الديمقراطي الأمريكي، الذي يتبنى برنامجاً سياسياً واجتماعياً يتعارض مع كثير من المواقف المحافظة للكيزان، خصوصاً في قضايا الحريات الشخصية وحقوق المرأة



والمثليين.

لكن لا بأس، فالديمقراطية الأمريكية تصبح عظيمة حين تأتي بنتيجة تعجبهم، وتتحول إلى مؤامرة صليبية أو مشروع انحلال أخلاقي حين تأتي بما لا يرضيهم. إنهم يريدون من الديمقراطية أن تمنحهم نتائجها دون أن يلتزموا بقواعدها، وأن تمنحهم حقوقها دون أن يعترفوا بحقوق الآخرين، وأن تفتح أبوابها أمام من يحتفون به في الخارج، بينما يغلقونها في وجوه مخالفيهم في الداخل.

والأطرف من ذلك أن بعضهم يتعامل مع نجاح المسلمين في المجتمعات الديمقراطية الغربية باعتباره دليلاً على انتصار الإسلام السياسي، مع أن ما جعل ذلك النجاح ممكناً هو بالضبط الفصل بين الحقوق السياسية والمعتقد الديني، وقيام الدولة على المواطنة المتساوية، لا على احتكار جماعة بعينها للحقيقة أو السلطة.

فالمواطن المسلم في أمريكا لا يحتاج إلى أن يثبت أنه أكثر إسلاماً من غيره حتى يستحق صوته الانتخابي، ولا يحتاج إلى إقامة دولة دينية حتى يكون عضواً في الكونغرس. إنه مواطن له حقوقه وعليه واجباته، ويُحاسب على أدائه السياسي وبرنامجه الانتخابي، لا على هويته الدينية أو العرقية.

وهذا تحديداً هو الدرس الذي يبدو أن بعض المحتفلين لا يريدون فهمه، فالديمقراطية ليست وجبة انتقائية نلتهم منها ما يعجبنا ونترك ما لا يروق لنا. وليست سلعة أمريكية نستورد نتائجها ونرفض شروط إنتاجها. إنها منظومة متكاملة، قوامها الاعتراف بالآخر، واحترام الاختلاف، وتداول السلطة، وسيادة القانون، والمساواة أمام الدستور.

أما أن تكون مع حق المسلم في الترشح والفوز في أمريكا، وضد حق السوداني المختلف معك في أن يعيش آمناً وكريماً في وطنه، فهذه ليست ديمقراطية، بل ازدواجية سياسية مكتملة الأركان.

وإذا كان هؤلاء يريدون فعلاً الاحتفاء بنجاح أبناء المهاجرين في أمريكا، فالأجدر بهم أن يحتفوا أولاً بالمبادئ التي أتاحت لهم ذلك النجاح، وأن يسألوا أنفسهم: لماذا لا يستطيعون قبول المبادئ ذاتها في السودان؟

أما الاحتفال بفوز الآخرين مع الاستمرار في مصادرة حقوق الآخرين في الوطن، فليس موقفاً سياسياً ولا انتصاراً فكرياً؛ إنه مجرد حركة بهلوانية في ازدواج المعايير.

ولعل السودان لا يحتاج إلى من يهللون لانتصارات الديمقراطية في أمريكا، بقدر ما يحتاج إلى من يتوقفون عن اللعب والعبث بحقوق مواطنيه.

السودان.. موسم زراعي شتوي في مهب الريح

ملخص

يواجه الموسم الزراعي الشتوي في السودان تهديدات متزايدة بسبب نقص الوقود وارتفاع تكلفته، وتعطل شبكات الري والكهرباء، وتراجع التمويل، وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية بفعل انهيار قيمة الجنيه.

لا تقتصر الأزمة على نقص الموارد، بل تمتد إلى تآكل رأس المال البشري، مع هجرة العمالة الزراعية والمهندسين والباحثين، وتعطل مؤسسات البحوث والإرشاد الزراعي ونقص الكفاءات.

يحذر التحليل من أن تعثر الموسم الشتوي سيؤدي إلى تراجع الإنتاج الغذائي وزيادة الاعتماد على الاستيراد، وارتفاع أسعار الغذاء والضغط على النقد الأجنبي، بما يهدد قدرة البلاد على تمويل المواسم المقبلة.

يخلص إلى أن استمرار الحرب لا يدمر المنشآت والموارد فحسب، بل يستنزف القدرة الإنتاجية للسودان، مؤكداً أن خسارة كل موسم زراعي لا يعوضها أي انتصار عسكري.

تحليل- أفق

بينما يستعد المزارعون للموسم الزراعي الشتوي لهذا العام 7، تبدو الزراعة السودانية أمام اختبار بالغ القسوة. فالأزمة تعدت نقص الجازولين الذي يشتكي منه المزارعون في مشروع الجزيرة وحلفا الجديدة والنيل الأبيض والولاية الشمالية، وأظهرت تآكلاً في مجمل البنية الاقتصادية والمؤسسية والبشرية التي يقوم عليها الإنتاج الزراعي.

إن الحرب التي اندلعت في أبريل 2023 بين الجيش وقوات الدعم السريع لم تكتفِ بتدمير المنشآت وتعطيل المشاريع الزراعية وتشريد السكان، بل أخذت تضرب الشروط الأساسية لاستمرار الإنتاج وتجديده. تعاني شبكات الري من الإهمال والتعطيل، وترافق ذلك مع فساد أظهرته تقارير سابقة، وتتعرض محطات الكهرباء للهجمات، والوقود شحيح ومرتفع التكلفة، والتمويل الزراعي يتراجع، بينما يؤدي انهيار قيمة الجنيه إلى تضاعف أسعار التقاوي والأسمدة والمبيدات وقطع الغيار والآليات.

وفي ظل انعدام الاستقرار الأمني واضطراب طرق النقل والإمداد، يصبح مجرد إعداد الأرض وزراعتها مغامرة مالية لا يقدر عليها كثير من المزارعين.

لكن الخطر الأعمق، والأقل ظهوراً في الأخبار اليومية، يتمثل في تفكيك رأس المال البشري والمعرفي للقطاع الزراعي. فالعمالة التي كانت تشكل العمود الفقري للعمليات الزراعية تتجه، تحت ضغط الفقر وانعدام فرص العمل، إلى التعدين الأهلي عن الذهب أو الأنشطة المرتبطة بالحرب، بما فيها الانخراط في القتال. والمهندسون والفنيون والباحثون يواجهون بدورهم ظروفاً تدفع بعضهم إلى النزوح أو مغادرة مؤسساتهم. أما منظومة البحوث والإرشاد الزراعي، التي راكمت خبرات ضرورية لتطوير التقاوي وتحسين الإنتاجية ومكافحة الآفات، فقد أصابها التعطيل ونقص التمويل وهجرة الكفاءات.

هذه ليست خسائر يمكن تعويضها بمجرد توقف الحرب أو وصول شحنات جديدة من الوقود والأسمدة. إنها خسارة في القدرة الإنتاجية ذاتها؛ قدرة البلاد على تحويل الأرض والمياه والخبرة والعمل إلى غذاء. فالزراعة منظومة مترابطة: لا قيمة للوقود إذا تعطلت قنوات الري، ولا جدوى من التقاوي المحسنة دون تمويل ومياه وأسمدة، ولا إنتاج مستداماً إذا غابت العمالة والبحوث والصيانة والأمن.



وتكمن المفارقة المأساوية في أن السودان، الذي يمتلك مساحات زراعية شاسعة وموارد مائية وخبرات متراكمة، يجد نفسه مهدداً بتراجع إنتاجه الغذائي وزيادة اعتماده على الاستيراد، في وقت تتآكل فيه موارده المالية وتتراجع قيمة عملته وتتسع فيه رقعة الفقر والجوع. وإذا تعثر الموسم الشتوي، فلن تكون الخسارة محصورة في محصول القمح أو دخول المزارعين، بل ستمتد إلى أسعار الغذاء، والطلب على النقد الأجنبي، والقدرة على تمويل المواسم المقبلة.

هنا ينبغي توجيه السؤال إلى الذين يطالبون باستمرار الحرب، أو يتعاملون معها باعتبارها معركة يمكن تمديدها بلا أفق زمني: أي سودان يتصورون أنهم ينتصرون من أجله؟ وما قيمة الانتصار العسكري إذا كانت البلاد تخسر مزارعيها وعمالها وباحثيها، وتتآكل مشاريعها الزراعية ومؤسساتها، وتفقد تدريجياً قدرتها على إطعام سكانها؟

الحرب لا تستهلك السلاح والذخائر وحدهما؛ إنها تستنزف الموارد التي كان يمكن توجيهها للإنتاج، وتحول الشباب من قوة عمل إلى وقود للقتال، وتجعل التعدين والاقتصاد الحربي أكثر جاذبية من الاستثمار في الزراعة والصناعة. والأخطر أنها تنتج خراباً تراكمياً قد يحتاج إصلاحه إلى سنوات طويلة، حتى لو توقفت المعارك غداً.

قد يربح طرف جولة عسكرية، لكن السودان كله يخسر كل موسم زراعي جديد. وهذه خسارة لا يعوضها انتصار في ساحة القتال.

اللاجئون.. ناجون من الحرب لا من تداعياتها

ملخص

يعيش لاجئون سودانيون في معسكر كرياندونغو بأوغندا ظروفاً إنسانية قاسية، بعد أكثر من ثلاثة أعوام على اندلاع الحرب، حيث لا تزال أسر كثيرة تقيم في خيام ومشمعات متهالكة لا تحميها من الأمطار والحرارة والرطوبة.

تفاقمت الأوضاع الصحية لكبار السن والمرضى بسبب الرطوبة وتسرب المياه وغياب العلاج، فيما تواجه الأسر مخاطر السرقة وانعدام الخصوصية، ما اضطر بعضها إلى التناوب على حراسة مساكنها وممتلكاتها.

تتحمل النساء والأطفال أعباء إضافية، مع انتشار الأزمات التنفسية والربو بين الأطفال، وصعوبة الحصول على الأدوية وارتفاع أسعارها، بالتزامن مع عجز الأسر عن توفير احتياجات الغذاء الأساسية.

بعد سنوات من النزوح، تحولت الخيام المؤقتة إلى مساكن طويلة الأمد، وسط مطالب ضمنية بتوفير مأوى آمن يحمي اللاجئين من تقلبات الطقس ويضمن لهم الحد الأدنى من الحياة الكريمة.

«نجونا من القصف، لكننا لم ننجُ بعد من معاناة اللجوء».



كرياندونغو – سمر سليمان

لم تكن الحرب التي اندلعت في السودان في 15 أبريل 2023 مجرد معارك أجبرت آلاف الأسر على مغادرة منازلها، بل كانت بداية رحلة طويلة من الفقد والنزوح والتشرد. حمل السودانيون ما استطاعوا من متاعهم، وتركوا خلفهم بيوتهم وحياتهم التي اعتادوا عليها، بحثاً عن الأمان بعيداً عن أصوات الرصاص والقصف.

لكن الوصول إلى معسكر كرياندونغو للاجئين في أوغندا لم يكن نهاية المعاناة كما تمنت تلك الأسر. فبعد أكثر من ثلاثة أعوام على اندلاع الحرب، لا تزال عائلات سودانية تعيش داخل خيام ومشمعات متهالكة لم تعد قادرة على حمايتها من تقلبات الطقس، ولا على توفير الحد الأدنى من شروط السكن الصحي والآمن.

خيام أنهكها الزمن، وتآكلت أطرافها، وأصبحت الأمطار تتسلل إلى داخلها بسهولة، بينما تتحول خلال ساعات النهار إلى مساحات شديدة الحرارة، وفي الليل تزداد الرطوبة والاختناق. وبين هذا وذاك، تتفاقم معاناة كبار السن والمرضى والأطفال، الذين يجدون أنفسهم في مواجهة ظروف معيشية وصحية قاسية، دون خيارات كثيرة لتغيير واقعهم.

الرطوبة تؤلم الأجساد

داخل إحدى الخيام المتهالكة، تعيش فاطمة التوم، البالغة من العمر 60 عاماً، معاناة يومية تقول إنها انعكست على صحتها وحركتها. لم تعد الخيمة بالنسبة إليها مجرد مكان للإقامة، بل أصبحت مصدراً دائماً للقلق والألم بسبب الرطوبة التي تتسلل إلى داخلها حتى في الأيام التي لا تشهد هطول الأمطار.

تقول فاطمة: «الخيم دي تعبنا منها، هي سبب مرضي. الصباح أصحى، حتى لو ما في مطر، ألقى البيت مليان موية من الندى والرطوبة. جسمي كلو بوجعني، وحركتي بقت ما زي زمان. في السودان كنت بعمل كل شيء، لكن هسع حركتي بقت مقيدة بسبب الرطوبة، والعلاج هنا ما في».

تستعيد فاطمة حياتها السابقة في السودان، حين كانت قادرة على الحركة وإنجاز أعمالها اليومية دون مساعدة، وتقارنها بواقعها الحالي الذي أصبحت فيه أبسط الأنشطة مرهقة. وتقول إن عدم توفر العلاج يزيد من صعوبة وضعها، خصوصاً مع استمرار إقامتها في بيئة لا تشعر فيها بالراحة أو الحماية.

الخيام لا توفر الأمان

ولا تقتصر معاناة اللاجئين على الظروف الصحية وتقلبات الطقس، فضعف الخيام والمشمعات يترك الأسر أيضاً أمام مخاوف تتعلق بالأمان والخصوصية، خاصة أن هذه المساكن لا توفر الحماية الكافية لممتلكاتهم.

تقول نفيسة حسن إن العيش داخل المشمعات غير صحي، لكن الظروف أجبرتهم على اتخاذها مأوى طوال السنوات الماضية.

وتضيف: «المشمعات دي ما صحية تماماً، لكن الجبُر هو الخلانا نعيش فيها. طالما إنت قاعد في مشمع، في أي لحظة ممكن تتسرق، وممكن يجيك حرامي يضربك. تلاتة سنوات نحن بالطريقة دي».

وتشرح نفيسة كيف أصبح الخوف من السرقة جزءاً من تفاصيل حياتهم اليومية، حتى إن خروج أحد أفراد الأسرة لقضاء مشوار قريب قد يعرض ما يملكونه للسرقة.

وتقول: «لو طلعت مشوار قريب وما في زول موجود في البيت، ممكن تلقى الدواجن مسروقة، وممكن تلقي البيت اتسرق، غير إنو المشمع مشرط من كل الاتجاهات. بقينا نتناوب على الحراسة، بالذات في فترة النهار».

هكذا أصبحت بعض الأسر مضطرة إلى تنظيم حياتها اليومية وفق ترتيبات للحراسة، خوفاً من فقدان ما تبقى لديها من ممتلكات، في ظل مساكن لا توفر الحماية الكافية.

«الصباح أصحى، حتى لو ما في مطر، ألقى البيت مليان موية من الندى والرطوبة».

«الخيم دي تعبنا منها، هي سبب مرضي».

«تلاتة سنوات نحن بالطريقة دي».



حرارة النهار ومياه الأمطار

أما عمر عيسى، فيصف الحياة داخل الخيام والمشمعات بأنها معاناة متواصلة، تتغير تفاصيلها مع تغير الطقس، دون أن يجد اللاجئون فرصة للراحة في أي من فصول اليوم.

يقول عمر: «معاناتنا مع الخيم والمشمعات كبيرة شديد. إذا نزل المطر، البيت كلو بيمتلئ موية، ونقعد نترحل من ركن لركن، والعفش كلو يكون مبلول. نحن لحدي المطر يقيف بنكون في حالة صعبة شديد».

ويضيف أن ارتفاع درجات الحرارة خلال النهار يجعل البقاء داخل المشمع أمراً لا يُحتمل، بينما تزداد الرطوبة والكتمة خلال الليل.

ويتابع: «في فترة النهار من كثرة الحر ما بتقدر تقعد دقيقة جوة المشمع، وبالليل الرطوبة والكتمة بتزيد. يعني لا بنقاوم الحر ولا المطر، والله المستعان».

ومع كل هطول للأمطار، تضطر الأسر إلى نقل ما لديها من أثاث وأغراض من مكان إلى آخر داخل المساحة المحدودة للخيمة، في محاولة لتجنب المياه المتسربة. أما خلال النهار، فيصبح الخروج إلى الخارج ضرورة لتفادي الحرارة الشديدة، رغم ما يحمله ذلك من صعوبات أخرى.

الأطفال يدفعون ثمن النزوح

في خيمة أخرى، تستعيد حنان عبد الله تفاصيل الحياة التي تركتها خلفها في السودان، وتصف بحسرة الانتقال من منزل ثابت إلى مأوى مؤقت لم يعد قادراً على توفير الحماية لأطفالها.

تقول حنان: «الطلع من دارو قل مقدارو. طلعنا ما قايلين الوضع حيكون كده. خلينا بيوتنا الثابتة والسمحة وجينا للخيم والمشمعات والمرض. الحرب ما فيها خير غير البشتنة النحن فيها».

وتتحدث عن الأوضاع الصحية لأطفالها، مشيرة إلى معاناتهم من أزمات تنفسية والربو، في ظل صعوبة الحصول على العلاج وارتفاع تكلفته.

وتقول: «بسبب المشمعات دي أولادي بيعانوا

«إذا نزل المطر، البيت كلو بيمتلئ موية، ونقعد نترحل من ركن لركن».

«بقينا نتناوب على الحراسة، بالذات في فترة النهار».

«لا بنقاوم الحر ولا المطر، والله المستعان».



من الأزمة والربو، والعلاج ما متوفر. مرات بتلقى بخاخات ومرات ما بتلقى أي حاجة، ولو لقيتها بتكون مكلفة شديد. نحن حق الأكل ذاتو في تلتلة، فما عندنا حل إلا نصبر. وده حال كل السودانيين المشردين بسبب الحرب».

وبين احتياجات الطعام والعلاج ومتطلبات الحياة اليومية، تجد حنان نفسها أمام خيارات محدودة، إذ لا تستطيع توفير كل ما يحتاجه أطفالها، بينما تستمر الأسرة في العيش داخل مأوى لا يوفر لها ظروفاً مناسبة.

ثلاث سنوات من الانتظار

بعد أكثر من ثلاثة أعوام على اندلاع الحرب، لا تزال الخيام والمشمعات المتهالكة جزءاً من حياة عدد من الأسر السودانية في معسكر كرياندونغو، وما كان يفترض أن يكون مأوى مؤقتاً تحول إلى واقع طويل الأمد، تتراكم داخله المعاناة الصحية والمعيشية والنفسية.

لم يغادر هؤلاء السودان بحثاً عن حياة مرفهة، بل هربوا من حرب سلبتهم منازلهم واستقرارهم، وكان أملهم أن يجدوا في اللجوء مكاناً آمناً يعيد إليهم شيئاً من الطمأنينة. لكن سنوات الانتظار جعلت أبسط الاحتياجات، مثل سقف لا تتسرب منه المياه ومسكن يقي من الحر والرطوبة، مطلباً يومياً لم يتحقق بعد.

وبينما تحاول الأسر التكيف مع واقعها، تظل الأسئلة قائمة حول أوضاع المأوى، ومدى استجابة الجهات المعنية لاحتياجات اللاجئين، وخطط توفير خيام بديلة تحميهم من الظروف المناخية القاسية.

بالنسبة لفاطمة التي أنهكتها الآلام، ونفيسة التي تعيش تحت هاجس السرقة، وعمر الذي ينتظر توقف المطر حتى يستطيع ترتيب ما ابتل من أثاثه، وحنان التي تخشى على صحة أطفالها، لم تنتهِ الحرب عند مغادرة السودان.

لقد نجوا من القصف، لكنهم لم ينجوا بعد من معاناة اللجوء، ولا يزالون ينتظرون مأوى يحميهم من المطر، ويخفف عنهم وطأة الحر، ويمنحهم حقهم في حياة أكثر أماناً وكرامة.

«بسبب المشمعات دي أولادي بيعانوا من الأزمة والربو، والعلاج ما متوفر».



أحمد هارون:
من قفص الاتهام إلى منصة الرواية

قراءة في ظهور يريد ترتيب الأوراق

محمد الأمين عبد النبي

ملخص

يرى الكاتب أن ظهور أحمد هارون في «السودان بودكاست» ليس مجرد مقابلة إعلامية، بل محاولة لإعادة تقديم نفسه والحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني في المشهد السياسي، والانتقال من موقع المساءلة عن الماضي إلى موقع المشاركة في رسم مستقبل السودان.

ينتقد حديث هارون عن الجنجويد والدعم السريع، معتبرًا أنه يتجاهل مسؤولية نظام الإنقاذ عن تسليح المليشيات وتغذية الصراعات، كما يسعى إلى الفصل بين المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية وسلطة البرهان والحرب الدائرة.

يقرأ الكاتب حديث هارون عن التفاوض باعتباره محاولة لإعادة تموضع الحركة الإسلامية سياسيًا، وتخفيف عزلتها داخليًا وخارجيًا، واستعادة حضورها ونفوذها، دون تقديم مراجعة حقيقية لتجربتها السابقة أو الاعتراف بمسؤوليتها عن انهيار الدولة.

يعتبر أن ظهور شخصية مطلوبة للمحكمة الجنائية الدولية يطرح تساؤلات حول سيادة القانون وانتقائية العدالة، محذرًا من أن تتحول العودة الإعلامية إلى مدخل لعودة سياسية تعيد إنتاج النظام السابق، ومؤكدًا أن السلام لا ينبغي أن يكون صفقة لتقاسم النفوذ بعيدًا عن المحاسبة.

لم يكن ظهور أحمد هارون في «السودان بودكاست» حدثًا إعلاميًا عاديًا، ولا عودة رجل غاب عن الأضواء ثم قرر أن يتكلم. الأهم من كل ما قاله عن الحرب والدعم السريع ومستقبل السودان هو الموقع الذي اختار أن يتحدث منه، والرواية التي يريد أن يرسخها عن نفسه وعن الحركة الإسلامية ودورها في المشهد السوداني. بعد سنوات من الغياب يعود الرجل لا بصفته أحد أبرز وجوه النظام الذي حكم البلاد ثلاثين عامًا، ولا بصفته شخصية تطاردها اتهامات جنائية خطيرة، وإنما بصفته سياسيًا يملك قراءة للحرب وموقفًا من أطرافها ورؤية لمستقبل الدولة.

هنا بالضبط تكمن دلالة الظهور. الرجل لم يأتِ ليدافع عن ماضيه بقدر ما يريد إعادة تموضعه في الحاضر. إنها محاولة لنقل النقاش من سؤال المسؤولية عن الكارثة إلى سؤال من يمتلك حق المشاركة في صياغة مستقبل السودان.

فلا يمكن فصل الرجل عن التاريخ السياسي والأمني للنظام السابق، ولا عن ملف دارفور الذي ارتبط اسمه به ارتباطًا وثيقًا، فمذكرة التوقيف الصادرة بحقه عن المحكمة الجنائية الدولية تتعلق بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، من بينها القتل والاغتصاب والتعذيب والاضطهاد والنقل القسري للسكان والهجمات على المدنيين، ودوره في تجنيد الجنجويد وتسليحهم وتمويلهم وتنسيق عملهم.

المفارقة العجيبة أن أحمد هارون ظهر ليتحدث عن الجنجويد والدعم السريع وعن مخاطر المليشيات على الدولة، وكأنه مراقب لتاريخ لم يشارك في صناعته، وهذه جوهر المشكلة في خطابه. فمن الصعب أن يتحدث عن نشأة العنف المسلح في السودان كظاهرة منفصلة عن سياسات النظام الذي كان أحد أبرز مسؤوليه، أو أن يناقش تطور المليشيات دون التوقف عند دور الإنقاذ التي حولت التسليح والتعبئة القبلية إلى أدوات لإدارة الصراعات الداخلية وحماية السلطة.

يمكن قراءة حديث هارون باعتباره محاولة لإقامة ثلاثة فواصل سياسية: فصل المؤتمر الوطني عن حكومة البرهان، وفصل الحركة الإسلامية عن قرار الحرب، وفصل حاضرها عن ماضيها. وهي محاولة إعادة تموضع تستهدف تخفيف الأعباء السياسية والأخلاقية المترتبة على تاريخها، مع الاحتفاظ بمكاسب حضورها وتأثيرها في المشهد الراهن.

حين يقول إن المؤتمر الوطني ليس حزبًا حاكمًا، وإن البرهان هو رئيس الدولة، وإن الحركة الإسلامية لا تملك سلطة تنظيمية على القوات المسلحة، فهو يبني سردية تقوم على أن الحركة الإسلامية خارج السلطة وخارج القرار العسكري، وأنها طرف سياسي أو اجتماعي يقف إلى جانب الجيش.

لكن هذه السردية تتجاهل عودة عناصر النظام المباد وشغلها المناصب الرسمية والنفوذ السياسي على المؤسسات وإصدار الأوامر العسكرية ووجود شبكات تنظيمية واجتماعية وأمنية واقتصادية. كما أن نفي وجود علاقة تنظيمية مباشرة بالجيش لا يجيب عن الأسئلة المتعلقة بالنفوذ والتأثير والتعبئة السياسية والعسكرية، ولا عن دور كوادر الحركة في دعم الحرب وتوفير الحاضنة السياسية والاجتماعية لها.

أما وصف البرهان بأنه رئيس الدولة فيحمل دلالة تتجاوز الاعتراف بواقع السلطة القائمة. فالبرهان لم يصل إلى موقعه الحالي عبر مسار دستوري طبيعي، وإنما جاء في سياق انقلاب 25 أكتوبر 2021 الذي أطاح وحل مؤسسات الحكم الانتقالي واعتقل رئيس الوزراء وعددًا من المدنيين. ولذلك فإن استخدام هذا الوصف دون الإشارة إلى طبيعة المسار الذي أنتج السلطة القائمة يمنح الانقلاب شرعية ويتعامل مع نتائجه كأمر طبيعي ومسلم به.

وهنا تظهر المفارقة الكبرى، فالحركة التي أسقطتها ثورة شعبية وأسهمت في إجهاض الانتقال المدني تجد نفسها اليوم مستعدة للاعتراف بشرعية سلطة عسكرية نشأت من انقلاب؛ لأنها ترى في هذا الواقع فرصة لاستعادة موقعها ونفوذها.

ومن أكثر العبارات دلالة في حديث هارون قوله إن الحروب تنتهي على طاولة المفاوضات، وإن نتائج التفاوض تحكمها موازين القوى في الميدان. وهي عبارة تبدو للوهلة الأولى إقرارًا بضرورة الحل السياسي، لكنها تحتاج إلى قراءة تتجاوز ظاهرها.

فالتفاوض في حد ذاته ليس موقفًا من السلام، ولا يعني بالضرورة الاستعداد لإنهاء الحرب. المسألة تتعلق بالتصور الذي يحكم التفاوض وبالأهداف التي يسعى كل طرف إلى تحقيقها من خلاله. وحين يجري ربط نتائج التفاوض بصورة مباشرة بموازين القوة العسكرية، فإن ذلك قد يتحول إلى تبرير لاستمرار العمليات

العسكرية وتحسين المواقع الميدانية قبل الدخول في التسوية، لا إلى التزام حقيقي بوقف الحرب وحماية المدنيين.

بمعنى آخر، يمكن أن يكون التفاوض في هذا التصور امتدادًا للحرب بوسائل سياسية، بحيث لا يكون الهدف إنهاء منطق القوة، وإنما تحويل نتائجها إلى مكاسب سياسية. وهذا يفسر كيف يمكن الجمع بين خطاب يتحدث عن الحل السلمي وخطاب يبرر استمرار التصعيد العسكري.

وهنا ينبغي التمييز بين الإقرار بأن موازين القوى تؤثر في أي عملية تفاوضية، وهو أمر معروف في تجارب تسوية النزاعات، وبين تحويل هذا الإقرار إلى قاعدة تمنح استمرار الحرب مشروعية سياسية. فالتفاوض الذي لا يبدأ من أولوية وقف إطلاق النار وحماية المدنيين وفتح الممرات الإنسانية ومعالجة جذور الأزمة قد يصبح آلية لإعادة توزيع السلطة والنفوذ بين القوى المسلحة ومن يقف وراءها.

ولذلك فإن السؤال الأهم ليس ما إذا كان أحمد هارون مع التفاوض أم ضده، وإنما أي تفاوض يقصده؟ ومن هم أطرافه؟ وما موقع المدنيين فيه؟ وهل يقبل بمحاسبة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات؟ وهل يتضمن تفكيك البنية التي حولت الدولة إلى أداة للحرب والتعبئة المسلحة؟ أم أنه تفاوض لتقاسم السلطة وإعادة إنتاج المنظومة التي قادت البلاد إلى هذا الانهيار؟

من الواضح أن أحد الأهداف الأساسية للظهور هو إعادة تقديم الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني في صورة مختلفة عن الصورة التي استقرت في الوعي العام بعد ثورة ديسمبر والحرب. فبدلًا من الاعتراف بالمسؤولية عن الاختلالات البنيوية التي قادت إلى تفكيك مؤسسات الدولة وإضعاف الجيش وتوسيع نفوذ المليشيات وإجهاض الانتقال الديمقراطي، يحاول الخطاب تقديم الحركة باعتبارها طرفًا لم يكن في موقع القرار، وإنما وجد نفسه أمام حرب فوقف إلى جانب الدولة والمواطنين.

هذه محاولة لقلب العلاقة بين السبب



والنتيجة. فالحركة الإسلامية لا تستطيع أن تتعامل مع الحرب باعتبارها حدثًا طارئًا منفصلًا عن تجربة حكمها، ولا أن تفصل نفسها عن بنية الدولة التي أسستها وأدارتها وعن السياسات التي أسهمت في عسكرة المجتمع وتسييس الجيش.

والأخطر أن مفهوم الوطن يجري توظيفه هنا بطريقة تخلط بين الدولة والنظام والجيش والحركة الإسلامية. فالدفاع عن الدولة ليس تفويضًا مفتوحًا لأي تنظيم سياسي لكي يستعيد نفوذه، والوقوف مع الجيش في مواجهة الدعم السريع لا يعني منح الحركة حق احتكار الوطنية أو توظيف المؤسسة العسكرية لمصلحة مشروع سياسي بعينه.

إن دعم الجيش لا يتناقض مع المطالبة بإصلاحه وإبعاده عن التنافس السياسي وخضوعه لسلطة مدنية. أما تحويل شعار الدفاع عن الوطن إلى وسيلة لإسكات النقد أو تبرير عودة النظام المباد، فهو إعادة إنتاج للأزمة التي جعلت الدولة عرضة للاختراق والتفكك.

لا ينبغي قراءة ظهور هارون من زاوية المخاطبة الخارجية وحدها؛ فثمة رسالة موازية موجهة إلى قواعد الحركة الإسلامية وقياداتها، وربما إلى التنافس الدائر داخلها حول مستقبل التنظيم وموقعه من الحرب والتسوية.

فالرجل من القيادات التي ارتبطت بمراكز القرار السياسي والأمني في النظام المباد، ويمثل ظهوره استعادة لصوت سياسي يسعى إلى إثبات أن التيار الذي ينتمي إليه لا يزال حاضرًا، وأنه يمتلك القدرة على التأثير في مسارات المرحلة المقبلة. ومن هذه الزاوية يمكن قراءة حديثه عن التفاوض كمحاولة لتقديم تيار ظل يُنظر إليه باعتباره أكثر ارتباطًا بخيار الحرب في صورة تيار سياسي قادر على التعامل مع التسوية المقبلة.

وقد يكون في ذلك أيضًا تنافس على من يمتلك حق تمثيل المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية في المرحلة القادمة: هل هي القيادات التي تتبنى خطابًا أكثر تشددًا وتتمسك بخيار الحسم العسكري، أم التيارات التي ترى أن استمرار الحرب لم يعد يحقق مصالح التنظيم، وأن الانتقال إلى المسار السياسي أصبح ضرورة؟



اختيار أحمد هارون للعودة إلى الواجهة يحمل دلالة تتصل باستعادة الأدوار القيادية والرمزية، وبإعادة تقديم شخصيات ظلت مرتبطة بالمرحلة السابقة باعتبارها مؤهلة للمشاركة في رسم مستقبل التنظيم والبلاد.

وهناك رسالة أخرى لا تقل أهمية، مفادها أن الحركة الإسلامية تريد أن تقول لقواعدها إن الحرب، رغم كلفتها الإنسانية الهائلة، لم تنتهِ بإقصاء التنظيم، وإنه لا يزال يمتلك أوراقًا سياسية وتنظيمية تمكنه من العودة إلى المجال العام. وهكذا يصبح الظهور الإعلامي جزءًا من عملية تعبئة سياسية ومعنوية تستهدف استعادة الثقة وإعادة بناء الحضور.

في الوقت نفسه، يبدو أن الخطاب يتجه إلى الخارج برسالة مفادها أن المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية ليسا بالضرورة عقبة أمام التفاوض، وأنهما يقبلان التعامل مع العملية السياسية، وأنهما لا يملكان سلطة مباشرة على الجيش أو قراره.

وهذه الرسالة تستهدف تخفيف العزلة السياسية عن التنظيم وإعادة تقديمه طرفًا يمكن التعامل معه في ترتيبات ما بعد الحرب، أو على الأقل طرفًا لا يمكن تجاهله عند البحث عن تسوية شاملة.

لكن المشكلة أن الحديث عن القبول بالتفاوض لا يجيب عن مسألة القبول بالتحول الديمقراطي. فهناك فارق جوهري بين تنظيم يريد المشاركة في مفاوضات توقف الحرب وتنظيم يقبل فعلًا بقواعد النظام الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة واستقلال المؤسسات والخضوع للمساءلة القانونية.

كما أن إعلان الاستعداد للتفاوض لا يكفي لإثبات مراجعة سياسية أو فكرية. فالمراجعة الحقيقية تبدأ بالاعتراف بأخطاء التجربة

السابقة، وتحمل المسؤولية عن انهيار الدولة، والتخلي عن استخدام التنظيمات الأيديولوجية لأجهزة الدولة، والإقرار بحقوق الضحايا في العدالة والإنصاف. أما الاكتفاء بإعلان الرغبة في المشاركة السياسية مع تجنب الإجابة عن هذه الأسئلة، فهو أقرب إلى إعادة تسويق سياسي منه إلى مراجعة جادة.

ثمة جانب آخر لا يقل خطورة عن مضمون الحوار، ويتعلق بالظروف التي سمحت بظهور أحمد هارون بهذه الصورة. فالرجل ليس سياسيًا عاديًا غاب عن الإعلام ثم قرر العودة إليه، وإنما شخصية مطلوبة للمحكمة الجنائية الدولية وتواجه بلاغات جنائية داخل السودان.

وهذا يفتح سؤالًا مباشرًا حول مؤسسات العدالة في البلاد: كيف يمكن لشخصية تواجه هذه الاتهامات أن تظهر علنًا وتتحدث لساعات في منبر إعلامي، بينما تتعرض شخصيات مدنية وناشطون ومناهضون للحرب للملاحقة والاعتقال والاتهام بموجب قوانين وإجراءات مثيرة للجدل؟

الظهور الإعلامي لأحمد هارون يكشف عن خلل عميق في مبدأ سيادة القانون، ويضع النيابة العامة والقضاء وأجهزة إنفاذ القانون أمام أسئلة لا يمكن تجاهلها. فالعدالة لا تقاس بوجود النصوص والمؤسسات وحدها، وإنما بقدرتها على تطبيق القانون دون انتقائية أو تمييز، وبمدى خضوع أصحاب النفوذ للمساءلة مثل غيرهم.

والأكثر خطورة أن يتحول الإفلات من المساءلة إلى مؤشر على استعادة القوة السياسية. فحين يرى المتهمون في الجرائم الجسيمة أن بإمكانهم العودة إلى المجال العام دون أن تواجههم المؤسسات المختصة، فإن الرسالة التي تصل إلى المجتمع هي أن النفوذ السياسي قد يكون أقوى من القانون، وأن العدالة يمكن تجاوزها متى توافرت الحماية أو القوة.

وهذه ليست قضية أحمد هارون وحده، بل قضية الدولة التي ينبغي أن تكون قادرة على فرض القانون على الجميع، لا أن تتحول إلى ساحة تتغير فيها معايير العدالة بحسب موقع الشخص من السلطة أو قربه من مراكز النفوذ.

إن ظهور أحمد هارون لا يمكن التعامل معه كمقابلة إعلامية عادية، ولا كتعبير عن رغبة شخصية في العودة إلى الأضواء. إنه محاولة سياسية لاختبار حدود الحضور والقبول وإعادة تقديم المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية في لحظة تتزايد فيها الأسئلة حول مستقبل الحرب وشكل التسوية وموقع القوى التي صنعت النظام المباد في الترتيبات القادمة.

والأخطر أن هذه المحاولة تسعى إلى نقل الرجل من موقع المتهم الذي ينبغي أن يجيب عن أسئلة العدالة إلى موقع السياسي الذي يطرح الأسئلة ويقدم الإجابات، ومن موقع المسؤول المرتبط بإرث الدولة الأمنية والعنف إلى موقع المراقب الذي يشرح للآخرين كيف نشأت المليشيات وكيف انهارت الدولة.

لكن السودان لا يحتاج إلى روايات جديدة تعفي أصحاب التجارب السابقة من مسؤولياتهم، ولا إلى إعادة تدوير القوى التي ساهمت في إضعاف الدولة ثم تعود لتقديم نفسها باعتبارها جزءًا من الحل. ما يحتاجه هو نقاش وطني شجاع حول جذور الحرب ومسؤولية المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية عنها، وكيفية بناء دولة لا تحتكر فيها أي جماعة الدين أو الوطنية أو السلاح أو حق الحديث باسم الشعب.

ليس مطلوبًا منع أحمد هارون من الحديث، فالمشكلة ليست في أن يتحدث الرجل، وإنما في أن يتحول حديثه إلى بديل عن المساءلة. فحرية التعبير لا تعني إسقاط المسؤولية، والحق في الدفاع عن النفس لا يساوي الحق في القفز فوق أسئلة العدالة.

إن السؤال الذي ينبغي أن يظل مطروحًا بعد هذه الساعات الطويلة ليس ماذا قال أحمد هارون عن الجنجويد أو البرهان أو التفاوض، بل لماذا يريد أن يكون هو من يفسر للسودانيين الحرب التي ترتبط اتهامات دولية بدوره في أحد فصولها الأكثر دموية؟ ومن منحه حق الانتقال من موقع المساءلة إلى موقع الشريك في تقرير المستقبل؟

فالحرب ليست رواية يتنافس أطرافها على امتلاك الميكروفون، والسلام ليس صفقة لتوزيع النفوذ بين القوى التي شاركت في صناعة الأزمة. ولا يمكن بناء سودان جديد باستبدال رواية قديمة بأخرى، أو بإعادة إدخال المسؤولين عن انهيار الدولة من أبواب التسوية دون اعتراف أو مراجعة أو مساءلة.

إن أخطر ما في ظهور أحمد هارون هو أن تتحول عودته الإعلامية إلى مقدمة لعودة سياسية، وأن تصبح الحرب التي مزقت السودان فرصة جديدة لإعادة إنتاج المنظومة التي ساهمت في إيصال البلاد إلى هذا المصير.

ولايـة الجـزيرة
تواجه تفشياً لحمى الضنك

ملخص

تشهد ولاية الجزيرة تفشياً متزايداً لحمى الضنك، خصوصاً في محلية جنوب الجزيرة والمناقل والقرى المحيطة بهما، مع تسجيل 210 إصابات خلال أسبوع واحد، وفقاً لوزارة الصحة بالولاية.

يواجه المصابون صعوبات في الحصول على الرعاية الصحية بسبب اكتظاظ المستشفيات وارتفاع أسعار الأدوية، وسط مطالبات بتدخل عاجل وتكثيف حملات مكافحة البعوض، خاصة في قرى الحوش والحاج عبد الله والبرياب.

حذر اختصاصي الباطنية الدكتور محمد الفاتح من اتساع انتشار المرض والضغط على المرافق الصحية، داعياً إلى ردم البرك والمستنقعات والإكثار من السوائل واستخدام الباراسيتامول، وتجنب الأسبرين والإيبوبروفين عند الاشتباه بالإصابة.

يأتي تفشي المرض في ظل تدهور القطاع الصحي السوداني جراء الحرب، وخروج نحو 70% من المستشفيات عن الخدمة كلياً أو جزئياً خلال العام الأول منها، ما يفاقم صعوبة احتواء الوباء ويزيد الحاجة إلى توفير الأدوية وتعزيز خدمات التشخيص والعلاج.

تتصاعد المخاوف الصحية في ولاية الجزيرة وسط تزايد حالات الإصابة بحمى الضنك، لا سيما في محلية جنوب الجزيرة، حيث أبلغ مواطنون عن انتشار المرض في عدد من القرى، بينها وحدتا الحوش والحاج عبد الله، في وقت تواجه فيه الأسر صعوبات متزايدة في الحصول على العلاج بسبب ارتفاع أسعار الأدوية وتكاليف الرعاية الصحية.

وأعلنت وزارة الصحة بولاية الجزيرة ارتفاع الإصابات بحمى الضنك والدرن، مشيرة إلى تسجيل 210 حالات إصابة بحمى الضنك خلال أسبوع واحد، في مؤشر على اتساع نطاق التحديات الصحية التي تواجه الولاية.

وتُعد قرية البرياب بمحلية جنوب الجزيرة من بين المناطق التي أبلغ سكانها عن تزايد الإصابات، مطالبين السلطات الصحية بالتدخل العاجل لإطلاق حملات لمكافحة البعوض وتوفير الأدوية والخدمات العلاجية للحد من انتشار المرض وتداعياته على السكان.

ويقول المواطن مدثر الرشيد إن الوضع الصحي في الولاية بات يثير مخاوف واسعة في ظل الانتشار المتزايد لحمى الضنك في المدن والقرى والبلدات، وما يرافق ذلك من ضغوط على المرافق الصحية وقدرة الأسر على تحمل تكاليف العلاج.

ويضيف الرشيد لـ«أفق جديد» أن العيادات تشهد ازدحاماً بالمرضى الذين يعانون من أعراض حمى الضنك، مشيراً إلى أن الأدوية أصبحت متوفرة مقارنة بالأشهر الماضية، لكنها تُباع بأسعار مرتفعة تفوق قدرة كثير من المواطنين على شرائها.

وفي مدينة المناقل والقرى المحيطة بها، سُجلت زيادة ملحوظة في حالات الإصابة بحمى الضنك، ما أدى إلى إصابة مئات المواطنين وسط ضغوط متزايدة على المؤسسات الصحية.

وقال اختصاصي الباطنية الدكتور محمد الفاتح لـ«أفق جديد» إن الأسابيع الماضية شهدت تفشياً واسعاً للمرض، الأمر الذي انعكس سلباً على أداء المستشفيات والمراكز الصحية في ظل تزايد أعداد المرضى المترددين عليها.

ودعا الفاتح إلى ردم البرك والمستنقعات للحد من تكاثر البعوض، مشدداً على أهمية تناول الباراسيتامول (البندول) والإكثار من شرب السوائل للتخفيف من أعراض المرض، وتجنب الأدوية التي قد تزيد خطر النزيف مثل الأسبرين والإيبوبروفين عند الاشتباه في الإصابة بحمى الضنك.

من جهتها، تقول المواطنة نفيسة بخيت إن عدداً من أفراد أسرتها أُصيبوا بحمى الضنك، وإن المستشفيات تشهد اكتظاظاً بالمرضى، ما يجعل الحصول على الرعاية الصحية أمراً صعباً.

وتضيف لـ«أفق جديد»: «لا نعرف إلى أين نتجه، نحن نعيش في خوف دائم من الوباء المنتشر بكثافة».

وتشير بخيت إلى أن قرى الولاية تشهد زيادة ملحوظة في الإصابات، مطالبة بتكثيف حملات مكافحة البعوض، خصوصاً مع انتشار المياه الراكدة والظروف التي تساعد على تكاثره.

وتأتي هذه التطورات في وقت يعاني فيه القطاع الصحي السوداني من تداعيات الحرب المستمرة التي ألحقت أضراراً واسعة بالمستشفيات والمرافق الطبية، وأضعفت قدرته على الاستجابة للاحتياجات العلاجية المتزايدة. فقد خرج نحو 70% من المستشفيات في البلاد عن الخدمة كلياً أو جزئياً خلال العام الأول من الحرب نتيجة القصف والنهب ونقص الإمدادات الطبية، وفقاً للبيانات الواردة في تقارير سابقة.

كما تعرض أكثر من 120 مستشفى في القطاعين العام والخاص للنهب خلال أشهر الحرب الأولى، الأمر الذي أسهم في تراجع الخدمات الصحية وزيادة الضغوط على المرافق التي لا تزال تعمل.

ولم تقتصر الأضرار على المستشفيات، بل امتدت إلى البنية التحتية الصحية المرجعية مع تدمير المعمل القومي للصحة العامة (استاك) وبنك الدم المركزي وخروج مراكز مرجعية رئيسية عن الخدمة، ما أثر على قدرات التشخيص وخدمات نقل الدم وزاد من مخاطر

«العيادات تشهد ازدحاماً بالمرضى الذين يعانون من أعراض حمى الضنك».

«الأدوية أصبحت متوفرة مقارنة بالأشهر الماضية، لكنها تُباع بأسعار مرتفعة تفوق قدرة كثير من المواطنين على شرائها».



تأخر التدخل الطبي، خصوصاً في الحالات الحرجة.

وفي سياق متصل، حذرت السلطات الصحية من التحديات البيئية التي تسهم في انتشار الأمراض المنقولة بواسطة البعوض، ومن بينها المياه الراكدة ومخلفات الحرب والأنقاض.

وكان مدير عام وزارة الصحة بولاية الخرطوم، فتح الرحمن محمد الأمين، قد أشار في تصريحات سابقة لـ«أفق جديد» إلى أن تصريف المياه الراكدة داخل المنازل وإزالة الأنقاض ومخلفات الحرب تمثل تحديات رئيسية أمام جهود مكافحة نواقل الأمراض، موضحاً أن حملات الرش وحدها لن تكون كافية ما لم تُعالج البيئات التي تساعد على تكاثر البعوض.

وتعكس الأوضاع الصحية في ولاية الجزيرة الحاجة إلى استجابة عاجلة تتجاوز حملات الرش المؤقتة لتشمل مكافحة مصادر تكاثر البعوض وتعزيز قدرات المرافق الصحية وتوفير الأدوية بأسعار ميسورة، إلى جانب توسيع خدمات التشخيص والعلاج تفادياً لاتساع رقعة انتشار المرض وتحول الإصابات المتزايدة إلى أزمة صحية يصعب احتواؤها.

«لا نعرف إلى أين نتجه»، في ظل تزايد الإصابات وصعوبة الحصول على الرعاية الصحية.

السودان.. استعادة الخدمة في 85 % من مستشفيات الخرطوم

ملخص

كشفت وزارة الصحة الاتحادية عن توقف 15% من المستشفيات السودانية بالكامل بسبب الحرب، مقابل استعادة الخدمة في 85% من مستشفيات الخرطوم، وسط تحذيرات من عدم تعميم هذه النسبة على بقية الولايات.

يعاني سكان مناطق النزاع من غياب الخدمات الصحية الأولية والثانوية والجراحية، ما دفع المرضى إلى النزوح نحو مدن مثل كسلا وعطبرة وبورتسودان والقضارف والأبيض، وزاد الضغط على المؤسسات الصحية فيها.

تفاقمت الأزمة بسبب انقطاع الكهرباء ونقص الأدوية والمستلزمات الطبية، إلى جانب تعثر خدمات علاجية متخصصة، من بينها العلاج الكيميائي لمرضى السرطان، فيما حذّر خبراء من أن عودة المستشفيات لا تعني استعادة طاقتها التشغيلية بالكامل.

وفي مواجهة الأزمة، تبحث وزارة الصحة آثار العقوبات الأحادية عبر آلية SHAMS، كما ناقشت توسيع الخدمات للنازحين في إقليم النيل الأزرق، وتأهيل المستشفيات وإنشاء مركز إضافي لغسيل الكلى وتوفير الأجهزة وسيارات الإسعاف.

«15 % من المستشفيات في السودان توقفت بالكامل عن تقديم الخدمة بسبب الحرب».

الخرطوم – ابتسام حسن

قالت وزارة الصحة الاتحادية إن 15% من المستشفيات في السودان توقفت بالكامل عن تقديم الخدمة بسبب الحرب التي اندلعت في البلاد منذ أبريل 2023، وأشارت الوزارة إلى أنها استعادت الخدمة في 85% من المستشفيات في الخرطوم. يأتي هذا في ظل وجود بعض المستشفيات في مناطق خارجة عن إشراف الوزارة.

وكانت وزارة الصحة الاتحادية ناقشت أثر العقوبات الأحادية على النظام الصحي عبر آلية SHAMS، لبحث أثر العقوبات الأحادية على النظام الصحي في السودان واستخدام آلية SHAMS، وذلك برئاسة وكيل الوزارة، د. علي بابكر سيد أحمد، وبمشاركة بروفيسور رضا مجد زاده، أستاذ الصحة الدولية بجامعة إسكس بالمملكة المتحدة (إسفيريا)، وعدد من قيادات وخبراء القطاع الصحي.

وأشار وكيل الوزارة إلى معاناة السودان من العقوبات المفروضة وتأثيرها المباشر على قدرة النظام الصحي في تقديم الخدمات، موجهاً بتكوين لجنة للإشراف على تطبيق الأداة، وتكليف مدير الإدارة العامة للتخطيط والسياسات منسقاً محورياً للمتابعة.

فقدان الخدمات الأولية

وبحسب قيادات تنفيذية في قطاع الصحة، فإن المرضى في مناطق النزاع يعانون بصورة صعبة جداً، ولا توجد أي خدمات صحية منتظمة أو متوفرة، ويعاني المرضى من فقدان أي مستشفيات، ولا توجد خدمات صحية أولية أو ثانوية، أو حتى على مستوى الرعاية الصحية الأولية. وتفتقر كثير من المناطق الحضرية إلى الجراحات وما يتعلق بها.

هذا الوضع، مع أسباب أخرى، دفع المرضى إلى النزوح بحثاً عن الخدمات الصحية المتقدمة، وهذا بدوره خلق ضغطاً على معظم الخدمات الصحية؛ لأن النظام الصحي لم يكن في أفضل حالاته حتى قبل الحرب، وكان الضغط كله يقع على ولاية الخرطوم.

التأسيس عبر المواطن

وقال القيادي بشبكة الأطباء المركزية، د. محمد فيصل، إنه يمكن اعتبار واحدة من الحسنات البسيطة في هذه الحرب أن المرضى أصبحوا يخرجون من مناطق النزاع، ويؤسس المواطن لخدمات صحية ثانوية في المدن، مثل كسلا وعطبرة وبورتسودان والقضارف والأبيض، فأصبح الوضع أحسن بعد توزيع الخدمات. ولكن مع ذلك، ما زال المواطن يعاني؛ إذ إن الخدمات الصحية غير متوفرة بصورة كبيرة.

وأوضح الدكتور صلاح، الناطق الرسمي للوزارة، في تصريح لـ«أفق جديد»، أنه حتى الخدمات المتوفرة لا تشمل الخدمات الثانوية، مثل ما حدث في مستشفى الذرة في مدني، إذ لا يوجد علاج كيميائي ولا جرعات كافية للمرضى. وكشف صلاح عن عوامل أخرى تزيد من حجم المشكلة، تتمثل في عدم توفر الخدمة الصحية، مثل انقطاع التيار الكهربائي وعدم انتظام الإمداد الدوائي، وكل تلك عوامل مؤثرة.

تعميم النسبة

وقال الخبير الصحي عبد الماجد مردس إن عودة أكثر من 85% من المؤسسات الصحية في الخرطوم لها مبررها الإعلامي، لكن لا يصح تعميم هذه النسبة على السودان كله، أو اعتبارها دليلاً على استعادة الخدمات الطبية بكامل طاقتها. وأضاف: «لكي يتم تقييم دقيق للتعافي، نحتاج إلى بيانات توضح عدد المستشفيات العاملة فعلياً، ومستوى تشغيلها، وتوفر الكوادر والأدوية والأجهزة والكهرباء، وإمكانية وصول المواطنين إلى الخدمات وتكلفتها، مع بيان الفروق بين الولايات». وكشف عن أن هناك شراكات مع عدد من المنظمات والصناديق العربية لإقامة مراكز خدمة علاجية وصحية متحركة.

«المرضى في مناطق النزاع يعانون بصورة صعبة جداً، ولا توجد أي خدمات صحية منتظمة أو متوفرة».

«المواطن يعاني؛ إذ إن الخدمات الصحية غير متوفرة بصورة كبيرة».



أثر العقوبات

من جانبه، أوضح بروفيسور رضا مجد زاده أن آلية SHAMS تتيح قراءة علمية دقيقة لتأثير العقوبات على الصحة العامة، وتساعد في وضع توصيات عملية للتخفيف من آثارها عبر تعزيز الشراكات الدولية وتطوير سياسات بديلة.

خدمات النازحين

والتأم لقاء سابق بين وكيل وزارة الصحة الاتحادية بالإنابة، الدكتور منتصر محمد عثمان، والمدير العام لوزارة الصحة بإقليم النيل الأزرق والوزير المكلف، الدكتور مصطفى جبر الله. وتناول اللقاء سبل توفير الخدمات الصحية للنازحين من المناطق التي تشهد أوضاعاً أمنية خاصة بمحافظات ود الماحي والكرمك وقيسان، واستعرض جهود حكومة إقليم النيل الأزرق تجاه قضايا الصحة.

وتطرق الاجتماع إلى ضرورة إنشاء مركز إضافي لغسيل الكلى بالإقليم نظراً للحاجة الكبيرة، وأهمية تأهيل مستشفى الروصيرص. كما ناقش الجانبان الوضع الوبائي للملاريا، وقضايا الشراكات وعمل المنظمات بالإقليم.

وأكدت وزارة الصحة الاتحادية التزامها تجاه قضايا الصحة بالنيل الأزرق، والعمل على زيادة الدعم للمستشفيات، بما في ذلك دعم مستشفى باو، إضافة إلى توفير الأجهزة والمعدات وسيارات الإسعاف.

«هذا الوضع دفع المرضى إلى النزوح بحثاً عن الخدمات الصحية المتقدمة».



أحمد هارون... حين يخرج الذئب من مخبئه!

نون كشكوش

ملخص

يتناول المقال عودة أحمد هارون، أحد أبرز قيادات نظام الرئيس المعزول عمر البشير والمطلوب لدى المحكمة الجنائية الدولية، إلى الظهور الإعلامي عبر «السودان بودكاست» في 6 نوفمبر 2026، رغم استمرار مذكرة توقيفه بتهم تتعلق بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور.

يشير إلى أن هارون يواجه 42 تهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية و22 تهمة بارتكاب جرائم حرب، تشمل القتل والاغتصاب والتعذيب والتهجير القسري، كما أدرجته الولايات المتحدة عام 2024 ضمن برنامج المكافآت الخاص بجرائم الحرب، ورصدت خمسة ملايين دولار مقابل معلومات تقود إلى القبض عليه.

ترى الكاتبة أن ظهور هارون يعيد طرح التساؤلات بشأن دور قيادات النظام السابق والحركة الإسلامية وشبكاتها السياسية والعسكرية في الحرب الحالية، ويدعو إلى التحقيق في أي صلات محتملة بين تلك القيادات والتشكيلات المسلحة، بما فيها كتيبة البراء بن مالك، مع التأكيد على ضرورة قيام المساءلة على الأدلة والمسؤولية الجنائية الفردية.

تحذر من أن استمرار الإفلات من العقاب يهدد مستقبل السودان ويفتح الباب أمام تكرار الانتهاكات والحروب، مطالباً السلطات السودانية والمجتمع الدولي بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وتنفيذ أوامر القبض، باعتبار أن تحقيق السلام المستدام يظل رهيناً بمحاسبة المسؤولين عن الجرائم وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

في زيارتي إلى مقر المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، خلال شهر ديسمبر الماضي، برفقة مجموعة من السودانيين والسودانيات، التقينا بمكتب المدعي العام، ودار نقاش مستفيض حول مسار العدالة في السودان، وملاحقة الأشخاص المطلوبين لدى المحكمة، ومدى التقدم في تنفيذ أوامر القبض الصادرة بحق المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور.

كان أحد المحاور الأساسية في ذلك اللقاء هو بطء الاستجابة الدولية في ملاحقة المطلوبين، وما ترتب على ذلك من إطالة أمد الإفلات من العقاب، وإضعاف ثقة الضحايا في منظومة العدالة الدولية. وقد أكدنا أن العدالة المؤجلة لا تعني فقط حرمان الضحايا من حقوقهم، وإنما قد تفتح الباب أمام تكرار الجرائم وإعادة إنتاج منظومات العنف والإفلات من المساءلة.

ومن وجهة نظري، فإن استمرار الإفلات من العقاب عن الجرائم التي ارتُكبت في عهد نظام الإنقاذ، وعدم تفكيك البنية السياسية والأمنية والعسكرية التي أنتجتها، يمثلان أحد الأسباب الجوهرية التي مهدت لاندلاع حرب 15 أبريل 2023. فقد تمكنت قيادات النظام السابق وشبكاته من إعادة تنظيم صفوفها واستعادة نفوذها، والعمل على إجهاض مسار الانتقال المدني الديمقراطي، وصولاً إلى إشعال الحرب التي دفعت البلاد إلى واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في تاريخها الحديث.

أحمد هارون أحد أبرز قيادات نظام الرئيس المخلوع عمر البشير، وشغل عدداً من المناصب الحكومية والسياسية، من بينها وزير الدولة بوزارة الداخلية خلال الفترة التي شهدت تصاعد العمليات العسكرية والانتهاكات الواسعة في إقليم دارفور، ثم وزير الدولة بوزارة الشؤون الإنسانية، ووالي ولاية جنوب كردفان.

ولاحقاً أصبح رئيساً لحزب المؤتمر الوطني المحلول.

نتيجة لارتكابه انتهاكات واسعة بحق المدنيين في دارفور، أصبح أحد أبرز المسؤولين السودانيين المطلوبين أمام المحكمة الجنائية الدولية.

في 27 أبريل 2007، أصدرت الدائرة التمهيدية بالمحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحق أحمد هارون، على خلفية الجرائم المزعوم ارتكابها في دارفور خلال عامي 2003 و2004.

شملت 42 تهمة تتعلق بجرائم ضد الإنسانية، وهي: القتل، والاضطهاد، والتهجير القسري، والاغتصاب، والأفعال اللاإنسانية، والسجن أو الحرمان الشديد من الحرية، والتعذيب.

و22 تهمة تتعلق بجرائم حرب، تشمل: القتل، وتوجيه الهجمات ضد السكان المدنيين، وتدمير الممتلكات، والاغتصاب، والنهب، والاعتداء على الكرامة الشخصية، ليقود الآن حرباً باسم الكرامة بذات الوصفة اللاإنسانية.

وقد تناولت مذكرة التوقيف وقائع محددة في مناطق من دارفور، من بينها كودوم ومكجر وأراوالا، وما ارتبط بها من قتل للمدنيين واغتصاب وتهجير قسري وتدمير للممتلكات.

ولم تقتصر نظرية الادعاء على المشاركة المباشرة في الجرائم، بل تناولت أيضاً المساهمة في ارتكابها ضمن مجموعة تعمل لتحقيق غرض مشترك، والتحريض على ارتكابها.

تابعنا جميعاً الإعلان الذي صدر بخصوصه من الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أدرجت أحمد هارون، في 29 يناير 2024، ضمن برنامج المكافآت الخاص بجرائم الحرب، الذي تديره وزارة الخارجية الأمريكية.

وقد أعلنت الوزارة عن مكافأة تصل إلى خمسة ملايين دولار مقابل معلومات تقود إلى القبض عليه أو نقله أو إدانته.

وفي بيانها، أشارت وزارة الخارجية الأمريكية إلى الاتهامات المتعلقة بتجنيد وتعبئة وتمويل وتسليح ميليشيات الجنجويد، والمشاركة المزعومة في الفظائع المرتكبة في دارفور، بما في ذلك القتل والاغتصاب والتعذيب والتهجير القسري والاضطهاد.

والأهم أن البيان الأمريكي أشار بوضوح إلى الصلة بين الإفلات من العقاب عن الانتهاكات التي ارتُكبت في عهد نظام البشير والعنف المتجدد في دارفور.

وهذا موقف مهم، لأنه يؤكد أن الجرائم التي ارتُكبت قبل أكثر من عقدين لا يمكن فصلها عن واقع العنف الحالي، وأن غياب المساءلة ساهم في استمرار دوائر الانتهاكات.

إن ظهور أحمد هارون الأخير في حلقة «السودان بودكاست» بتاريخ 6 نوفمبر 2026، يعتبر تطوراً سياسياً يستحق التوقف أمامه و تحليله.

فالمجرم الذي لا يزال مطلوباً لدى المحكمة الجنائية الدولية، والذي لم يخضع حتى الآن للمساءلة القضائية عن التهم الموجهة إليه بشأن دارفور، يظهر اليوم في مساحة إعلامية واسعة ليتحدث عن سقوط نظام البشير، وعلاقته بقيادات النظام السابق، ونشأة قوات الدعم السريع، وعلاقة الإسلاميين بالجيش، والحرب ومستقبل البلاد.

بالنسبة لي، فإن هذا الظهور يعيد فتح الأسئلة

الجوهرية حول دور الحركة الإسلامية وقيادات المؤتمر الوطني في الحرب الحالية، وحول طبيعة المشروع الذي تعمل هذه القوى على استعادته.

لقد كشفت الحرب عن عودة شبكات النظام السابق إلى المجالين السياسي والعسكري، وعن حضور تشكيلات مسلحة ذات ارتباطات أيديولوجية وتنظيمية بالحركة الإسلامية، وفي مقدمتها كتيبة البراء بن مالك، التي أصبحت من التشكيلات المقاتلة إلى جانب القوات المسلحة.

ولا ينبغي أن نتعامل مع هذه التشكيلات باعتبارها ظواهر عسكرية منفصلة عن سياقها التاريخي والسياسي. فهناك ضرورة لفحص امتداداتها التنظيمية، ومصادر تسليحها وتمويلها، وعلاقاتها بمؤسسات الدولة وبقيادات النظام السابق.

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن كتيبة البراء بن مالك ليست تشكيلاً نشأ بالضرورة مع اندلاع حرب أبريل، بل تعود جذورها، وفق روايات ممثليها، إلى تشكيلات الدفاع الشعبي والاحتياطي في عهد الإنقاذ، وهو ما يجعل دراسة امتدادها وتطور دورها خلال الحرب الحالية أمراً ضرورياً.

إن ما ورد في ظهور أحمد هارون، وما أعلنه من مواقف بشأن مستقبل الحركة الإسلامية وعلاقتها بالجيش والسلطة، يضيف معطيات تستوجب التحليل والتحقيق. ولا أرى أن هذا الظهور يمكن فصله عن السياق الأوسع لمحاولات إعادة إنتاج النظام السابق.

ومن وجهة نظري السياسية، فإن هذه المعطيات تعزز القناعة بأن الإسلاميين كانوا جزءاً أساسياً من البيئة السياسية والتنظيمية التي قادت إلى الحرب، وأن دورهم في استمرارها وإطالة أمدها يجب أن يكون موضوع تحقيق جاد ومستقل، بعيداً عن التوظيف السياسي أو الانتقائية في المساءلة.

إن أحد الدروس الأساسية التي ينبغي أن نتعلمها من تجربة دارفور هو أن ترك المسؤولين عن الجرائم الدولية دون مساءلة يفتح الباب أمام تكرار الانتهاكات، ويشجع مرتكبيها على الاعتقاد بأن السلطة والنفوذ والحماية السياسية يمكن أن توفر لهم حصانة من العقاب.

إن المسؤولية الجنائية فردية، ولا تنتقل تلقائياً من شخص إلى آخر بسبب الانتماء السياسي أو التنظيمي. ولكنها تشمل، متى توافرت الأدلة والشروط القانونية، المسؤولية عن التخطيط والتحريض والمساهمة والمساعدة في ارتكاب الجرائم، وكذلك مسؤولية القادة والرؤساء عن الجرائم التي يرتكبها مرؤوسوهم وفق شروط المسؤولية القيادية المنصوص عليها في القانون الدولي الجنائي.

وفي هذا السياق، فإن أحمد هارون، بحكم موقعه السابق في نظام الإنقاذ، ودوره السياسي والتنظيمي الحالي، وبالنظر إلى الاتهامات القائمة ضده أمام المحكمة الجنائية الدولية، يجب أن يكون ضمن دائرة الفحص والتحقيق بشأن أي أدلة تتصل بجرائم الحرب والانتهاكات المرتكبة في النزاع الحالي، لذا من الضرورة التحقيق في أي دور محتمل له، أو لأي من القيادات والشبكات المرتبطة به، في التخطيط للحرب أو دعم التشكيلات المسلحة أو المساهمة في الجرائم المرتكبة خلالها.

ومما يدعم هذا التحقيق أن مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أعلن استمرار التحقيق في الجرائم المزعومة المرتكبة في دارفور منذ 15 أبريل 2023، باعتبارها امتداداً للوضع المحال إلى المحكمة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1593 لسنة 2005.

إن عودة أحمد هارون إلى الظهور العلني، في الوقت الذي لا تزال فيه مذكرة توقيفه قائمة، تطرح سؤالاً جوهرياً حول جدية الالتزام بالعدالة الدولية، وحول مسؤولية السلطات السودانية عن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وتنفيذ أوامر القبض.

كما تطرح سؤالاً حول مسؤولية المجتمع الدولي، الذي لا يمكن أن يكتفي بإصدار البيانات والتعبير عن القلق، ومدى التزامهم بميثاق روما حينما يواصل المطلوبون التحرك وإعادة تنظيم صفوفهم وممارسة أدوار سياسية وعسكرية.

لقد دفع السودانيون ثمناً باهظاً نتيجة غياب العدالة، وكانت ثورة ديسمبر تعبيراً واضحاً عن رفضهم لمنظومة الاستبداد والحرب والإفلات من العقاب.

إن ظهور أحمد هارون، المطلوب لدى المحكمة الجنائية الدولية، يعيد إلى الواجهة قضية تمثل اختباراً حقيقياً لقدرة العدالة الدولية على كسر دائرة الإفلات من العقاب في السودان. فوقف الحرب، دون ملاحقة ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب الفظائع والانتهاكات الجسيمة، لن يكون سوى تسوية هشة تفتقر إلى مقومات الاستدامة، وتظل اتفاقيات السلام في ظل غياب العدالة عرضة للانهيار، بما يفتح الباب أمام تجدد الحروب وتكرار الجرائم. فالسلام الحقيقي بمحاسبة مرتكبي الفظائع وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

واشنطن بعد الانتخابات..
كيف تستفيد القوى المدنية من الانقلاب الأمريكي؟

ملخص

تفتح سيطرة الحزب الديمقراطي على مجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين، عقب انتخابات التجديد النصفي في 3 نوفمبر 2026، نافذة جديدة أمام الملف السوداني، وسط آمال بإعادة تحريك الجهود الدولية لوقف الحرب، دون أن يعني ذلك تغييراً تلقائياً في موقف إدارة ترامب.

يستند هذا التحول إلى رصيد تشريعي داخل الكونغرس، يتمثل في مشروعات قوانين تستهدف فرض عقوبات على مرتكبي الانتهاكات، ومحاسبة الجهات الخارجية المتورطة في الحرب، وملاحقة شبكات التمويل والتسليح، إلى جانب حماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية.

تمنح الأغلبية الديمقراطية القوى المدنية السودانية فرصة أكبر للضغط على الإدارة الأمريكية، عبر جلسات الاستماع والتحقيقات ومساءلة المسؤولين، لكنها تصطدم بصلاحيات الرئيس في إدارة السياسة الخارجية، وحقه في استخدام الفيتو، فضلاً عن المصالح الأمريكية مع بعض القوى الإقليمية.

لم تعد نتائج انتخابات التجديد النصفي الأمريكية مجرد تحول في موازين القوى داخل الكونغرس، بل أضافت متغيرًا جديدًا إلى حسابات الحرب السودانية، في وقت تتزايد فيه الضغوط الدولية لوقف القتال، وتتسع فيه دائرة الاتهامات بشأن التدخلات الخارجية التي أسهمت في إطالة أمد الصراع.

أحدثت انتخابات الثالث من نوفمبر 2026 تحولًا سياسيًا مهمًا في الولايات المتحدة، بعد تمكن الحزب الديمقراطي من انتزاع الأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ، منهيًا بذلك سيطرة الجمهوريين على المؤسستين التشريعيتين. وبحسب إعلان وكالة أسوشيتد برس، حُسمت أغلبية مجلس الشيوخ مساء يوم الانتخابات، فيما أعلنت الوكالة فوز الديمقراطيين بأغلبية مجلس النواب في الساعات الأولى من صباح الرابع من نوفمبر.

وتكتسب هذه النتيجة أهميتها من كونها جاءت في منتصف الولاية الرئاسية لدونالد ترامب، بما يعني أن الرئيس الأمريكي سيواجه خلال العامين المقبلين كونغرس تسيطر عليه المعارضة، وهو وضع يفرض قيودًا سياسية وتشريعية على برنامجه الداخلي والخارجي، ويفتح الباب أمام رقابة أكثر تشددًا على أداء إدارته، ولعل السؤال الذي يشغل أغلبية الشعب السوداني: كيف سيؤثر هذا الانقلاب على البلاد التي ترزح لعامها الرابع تحت نيران حرب طاحنة عجزت كل الجهود في إطفاء حممها؟

وفيما يأمل البعض أن يكون هذا التحول مفتاحًا للحل، يرى آخرون يجب عدم قراءة هذا التحول باعتباره مؤشرًا تلقائيًا على تغيير وشيك في الموقف الأمريكي من الحرب، وإنما باعتباره فرصة لإعادة تحريك ملف ظل حاضرًا في النقاشات التشريعية الأمريكية، من دون أن يُترجم حتى الآن إلى سياسة متكاملة قادرة على إحداث اختراق حاسم في مسار الصراع.

فالولايات المتحدة ليست طرفًا هامشيًا في معادلة الحرب السودانية؛ إذ تمتلك أدوات العقوبات المالية والدبلوماسية، وتؤثر في المؤسسات المالية الدولية، كما تتمتع بقدرة على التأثير في مواقف القوى الإقليمية والدولية المنخرطة في الأزمة. غير أن امتلاك هذه الأدوات لا يعني بالضرورة استخدامها بالقدر الذي يفرض تغييرًا في حسابات الأطراف المتحاربة.

رصيد تشريعي

ثمة ما يجعل التحول داخل الكونغرس أكثر أهمية من مجرد تغير في هوية الأغلبية البرلمانية. فقد شهد العام الحالي تحركات تشريعية أمريكية لافتة بشأن السودان، شارك فيها نواب من الحزبين، بما يعكس وجود أرضية مشتركة داخل المؤسسة التشريعية حول ضرورة محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات والجهات التي تسهم في استمرار الحرب.

في مجلس النواب، دفع النائبان الديمقراطيان غريغوري ميكس وسارة جاكوبس بمشروع قانون يتناول الانخراط الأمريكي في جهود إحلال السلام بالسودان. وقد مر المشروع عبر لجنة الشؤون الخارجية في يونيو 2026، متضمنًا مقترحات لفرض عقوبات على مرتكبي الفظائع، ووضع استراتيجية أمريكية لحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية، إلى جانب تمديد تفويض المبعوث الأمريكي الخاص بالسودان.

وفي مجلس الشيوخ، قدم رئيس لجنة العلاقات الخارجية الجمهوري جيم ريش، بمشاركة السيناتورين الديمقراطيين كريس كونز وجين شاهين، مشروع قانون «منع العدوان الخارجي وتصعيد الصراع في السودان»، المعروف اختصارًا بقانون «السلام في السودان». وقد حظي المشروع بمشاركة من الحزبين، وأُبلغ عنه بصيغته المعدلة في يوليو 2026، وأُدرج في جدول أعمال مجلس الشيوخ.

وتكمن أهمية هذه المشروعات في أنها لا تتعامل مع الحرب بوصفها مواجهة عسكرية داخلية فحسب، وإنما تضع مسؤولية الأطراف الخارجية وشبكات التمويل والتسليح ضمن عناصر الأزمة. وهذا تطور مهم في مقاربة الملف السوداني، لأن استمرار الحرب لا يرتبط فقط بقدرة الجيش وقوات الدعم السريع على القتال، وإنما أيضًا بمدى توفر الموارد والإمدادات والغطاء السياسي الذي يسمح لكل طرف بمواصلة المواجهة.

ومن هنا، يمكن النظر لوجود أغلبية ديمقراطية في المجلسين يمكن أن يمنح هذه المبادرات فرصة جديدة للانتقال من مرحلة اللجان والنقاشات إلى مرحلة أوسع من التشريع والرقابة والمساءلة.

محاصرة اقتصاد الحرب

أحد أهم المسارات التي يمكن أن تتأثر بتغير الأغلبية داخل الكونغرس هو ملف العقوبات، ليس باعتبارها وسيلة لمعاقبة القيادات العسكرية وحدها، وإنما باعتبارها

أداة لاستهداف البنية الاقتصادية التي تستند إليها الحرب.

فالحرب السودانية لم تعد مجرد مواجهة بين قوتين عسكريتين، وإنما أصبحت مرتبطة بشبكات اقتصادية وتجارية ومالية، تتجاوز الحدود السودانية، وتستفيد من تجارة الذهب والموارد الطبيعية، وشركات الواجهة، والتحويلات المالية، ومسارات الإمداد الخارجي.

وتبرز هنا أهمية قانون «السلام في السودان» الذي طرحه السيناتوران جيم ريش وكريس كونز، بمشاركة جين شاهين وجون كورنين، إذ يتضمن بنودًا تتعلق بإعداد تقارير عن أنشطة حكومات وأطراف خارجية في السودان، وتقييم الانتهاكات، ووضع استراتيجية للتعامل مع الجهات المسلحة، وتوسيع نطاق العقوبات، وفحص الأصول المالية المرتبطة بالأطراف المسلحة.

وإذا تمكنت الأغلبية الجديدة من دفع هذه التشريعات إلى الأمام، فإن التأثير المحتمل لن يقتصر على القيادات العسكرية، بل قد يمتد إلى الشركات والأفراد والكيانات التي توفر الموارد أو الخدمات أو القنوات المالية اللازمة لاستمرار الحرب.

لكن نجاح هذا المسار يتوقف على دقة المعلومات التي تستند إليها العقوبات، وعلى استعداد واشنطن لمواجهة المصالح الاقتصادية والسياسية المتشابكة مع أطراف الصراع. فالعقوبات التي لا تستهدف شبكات الإمداد والتمويل الفعلية قد تتحول إلى إجراءات رمزية، بينما يمكن للعقوبات الواسعة وغير المدروسة أن تزيد من معاناة المدنيين وتدفع الاقتصاد السوداني نحو مزيد من الانهيار.

الحسابات الإقليمية

ربما يكون ملف التدخلات الخارجية هو الأكثر حساسية في أي تحول محتمل للسياسة الأمريكية تجاه السودان. فالحرب لم تعد شأنًا سودانيًا خالصًا، بل أصبحت جزءًا من شبكة تنافس إقليمي تتداخل فيها المصالح الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية.

وهنا تبرز معضلة أمام إدارة ترامب والكونغرس الجديد معًا؛ فبعض الدول التي تدور حولها الاتهامات المتعلقة بتغذية الحرب ترتبط بعلاقات استراتيجية واقتصادية وأمنية مع الولايات المتحدة. ولذلك فإن الانتقال من توثيق التدخلات إلى مساءلة الدول المتورطة أو فرض قيود عليها ليس مسألة تشريعية فحسب، بل يرتبط بحسابات السياسة الخارجية الأمريكية ومصالحها في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي.

ومن المرجح أن يحاول الديمقراطيون استخدام الأغلبية الجديدة لدفع الإدارة إلى تقديم إجابات أكثر وضوحًا بشأن ما تعرفه عن مسارات التسليح والتمويل، ومدى استخدامها نفوذها لدى حلفائها الإقليميين للضغط باتجاه وقف الحرب.

غير أن ذلك لا يعني أن الكونغرس سيتمكن بالضرورة من فرض سياسة جديدة على البيت الأبيض؛ فالرئيس يظل صاحب السلطة التنفيذية الأساسية في إدارة العلاقات الخارجية، كما أن المشرعين أنفسهم لا يتبنون بالضرورة موقفًا موحدًا بشأن كيفية التعامل مع الدول المعنية.

مواجهة إدارة ترامب

من الناحية السياسية، تمثل سيطرة الديمقراطيين على المجلسين تحولًا مهمًا في علاقة السلطتين التشريعية والتنفيذية. فالكونغرس يمتلك صلاحيات الرقابة والتحقيق، وإقرار الموازنات، والتشريع، بينما يظل الرئيس صاحب صلاحيات واسعة في إدارة الدبلوماسية وتنفيذ السياسة الخارجية.

وهذا يعني أن الديمقراطيين يستطيعون ممارسة ضغط متزايد على إدارة ترامب من خلال جلسات الاستماع، واستدعاء المسؤولين، وطلب التقارير، ومساءلة وزارة الخارجية والجهات المعنية عن نتائج تحركاتها في السودان.

كما يستطيعون استخدام الموازنة والاعتمادات المالية للتأثير في بعض جوانب السياسة الخارجية، وإن كان ذلك يحتاج إلى تفاوض تشريعي معقد، وقد يواجه اعتراضات رئاسية.

لكن ينبغي الانتباه إلى أن هذه الأغلبية لن تبدأ ممارسة صلاحياتها الجديدة فور إعلان النتائج؛ إذ ينعقد الكونغرس الجديد في الثالث من يناير 2027. وحتى ذلك الوقت، تظل الأغلبية الجمهورية الحالية هي صاحبة الاختصاص التشريعي.

ومن جهة أخرى، فإن قدرة الديمقراطيين على تمرير قوانين جديدة ليست مطلقة، لأن الرئيس يستطيع استخدام حق النقض، ولا

يمكن تجاوز الفيتو إلا بأغلبية الثلثين في المجلسين. وهذا يجعل بناء التوافقات الحزبية ضرورة، خصوصًا في الملفات الخارجية التي تتطلب تمويلًا والتزامات طويلة الأمد.

ماذا عن السودان؟

بالنسبة للقوى السودانية، فإن التحول الأمريكي الجديد يفرض قراءة مختلفة لطبيعة الفرص المتاحة. فالمراهنة على أن وصول الديمقراطيين إلى الأغلبية سيؤدي تلقائيًا إلى انحياز أمريكي لموقف سياسي سوداني بعينه، أو إلى فرض تسوية على الأطراف المتحاربة، تبدو قراءة متعجلة.

فالاهتمام الأمريكي بالسودان لا يرتبط بحسابات الحزب الديمقراطي وحده، وإنما يتصل أيضًا بمصالح الأمن القومي الأمريكي، واستقرار البحر الأحمر والقرن الأفريقي، ومكافحة الإرهاب، والحد من تمدد القوى المنافسة لواشنطن في المنطقة، فضلًا عن المصالح المتعلقة بالتجارة والممرات البحرية والموارد الاستراتيجية.

ولذلك فإن الاختلاف بين الديمقراطيين والجمهوريين قد يظهر بصورة أكبر في أدوات التعامل مع الأزمة، ومستوى الاهتمام بالملف الإنساني والحقوقي، ومدى الاستعداد لاستخدام العقوبات والضغط الدبلوماسي، وليس بالضرورة في الأهداف الاستراتيجية الأمريكية الكبرى.

ومع ذلك، فإن وجود أغلبية ديمقراطية قد يوفر مساحة أوسع للقوى المدنية السودانية والمنظمات الحقوقية والمجموعات المناهضة للحرب لتقديم ملفات موثقة بشأن الانتهاكات، والتدخلات الخارجية، وشبكات التمويل والتسليح، ومطالبة الكونغرس بتحويل هذه الملفات إلى إجراءات عملية.

لكن ذلك يتطلب خطابًا سودانيًا واضحًا، يتجاوز الاكتفاء بمناشدة المجتمع الدولي، ويقدم معلومات قابلة للتحقق، ويحدد المسؤوليات، ويطرح تصورًا سياسيًا لإنهاء الحرب وإعادة بناء الدولة. فالكونغرس لا يستطيع بناء سياسة متماسكة على بيانات متضاربة أو مواقف سياسية متناقضة.

الفرصة والاختبار

ثمة جانب آخر لا يقل أهمية، وهو أن التحول في الكونغرس يأتي في وقت تحتاج فيه الأزمة السودانية إلى أكثر من مجرد دعوات جديدة لوقف إطلاق النار. فالمطلوب هو ربط المسار الإنساني بالمسار السياسي، ومنع استخدام المساعدات أداة للضغط العسكري، وضمان حماية المدنيين، ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم، وتهيئة الظروف لعملية سياسية لا تختزل مستقبل السودان في تفاوض بين القيادات العسكرية.

ومن شأن الأغلبية الجديدة أن تعيد الاعتبار لهذه القضايا داخل النقاش الأمريكي، خصوصًا أن بعض التشريعات المطروحة تتضمن بالفعل عناصر تتعلق بحماية المدنيين والمساعدات الإنسانية والمساءلة.

لكن يبقى السؤال الأساسي: هل يستطيع الديمقراطيون تحويل أغلبيتهم البرلمانية إلى سياسة أمريكية أكثر فاعلية تجاه السودان، أم ستظل خلافاتهم مع البيت الأبيض محصورة في المواقف والتصريحات والتحقيقات؟

الإجابة ستتوقف على قدرتهم على توحيد صفوفهم، وبناء توافقات مع الجمهوريين في الملف السوداني، وعلى استعداد إدارة ترامب للتعامل مع الضغوط الجديدة. كما ستتوقف على مدى استعداد واشنطن لمراجعة علاقاتها الإقليمية عندما تتعارض تلك العلاقات مع أهداف إنهاء الحرب.

في المحصلة، لا تمنح سيطرة الديمقراطيين على الكونغرس السودان مفتاحًا لإنهاء الحرب، لكنها تفتح نافذة سياسية وتشريعية جديدة يمكن أن تغير كلفة استمرارها. وإذا نجح الكونغرس في الانتقال من إدانة الانتهاكات إلى ملاحقة مصادر التمويل والتسليح، ومساءلة الأطراف الخارجية، وربط العلاقات الأمريكية الإقليمية بجهود وقف الحرب، فقد يصبح لهذا التحول أثر يتجاوز حدود واشنطن إلى ميدان الصراع نفسه.

أما إذا اصطدمت المبادرات التشريعية بحسابات البيت الأبيض والمصالح الإقليمية، وظلت القوانين حبيسة اللجان، فإن التغيير في موازين القوى داخل الكونغرس سيبقى محدود الأثر على الواقع السوداني.

والأهم أن السودان لا ينبغي أن ينتظر نتائج الصراع السياسي الأمريكي حتى يحدد خياراته؛ فهذه فرصة يتعين على القوى المدنية استثمارها، لا بالتعويل على الحزب الديمقراطي، وإنما بتحويل المأساة السودانية إلى ملف سياسي وحقوقي موثق يصعب على أي إدارة أمريكية تجاهله.

الانتخابات الأمريكية:

تعرف على 23 مشرعاً من أصل أفريقي يغيرون وجه الحكومة

ملخص

شهدت انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأمريكي فوزاً قياسياً لـ23 مرشحاً من أبناء المهاجرين الأفارقة، معظمهم من الحزب الديمقراطي، في المجالس التشريعية الفيدرالية والولائية.

شملت أبرز الوجوه الجديدة الإثيوبية ميلات كيروس والمصري الأمريكي آدم حماوي، اللذين فازا بعضوية مجلس النواب، إلى جانب إعادة انتخاب الصومالية إلهان عمر لولاية خامسة.

توزع الفائزون على 13 ولاية أمريكية، وينحدرون من 10 دول أفريقية، أبرزها الصومال ونيجيريا وجنوب أفريقيا والكونغو، مع حضور لافت للصوماليين الذين حصدوا أكبر عدد من المقاعد على مستوى الولايات.

رغم هذا التقدم، واجه مرشحو الشتات الأفريقي تحديات تمثلت في العنصرية وكراهية الإسلام والتهديدات والمضايقات، فيما يرى ناشطون أن هذه النتائج تعكس تنامي مشاركة المهاجرين الأفارقة في الحياة السياسية الأمريكية.

يُبشّر الفوز الساحق للحزب الديمقراطي في انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأمريكي بظهور جيل جديد من قادة الشتات. إليكم نبذة عن 23 من أبناء الشتات الذين فازوا في انتخاباتهم.

آفريكا ريبورت/بقلم جوليان بيكيه في واشنطن

تزامن فوز الحزب الديمقراطي الساحق في انتخابات التجديد النصفي للولايات المتحدة مع انتخاب عدد قياسي من المرشحين المولودين في أفريقيا لعضوية المجالس التشريعية الفيدرالية والولائية في جميع أنحاء البلاد.

فاز ما لا يقل عن 23 من أبناء الجيل الأول من المهاجرين في حملاتهم الانتخابية، وفقاً لبيانات جمعها صندوق عمل القادة الأمريكيين الجدد (NALAF)، وهي منظمة غير ربحية مقرها نيويورك. جميعهم من الديمقراطيين باستثناء واحد.

«هناك شيء قوي في رؤية المهاجرين من الجيلين الأول والثاني من جميع الخلفيات، بما في ذلك أولئك القادمين من الشتات الأفريقي، يتم انتخابهم للمناصب العامة»، كما تقول شانا هاردين، مديرة الأبحاث والبيانات في منظمة القادة الأمريكيين الجدد ومنظمة NALAF.

«تاريخياً، ساهم أفراد من دول في جميع أنحاء أفريقيا بشكل كبير في مجتمعاتنا، ومع ذلك فهم ممثلون تمثيلاً ناقصاً بشكل غير متناسب في مناصب السلطة. وقد أمضت NAL وNALAF أكثر من عقد من الزمان في العمل على تغيير ذلك».

يشمل هؤلاء عضوين جديدين من أصل أفريقي في مجلس النواب الأمريكي، وهما ميلات كيروس المولودة في إثيوبيا من ولاية كولورادو، وآدم حماوي المصري الأمريكي من ولاية نيوجيرسي. وينضمان إلى إلهان عمر، الشخصية الصومالية الأمريكية الرائدة، وهي أول أفريقية تُنتخب لعضوية الكونغرس.

يقول هاردين: «لقد حظينا بشرف تدريب ودعم قادة مثل عمر وكيروس، ومساعدتهم على بناء المهارات والشبكات اللازمة لشغل مناصب عامة. إن انتصاراتهم دليل على عزيمتهم، وعلى أهمية الاستثمار في القيادة من المهاجرين قبل وقت طويل من ظهور أسمائهم على ورقة الاقتراع. نحن فخورون بهذا التحول، وملتزمون بمواصلة العمل لضمان أن يكون لكل منا صوت مسموع في ديمقراطيتنا».

انتُخب عشرون أفريقياً آخر من السكان الأصليين لعضوية المجالس التشريعية في مختلف أنحاء البلاد. وينحدرون من عشر دول، ويتواجدون في ثلاث عشرة ولاية من أصل خمسين. ورغم هذه المكاسب، فقد عانى أبناء الشتات أيضاً من انتكاسات في موسم انتخابي اتسم بالعنصرية الصريحة وكراهية الإسلام.

بعد أن صنع التاريخ كأول عمدة صومالي أمريكي في البلاد (في ساوث بورتلاند، مين)، رفض ديكا دالاك الترشح لولاية ثالثة في مجلس نواب ولاية مين، مشيراً إلى «العنصرية المستمرة والمضايقات والتهديدات التي تعكس نمطاً وطنياً أوسع يستهدف المسؤولين المنتخبين من السود والملونين».

في غضون ذلك، خسرت مانا عبدي، العضوة الأخرى في مجلس نواب ولاية مين، في محاولتها للوصول إلى مجلس شيوخ الولاية.

أما الفائز الثالث في انتخابات عام 2024، وهو زهران ممداني المولود في كمبالا، فقد تم انتخابه عمدة لمدينة نيويورك في عام 2025، بعد فترتين ونصف فقط في مجلس ولاية نيويورك.

كما تم انتخاب العشرات من أبناء الجيل الثاني من الأفارقة في جميع أنحاء البلاد.



إلهان عمر

المرشحون الفيدراليون

إلهان عمر

أُعيد انتخاب أول عضوة أمريكية من أصل صومالي في الكونغرس بسهولة لولاية خامسة ممثلة مدينة مينيابوليس. وقد صمدت عمر، وهي ديمقراطية يسارية وناقدة صريحة للسياسة الخارجية الأمريكية، في وجه هجمات عنصرية شرسة من إدارة ترامب، وفي وجه تحقيق جار حول كيفية حصولها على الجنسية الأمريكية.

الهيئة التشريعية: مجلس النواب الأمريكي
المنطقة: منطقة مينيسوتا الخامسة
انتُخب لأول مرة: 2018
الحزب: الديمقراطي
العمر: 44

مكان الميلاد: مقديشو
المهنة: سياسي/خبير تغذية الأطفال.

ميلات كيروس

وُلدت كيروس في إثيوبيا لأبوين من قبيلة تيغراي قبل أسابيع قليلة من فوز والدها في برنامج تأشيرة التنوع الأمريكية (القرعة) الذي سعى الرئيس دونالد ترامب إلى إلغائه. بصفتها ديمقراطية تقدمية ومنتقدة لإسرائيل، هزمت كيروس ديانا ديجيت، العضو المخضرم في الحزب الديمقراطي عن منطقة دنفر، والتي شغلت المنصب لخمسة عشر دورة.
الهيئة التشريعية: مجلس النواب الأمريكي
المنطقة: منطقة كولورادو 1
أول انتخاب: 2026
الحزب: الديمقراطي
العمر: 29
مكان الميلاد: أديس أبابا
المهنة: محامٍ

آدم حماوي

برز الطبيب المصري الأمريكي حماوي، وهو جراح تجميل وطبيب سابق في الجيش الأمريكي، على الساحة الوطنية عام 2024 كجزء من مجموعة دولية من الأطباء المتطوعين الذين حوصروا في غزة بعد إغلاق إسرائيل للحدود. وقد ركزت حملته الانتخابية بشكل أساسي على معارضة النفوذ الإسرائيلي في السياسة الأمريكية في المنطقة المحيطة بالعاصمة ترينتون.
الهيئة التشريعية: مجلس النواب الأمريكي
المنطقة: منطقة نيوجيرسي


ميلات كيروس


آدم حماوي


عبدي ديسان

12
أول انتخاب: 2026
الحزب: الديمقراطي
العمر: 57
مكان الميلاد: مصر
المهنة: جراح تجميل
الصوماليون
قد يكون الصوماليون خامس أكبر مجموعة من المهاجرين المولودين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث شكلوا 115 ألفاً من أصل 2,1 مليون من سكان الولايات المتحدة المولودين في أفريقيا، وفقاً لبيانات تعداد عام 2019، لكنهم فازوا بمقاعد على مستوى الولايات أكثر من أي مجموعة وطنية أخرى.
فاز سبعة منهم بمناصب في ثلاث ولايات: أربعة في مينيسوتا، واثنان في أوهايو، وواحد في مين.

عبدي ديسان

دايسان هو العضو الجديد الوحيد في المجموعة، وقد انتُخب هذا العام بعد فوزه على الجمهوري مايك كونواي في مدينة سانت كلاود المنقسمة سياسياً. وُلد في الصومال، لكنه نشأ في مخيم داداب للاجئين في كينيا.
الولاية: مينيسوتا
الدائرة: مجلس النواب 14أ
أول انتخاب: 2026
الحزب: الديمقراطي
العمر: 38
مكان الميلاد: الصومال
المهنة: مالك مركز رعاية أطفال
محمد هي العضو الوحيد المولود في الصومال الذي يشغل مقعداً في مجلس شيوخ ولاية مينيسوتا المكون من 67 مقعداً، وتمثل جنوب شرق مدينة مينيابوليس. كما يشغل

صهرها عمر فاتح مقعداً في مجلس شيوخ الولاية.

الولاية: مينيسوتا
الدائرة: مجلس الشيوخ 63
أول انتخاب: 2022
الحزب: الديمقراطي
العمر: 29
مكان الميلاد: الصومال
المهنة: عملت كمديرة للدفاع عن المجتمع في مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية قبل انتخابها.

محمود نور

نور هي العضوة المخضرمة في المجموعة، وقد انتُخبت لأول مرة لمنصب على مستوى الولاية في مينيسوتا عام 2018. وتشمل دائرة عالمة الكمبيوتر جزءاً من مدينة مينيابوليس التي كانت تمثلها سابقاً عمر.

الولاية: مينيسوتا
الدائرة: مجلس النواب 60ب
انتُخب لأول مرة: 2018
الحزب: الديمقراطي
العمر: 48/47
مكان الميلاد: الصومال
المهنة: عالم حاسوب

ساماكاب حسين

حسين هو عضو صومالي آخر في المجلس التشريعي لولاية مينيسوتا، وقد انتُخب لأول مرة في عام 2022. حسين محاسب، وهو أول أمريكي من أصل صومالي من سانت بول يخدم في المجلس التشريعي لولاية مينيسوتا، وكان مندوباً لهيلاري كلينتون في المؤتمر الوطني الديمقراطي لعام 2016 في فيلادلفيا.

الولاية: مينيسوتا
الدائرة: مجلس النواب 65أ
أول انتخاب: 2022
الحزب: الديمقراطي



محمود نور



ساماكاب حسين



منيرة عبد الله

العمر: 46
مكان الميلاد: الصومال
المهنة: صاحب مشروع تجاري صغير

منيرة عبد الله

عبد الله هي أول امرأة مسلمة تشغل منصباً في مجلس نواب ولاية أوهايو، حيث تمثل أجزاءً من مقاطعة فرانكلين وعاصمة الولاية كولومبوس. وُلدت في مخيم للاجئين في كينيا بعد أن فر والداها من الصومال، وشغلت سابقاً منصب مديرة البرامج في الجمعية الإسلامية الأمريكية التي تتخذ من واشنطن مقراً لها.

الولاية: أوهايو
الدائرة: مجلس النواب رقم 9
أول انتخاب: 2022
الحزب: الديمقراطي
العمر: 30
مكان الميلاد: مخيم للاجئين، كينيا
المهنة: متخصص في القطاع غير الربحي

إسماعيل محمد

يُعدّ محمد، إلى جانب عبد الله، أول أمريكي من أصل صومالي يُنتخب لعضوية المجلس التشريعي لولاية أوهايو، كما يُمثل أجزاءً من مدينة كولومبوس. وهو يمارس مهنة المحاماة بشكل مستقل، ويركز على قضايا الإصابات الشخصية والهجرة والقانون الجنائي.

الولاية: أوهايو
الدائرة: البيت 3
أول انتخاب: 2022
الحزب: الديمقراطي
العمر: 32

مكان الميلاد: الصومال
المهنة: محامٍ

يوسف م. يوسف

أُعيد انتخاب يوسف، العضو السابق في مجلس إدارة المدرسة ورائد الأعمال في مجال الصحة، لولاية ثانية ممثلاً لجزء من مدينة بورتلاند، أكبر مدن ولاية مين. وهو عضو في لجنة الإسكان والتنمية الاقتصادية، ويدير شركة خدمات رعاية منزلية أساسية لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.
الولاية: مين
الدائرة: مجلس النواب رقم 118
أول انتخاب: 2024
الحزب: الديمقراطي
العمر: 47/46
مكان الميلاد: الصومال
المهنة: الخدمات الصحية
النيجيريون
أُعيد انتخاب اثنين من المشرعين المولودين في نيجيريا هذا العام في ضواحي أتلانتا بولاية جورجيا، بينما فاز اثنان آخران في أول انتخابات لهما في ولايتي أوهايو وتكساس.

غابي أوكوي

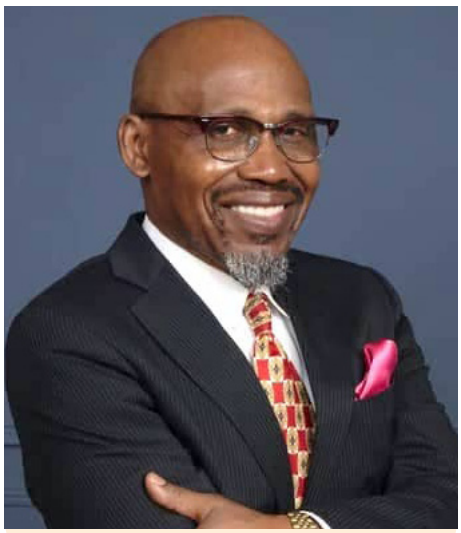
انتُخب أوكوي لأول مرة لعضوية مجلس نواب ولاية جورجيا بعد فشله في الترشح لمقعد في مجلس الشيوخ بالولاية في عام 2020. وهو الرئيس السابق لمنظمة النيجيريين في الشتات في الأمريكتين والحزب الديمقراطي في مقاطعة جوينيت، ويمتلك شركة إسيكس جيوساينس، وهي شركة هندسة مدنية.



إسماعيل محمد



يوسف م. يوسف



غابي أوكوي

الولاية: جورجيا
الدائرة: مجلس النواب رقم 102
أول انتخاب: 2022
الحزب: الديمقراطي
العمر: 66
مكان الميلاد: إينوجوو أ جو لير ي
المهنة: مهندس مدني

سيجون أدينا

بعد تخرجه من جامعة لاغوس بشهادة في الفيزياء عام 1988، انتقل أدينا إلى الولايات المتحدة لمواصلة دراسته، وعمل في مجال برمجة تكنولوجيا المعلومات وإدارة المشاريع في العديد من شركات قائمة فورتشن 500. وبصفته شخصية قيادية بارزة في المجتمع المدني، شغل سابقاً منصب المدير التنفيذي للجنة الاستشارية العامة النيجيرية الأمريكية في الولايات المتحدة، حيث عمل على تعزيز التوعية الانتخابية في أوساط المهاجرين.
الولاية: جورجيا
الدائرة: مجلس النواب رقم 110
أول انتخاب: 2022
الحزب: الديمقراطي
العمر: 56
مكان الميلاد: نيجيريا
المهنة: برمجة تكنولوجيا المعلومات وإدارة المشاريع

جونيور إيزيونو

صنع إيزيونو التاريخ عام 2021 كأصغر شخص يُنتخب لعضوية مجلس مدينة غراند بريري بولاية تكساس، الواقعة بين دالاس وفورت وورث، وكان عمره آنذاك 22 عاماً فقط. وهو مستشار سياسي

متخصص في مكافحة تغير المناخ، وقد هزم شاغل المنصب لثماني دورات في الانتخابات التمهيدية التي جرت في مارس 2026.

الولاية: تكساس
الدائرة: مجلس النواب رقم 101
أول انتخاب: 2026
الحزب: الديمقراطي
العمر: 27
مكان الميلاد: أونيتشا، ولاية أنامبرا
المهنة: مستشار سياسي

أوكيمي أواكيسين جيتر

يشغل جيتر حالياً منصب عمدة ورئيس مجلس مدينة أبر أرلينغتون، إحدى ضواحي كولومبوس بولاية أوهايو. وقد صنع التاريخ عام 2021 كأول شخص من ذوي البشرة الملونة يُنتخب لعضوية المجلس. وُلد جيتر ونشأ في نيجيريا، ثم هاجر إلى الولايات المتحدة عام 1999 وهو في الثامنة عشرة من عمره، والتحق بجامعة مين.

الولاية: أوهايو
الدائرة: مجلس النواب رقم 7
أول انتخاب: 2026
الحزب: الديمقراطي
العمر: 45
مكان الميلاد: ولاية أكوا إيبوم
المهنة: محام ومهندس

الجنوب أفريقيون

انتُخب اثنان من اليهود الجنوب أفريقيين لعضوية حكومة الولاية هذا الأسبوع، أحدهما في جورجيا والآخر في ماريلاند.

كيفن أبيل

وُلد أبيل في جنوب أفريقيا



سيجون أدينا



جونيور إيزيونو



أوكيمي أواكيسين جيتر

إبان نظام الفصل العنصري عام 1965 لعائلة يهودية فرت من ألمانيا النازية، وانتقل إلى الولايات المتحدة عام 1979 في سن الرابعة عشرة. وهو مؤسس شركة استشارات تكنولوجية، كما ترأس مجلس إدارة وزارة النقل في جورجيا، وهو المدير التنفيذي المؤسس لمجموعة مناصرة النقل العام «موبيليتي أتلانتا».

الولاية: جورجيا
المنطقة: مجلس الشيوخ 14
أول انتخاب: 2026
الحزب: الديمقراطي
العمر: 61
مكان الميلاد: كيب تاون
المهنة: رجل أعمال

مارك إديلسون

باعت عائلة إديلسون متجرها للأدوات المنزلية وانتقلت إلى جورجيا من جنوب أفريقيا عام 1999، عندما كان عمره 13 عاماً. وقد أولى محامي بالتيمور أولوية لتمويل مشاريع النقل منذ انتخابه لأول مرة عام 2022.

الولاية: ماريلاند
الدائرة: مجلس النواب رقم 46
أول انتخاب: 2022
الحزب: الديمقراطي
العمر: 42
مكان الميلاد: بريتوريا
المهنة: محام

الكونغوليون

تم انتخاب امرأتين من جمهورية الكونغو الديمقراطية لعضوية المجالس التشريعية للولايات، في كاليفورنيا ونيو هامبشاير.

جاكي إلوارد



كيفن أبيل



مارك إديلسون



جاكي إلوارد

فازت إلوارد، المرشحة المدعومة من النقابات العمالية، على منافسها المدعوم من ملياردیرات التكنولوجيا في مدينة رونيرت بارك، التي تبعد 80 كيلومتراً شمال سان فرانسيسكو، في انتخابات شهدت انتفاضة شعبية ضد وادي السيليكون. وكانت إلوارد قد انتقلت إلى شمال منطقة خليج سان فرانسيسكو عام 2003 من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأصبحت أول امرأة سوداء تُنتخب لعضوية مجلس مدينة رونيرت بارك عندما تولت منصبها عام 2020.

الولاية: كاليفورنيا
الدائرة: مجلس النواب رقم 12
أول انتخاب: 2026
الحزب: الديمقراطي
العمر: 47
مكان الميلاد: كيكويت، مقاطعة كويلو
المهنة: مُعلّم ومنظم عما لي

ماري نغواندا جورج

صنعت جورج التاريخ في نيو هامبشاير عام 2015 عندما أصبحت أول مهاجرة أفريقية تُنتخب لمنصب بلدي بعد فوزها بمقعد في مجلس إدارة مدارس مانشستر. وانتُخبت القسيسة الخمسينية ومؤسسة الجالية الكونغولية في نيو هامبشاير لأول مرة لعضوية مجلس نواب



ماري نغواندا جورج



علي دينغ



ويل مباه

الولاية عام 2024.
الولاية: نيو هامبشاير
الدائرة الانتخابية: المنزل رقم 23 (هيلزبورو)
أول انتخاب: 2024
الحزب: الديمقراطي
العمر: 69
مكان الميلاد: فاتوندو، مقاطعة باندوندو
المهنة: رجل دين
المبتدئون
شهد هذا العام انتخاب مرشحين جديدين لعضوية حكومة الولاية، من موريتانيا والكاميرون.

علي دينغ

وُلد دينغ في موريتانيا ونشأ في السنغال، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة عام 2007 بعد زواجه من متطوعة في فيلق السلام. شغل منصب عضو مجلس مدينة بيرلينغتون، أكبر مدن ولاية فيرمونت، لثلاث دورات، وقاد جهوداً لربط العائلات بالمدارس المحلية، وساهم في تأسيس مجلس استشاري لمساعدة الأمريكيين الجدد على الاندماج في الولاية.
الولاية: فيرمونت
الدائرة: مجلس النواب رقم 18
أول انتخاب: 2026
الحزب: الديمقراطي
العمر: 44
مكان الميلاد: موريتانيا
المهنة: خدمات الطفولة ا لمبكر ة

ويل مباه

انطلاقاً من قلقه منذ صغره إزاء تأثير استخراج الوقود الأحفوري في أفريقيا، حصل مباه على شهادة في الدراسات البيئية من موطنه الكاميرون قبل أن يفوز بمنحة دراسية في الجامعة السويدية للعلوم الزراعية. حصل على تأشيرة عمل أمريكية عام 2010، وأصبح مواطناً أمريكياً عام 2015، وانضم إلى مجلس مدينة سومرفيل، إحدى ضواحي بوسطن، عام 2017.
الولاية: ماساتشوستس
الدائرة: مجلس النواب رقم 34
أول انتخاب: 2026
الحزب: الديمقراطي
العمر: 45
مكان الميلاد: الكاميرون
المهنة: أخصائي بيئي
شاغلو المناصب
كما أُعيد انتخاب مواطنين من ليبيريا وكينيا هذا العام.


ناكيتا ريكس

ناكيتا ريكس

انتُخبت ريكس لأول مرة عام 2020، وهي أول امرأة أمريكية من أصل ليبيري تفوز بمنصب على مستوى الولاية في الولايات المتحدة، وأول مهاجرة أفريقية تشغل منصباً في المجلس التشريعي لولاية كولورادو. هربت مع والديها من الحرب الأهلية الليبيرية الأولى عندما كانت في الثالثة عشرة من عمرها، وعملت محاسبة وأدارت شركة للتمويل العقاري قبل دخولها عالم السياسة.
الهيئة التشريعية: مجلس نواب ولاية كولورادو
المنطقة: 40
انتُخب لأول مرة: 2020
الحزب: الديمقراطي
العمر: 59
مكان الميلاد: ليبيريا
المهنة: مدير أعمال


هولدا هيلتسلي


الجمهوري مايكل هورنبي

هولدا هيلتسلي

صنعت هيلتسلي التاريخ في عام 2024 كأول مشرّعة كينية من الجيل الأول تُنتخب في الولايات المتحدة. انتقلت إلى مينيسوتا مع عائلتها عندما كانت في التاسعة من عمرها، وتعمل في مجال الامتثال لقوانين حماية البيانات.

الهيئة التشريعية: مجلس نواب ولاية مينيسو تا
المنطقة: 38أ
أول انتخاب: 2024
الحزب: الديمقراطي
العمر: 41
مكان الميلاد: مقاطعة نيروبي، كينيا
المهنة: الامتثال لقوانين حماية البيانات

الجمهوري مايكل هورنبي

مرة أخرى، يُعدّ مايكل هورنبي، المولود في زيمبابوي، الجمهوري الوحيد من أصل أفريقي الذي انتُخب لمنصب على مستوى الولاية هذا العام. وهو رجل أعمال، ورئيس شركة هورنبي للنشر، وهي شركة إعلامية في ولاية فرجينيا الغربية.

الولاية: فرجينيا الغربية
الدائرة: مجلس النواب رقم 93
أول انتخاب: 2022
الحزب: الجمهوري
العمر: 48/47
مكان الميلاد: شيريدزي، زيمبابوي



ماذا تبقى من الصناعة السودانية بعد سنوات من الحرب؟

ملخص

تكبد القطاع الصناعي السوداني خسائر تُقدّر بنحو 50 إلى 58 مليار دولار جراء الحرب، مع تدمير 1877 مصنعاً كلياً وجزئياً، وتوقف النشاط الصناعي في الخرطوم والجزيرة وسنار، ما اضطر البلاد إلى استيراد سلع كانت تنتجها محلياً.

كان القطاع يعاني اختلالات هيكلية قبل الحرب، أبرزها ضعف الصناعات التحويلية، والاعتماد على تصدير المواد الخام، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف التكنولوجيا والبنية التحتية، إلى جانب غياب السياسات الصناعية المستقرة.

يرى خبراء أن إعادة بناء الصناعة تتطلب إصلاح بيئة الإنتاج، وتوفير التمويل والكهرباء والمواد الخام، وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وربط الموارد الزراعية والحيوانية بعمليات التصنيع لتعزيز القيمة المضافة وفرص العمل.

تبرز الحاجة إلى سياسة صناعية وطنية تعيد توزيع المصانع جغرافياً، وتقلل الاعتماد على استيراد السلع، وتؤسس لاقتصاد إنتاجي وتنافسي، مع إجراء تقييم مستقل وشامل للأضرار التي خلفتها الحرب.

تكبد القطاع الصناعي السوداني خسائر تُقدّر بنحو 50 إلى 58 مليار دولار جراء الحرب».

عبدالهادي الحاج

على مدى عقود، واجه القطاع الصناعي السوداني تحديات هيكلية أضعفت قدرته على النمو والمنافسة، وحالت دون استثمار الموارد الزراعية والحيوانية والمعدنية في بناء قاعدة إنتاجية متكاملة، ومع اندلاع الحرب في أبريل 2023، تعرض ما تبقى من هذه القاعدة لدمار واسع شمل المصانع والبنية التحتية وسلاسل الإمداد، فضلاً عن عمليات النهب والتوقف شبه الكامل للإنتاج في عدد من الولايات.

وقدّر اتحاد الغرف الصناعية السوداني خسائر القطاع الصناعي جراء الحرب بنحو 50 إلى 58 مليار دولار، في وقت تعرضت فيه آلاف المصانع في الخرطوم وعدد من الولايات لعمليات نهب واسعة طالت المواد الخام وكابلات الكهرباء والبنية التحتية، ما أفقد كثيراً منها القدرة على استئناف نشاطها الإنتاجي.

وبحسب وزيرة الصناعة والتجارة، محاسن علي يعقوب، أدت الحرب إلى تدمير 1877 مصنعاً، منها 553 مصنعاً دُمّرت كلياً و1267 تعرضت لدمار جزئي، مشيرة إلى أن الاستهداف تركز بصورة خاصة على البنية التحتية ومعدات وأجهزة الطاقة، الأمر الذي جعل إعادة تشغيل المصانع المتضررة أكثر صعوبة.

وأوضحت أن الدمار أدى إلى توقف النشاط الصناعي بصورة كاملة في ولايات الخرطوم والجزيرة وسنار، وتسبب في شلل الحركة الصناعية، ما اضطر البلاد إلى استيراد حتى السلع الأساسية التي كان يمكن إنتاجها محلياً، وألقى بأعباء إضافية على الدولة.

وأكدت الوزيرة عزم الوزارة على استعادة الطاقة الإنتاجية وإعادة إعمار المنشآت التي دمرتها الحرب، لافتة إلى أن الوزارة شرعت، منذ بداية النزاع، في تنفيذ خطة إسعافية اعتمدت على الولايات الآمنة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من النشاط الصناعي.

وقالت إن الخطة حققت نتائج إيجابية وأسهمت في تخفيف حدة الأزمة، من خلال إعادة تشغيل عدد من المصانع، بدأت بمصانع الزيوت ومطاحن الدقيق، باعتبارها من الصناعات الأساسية المرتبطة باحتياجات المواطنين.

ويأتي هذا الانهيار في قطاع كان يعاني اختلالات قبل اندلاع الحرب؛ إذ أقرت وزارة الصناعة، قبل نحو شهرين من اندلاعها، بتوقف 40% من المصانع في البلاد، في ظل منافسة السلع المستوردة من دول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)، التي دخلت الأسواق بأسعار أقل من المنتجات المصنعة محلياً.

اختلالات هيكلية عميقة

وكانت دراسة تشخيصية للقطاع الصناعي في السودان أعدتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، شملت الأعوام من 2010 وحتى 2019، قد كشفت عن اختلالات هيكلية عميقة في بنية الاقتصاد السوداني، تمثلت في ضعف الصناعات التحويلية، والاعتماد على تصدير المواد الخام، ومحدودية القيمة المضافة، رغم ما تمتلكه البلاد من موارد زراعية وحيوانية ومعدنية واسعة.

وأظهرت الدراسة أن القطاع الصناعي، وفق تعريفه الواسع الذي يشمل التعدين والإنشاءات والصناعات التحويلية، ساهم بنحو 32% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020، مقابل 52% لقطاع الخدمات (ما دون البترول) و28% للزراعة، غير أن هذه المساهمة المرتفعة نسبياً لا تعكس تطوراً حقيقياً في التصنيع، إذ لم تتجاوز مساهمة الصناعات التحويلية وحدها 6,7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019، مقارنة بمتوسط بلغ 9,8% في دول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا).

كما سجل القطاع الصناعي نمواً سنوياً متوسطاً بنحو 3% خلال الفترة 2010–2019، بينما لم يتجاوز نمو الصناعات التحويلية 2%، وهو ما يعكس محدودية التوسع في الأنشطة الإنتاجية القادرة على تحويل الموارد المحلية إلى سلع ذات قيمة مضافة مرتفعة.

وعلى صعيد سوق العمل، أظهرت بيانات عام 2019 أن قطاع الخدمات استوعب نحو 45% من إجمالي العمالة، مقابل 38% للزراعة و17%

«توقف النشاط الصناعي بصورة كاملة في ولايات الخرطوم والجزيرة وسنار».

«أدت الحرب إلى تدمير 1877 مصنعاً، منها 553 مصنعاً دُمّرت كلياً و1267 تعرضت لدمار جزئي».



للصناعة، في حين تجاوزت نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي 60% من إجمالي القوة العاملة، بما يعكس ضعف قدرة الاقتصاد على توفير وظائف مستقرة ومنظمة، ومحدودية مساهمة الصناعة في استيعاب العمالة.

وفي ما يتعلق بالتجارة الخارجية، كشفت الدراسة عن تركّز شديد في الصادرات السودانية، إذ استحوذت خمسة منتجات رئيسية على أكثر من 90% من إجمالي الصادرات عام 2019، وشملت الذهب والمحاصيل الزراعية والنفط الخام، بينما استحوذت الإمارات العربية المتحدة والصين على أكثر من 90% من صادرات الصناعات التحويلية، وهو ما يكشف محدودية تنوع المنتجات والأسواق الخارجية، ويزيد تعرض الاقتصاد لمخاطر تقلبات الطلب والأسعار العالمية.

وربطت الدراسة هذا الاختلال باعتماد السودان على تصدير المواد الأولية بدلاً من تصنيعها محلياً، الأمر الذي يحرم الاقتصاد من فرص زيادة العائدات وتوسيع فرص العمل وتطوير القدرات التكنولوجية والإنتاجية.

وفي المقابل، أشارت إلى امتلاك البلاد إمكانات واسعة لتطوير صناعات تحويلية تستند إلى مواردها المحلية، من بينها الصناعات الغذائية والزيوت والسكر والمنسوجات والملابس والجلود والمنتجات الدوائية والكيميائية، فضلاً عن الصناعات المعدنية ومواد البناء والصناعات الهندسية.

ولفتت الدراسة إلى أن الثروة الحيوانية، التي وصفتها بأنها ثاني أكبر ثروة حيوانية في أفريقيا، تمثل قاعدة مهمة لتطوير صناعات اللحوم والألبان والجلود والأعلاف، بينما تتيح الموارد الزراعية فرصاً لتوسيع التصنيع الغذائي وتحويل المحاصيل إلى منتجات

«اضطرت البلاد إلى استيراد حتى السلع الأساسية التي كان يمكن إنتاجها محلياً».

«الأزمة التي يعاني منها القطاع الصناعي لم تنشأ مع الحرب، وإنما هي نتيجة تراكم اختلالات اقتصادية وسياسات عامة ممتدة».

قابلة للتسويق والتصدير بدلاً من الاكتفاء بتصديرها في صورتها الخام.

غياب البيانات والإحصاءات

وزير الصناعة الأسبق مدني عباس مدني، قال إن تقييم حجم الأضرار التي لحقت بالقطاع الصناعي السوداني، سواء قبل الحرب أو بعدها، يواجه مشكلة أساسية تتمثل في غياب البيانات والإحصاءات الحديثة والدقيقة، موضحاً أن آخر مسح صناعي شامل يعود إلى أكثر من عشرين عاماً، وهو ما يجعل كثيراً من الأرقام والنسب المتداولة تقديرات تقريبية لا تستند إلى قاعدة إحصائية محدثة.

وأشار إلى أن الحكومة الانتقالية بدأت عام 2020، بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء، الترتيب لتنفيذ مسح صناعي جديد، وشرعت في توفير التمويل اللازم له، لكن المشروع لم يُستكمل عقب انقلاب أكتوبر 2021.

وأضاف لـ«أفق جديد» أن هذه الخطوة كانت جزءاً من توجه أوسع لتأسيس مسار تنموي يقوم على التصنيع وتعزيز القيمة المضافة، باعتبارهما من المرتكزات الأساسية للتصور الاقتصادي للحكومة الانتقالية.

وأوضح مدني أن الأزمة التي يعاني منها القطاع الصناعي لم تنشأ مع الحرب أو خلال السنوات الأخيرة، وإنما هي نتيجة تراكم اختلالات اقتصادية وسياسات عامة ممتدة، في مقدمتها غياب السياسات الصناعية المستقرة وطويلة الأجل، واختلال سياسات الاقتصاد الكلي، وما ترتب عليها من تضخم وتدهور في قيمة العملة وصعوبات في الحصول على النقد الأجنبي، فضلاً عن تداعيات انفصال جنوب السودان عام 2011 وفقدان جزء كبير من عائدات النفط.

وأضاف أن ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف البنية التحتية، ولا سيما مشكلات الكهرباء والطاقة، أضعفا القدرة التنافسية للمنتجات السودانية أمام السلع المستوردة، ولفت إلى أن القطاع عانى كذلك من ضعف الترابط بين السياسات الصناعية والتجارية والضريبية، مشيراً إلى أن تعدد الرسوم والجبايات وارتفاع تكلفتها شكّلا أعباء إضافية على المصانع، رغم المحاولات التي بذلتها الحكومة الانتقالية لتحقيق قدر أكبر من التنسيق بين هذه السياسات.

الضعف التكنولوجي للمنتجات الصناعية

في استعراض لواقع الصناعة السودانية قبل الحرب، استند الباحث والأكاديمي ومدير مركز البحوث والاستشارات الصناعية السابق، قصي همرور، إلى تحليل أوضاع الصناعة لعام 2020، الذي شارك مركز البحوث والاستشارات الصناعية في إعداده وترجمة أجزاء منه، موضحاً أن المنتجات الصناعية الرئيسية في البلاد شملت الجلود والغزل والنسيج والملابس والصمغ العربي وتجهيز الأغذية وصناعة الورق والمعادن واستخراج المواد الخام، إلى جانب تجميع الإلكترونيات وتصنيع البلاستيك ومعالجة اللحوم والصناعات الخفيفة المتنوعة، التي تركز معظمها في المناطق الصناعية المحيطة بالخرطوم.

وذكر همرور خلال ورشة عمل حول الصناعات الصغيرة في السودان عُقدت في يناير الماضي، أن نحو 80% من القطاع الصناعي كان مملوكاً للقطاع الخاص، بينما اتسمت الصادرات السودانية بانخفاض مستواها التكنولوجي، إذ وقع نحو 90% منها ضمن تصنيف المنتجات منخفضة أو متوسطة التكنولوجيا، مع محدودية مساهمة الصناعات ذات التقنية المتوسطة والعالية.

وعزا ذلك إلى جملة من العوامل، أبرزها محدودية التعليم الأساسي والعالي، وضعف تطوير المهارات المهنية المرتبطة بالتصنيع، وانخفاض الإنفاق العام على البحث والتطوير وابتكار المشروعات.

وأشار همرور إلى أن بيئة الأعمال والسياسات المساندة للصناعة كانت تعاني ضعفاً وصعوبات متعددة، كما أن قطاع المشروعات

«نحو 90% من الصادرات السودانية وقعت ضمن تصنيف المنتجات منخفضة أو متوسطة التكنولوجيا».

«آخر مسح صناعي شامل يعود إلى أكثر من عشرين عاماً، وهو ما يجعل كثيراً من الأرقام والنسب المتداولة تقديرات تقريبية».



الصغيرة ظل محدود الحجم والقدرة على التأثير في السياسات العامة، ما يستدعي تطوير المجمعات الصناعية ورفع القدرات البشرية وتعزيز ثقافة الابتكار باعتبارها من المتطلبات الأساسية لربط الأنشطة الصناعية وتطويرها.

ولفت إلى أن تقييم الأداء الصناعي يعتمد على ثلاثة مؤشرات أساسية، تتمثل في القيمة المضافة للصناعات التحويلية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي لقياس أهمية النشاط الصناعي، والقيمة المضافة الصناعية لكل فرد لقياس حجم القدرة الإنتاجية، فضلاً عن مساهمة الأنشطة والصادرات الصناعية في التجارة العالمية لقياس القدرة التنافسية والتأثير الخارجي.

وقال الباحث والأكاديمي إن السودان سجل أداءً منخفضاً بصورة عامة وفق هذه المؤشرات، رغم حدوث طفرات محدودة في بعض السنوات، الأمر الذي يكشف عن اتساع الفجوة بين الإمكانات والموارد المتاحة والقدرات الصناعية الفعلية، لكنه في الوقت نفسه يعكس وجود مجال واسع للتوسع في التصنيع وخلق فرص العمل وزيادة الإنتاج.

واستشهد همرور بتقرير أممي صادر في العام 2021، أحصى 744 مركزاً لاحتضان التكنولوجيا في أفريقيا، بينها ثلاثة مراكز فقط في السودان، مقابل 101 في نيجيريا و55 في مصر وسبعة في الصومال، وثلاثة في جنوب السودان.

واعتبر أن هذا العدد المحدود يعكس ضعف

«السودان سجل أداءً منخفضاً بصورة عامة، رغم ما يمتلكه من إمكانات وموارد واسعة».

«القطاع الصناعي عانى من غياب السياسات الصناعية المستقرة وطويلة الأجل، وضعف البنية التحتية وارتفاع تكاليف الإنتاج».

منظومة الابتكار والاحتضان التكنولوجي في السودان مقارنة بدول أخرى، بعضها لا يبتعد كثيراً عنه من حيث المؤشرات الاقتصادية، لكنه يمتلك عدداً أكبر من مراكز دعم الابتكار والمشروعات التكنولوجية.

تبني سياسة صناعية وطنية

الدراسة التشخيصية للقطاع الصناعي في السودان التي أعدتها (اليونيدو) عزت تعثر التصنيع إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، أبرزها عدم الاستقرار الاقتصادي وارتفاع التضخم وتقلبات سعر الصرف وصعوبة الحصول على النقد الأجنبي، إلى جانب ارتفاع تكلفة التمويل وضعف قدرة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الحصول على القروض والاستثمار في تحديث المعدات والتكنولوجيا.

كما أشارت إلى أن ضعف إمدادات الكهرباء وارتفاع تكلفتها، وقصور شبكات النقل والطرق، وضعف البنية التحتية للمناطق الصناعية، تمثل عقبات مباشرة أمام الإنتاج والتنافسية، فضلاً عن تعقيد الإجراءات الإدارية وضعف التنسيق المؤسسي وعدم استقرار الأطر التنظيمية للاستثمار.

واعتبرت أن العقوبات والعزلة الاقتصادية أسهمتا في الحد من اندماج السودان في الأسواق العالمية والحصول على التمويل والتكنولوجيا، لكنها شددت على أن الاختلالات الداخلية والمؤسسية تمثل بدورها أسباباً أساسية لتعثر القطاع.

ودعت الدراسة إلى تبني سياسة صناعية وطنية متكاملة تحدد القطاعات ذات الأولوية، وتربط الاستثمار الصناعي بالتشغيل والتصدير والتنمية الإقليمية، مع تحسين البنية التحتية وتوفير الكهرباء والتمويل طويل الأجل، وتطوير المهارات ونقل التكنولوجيا، وتشجيع التصنيع المرتبط بالزراعة والثروة الحيوانية والموارد المعدنية.

وفي هذا الصدد، يؤكد الباحث قصي همرور أن الصناعات الصغيرة تمثل مدخلاً أساسياً لتأسيس قطاع صناعي متكامل في السودان، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، مشيراً إلى أن دور الصناعة لا يقتصر على إنتاج السلع، وإنما يمتد إلى بناء سلاسل القيمة المحلية عبر الربط بين الموارد الزراعية والطبيعية وعمليات التصنيع وإضافة القيمة، سواء لتلبية احتياجات السوق المحلية أو توفير مدخلات إنتاج لصناعات أخرى أو التصدير إلى الأسواق الخارجية.

وأوضح همرور أن التصدير ليس مجرد طموح اقتصادي بالنسبة للدول النامية ذات الاقتصادات المحدودة، بل يمثل ضرورة مرتبطة بطبيعة الاقتصاد العالمي، وبحاجة هذه الدول إلى توفير موارد النقد الأجنبي اللازمة لتمويل النمو الاقتصادي والحفاظ على توازن العملة المحلية، وتجنب الضغوط التضخمية التي قد تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي.

واعتبر أن التأسيس السليم للقطاع الصناعي في البلدان النامية يبدأ بتوفير البيئة المناسبة للصناعات الصغيرة، باعتبارها أكثر احتياجاً إلى دعم الدولة واحتضان المؤسسات والخبرات المتخصصة، مقارنة بالشركات الكبرى التي تمتلك رؤوس الأموال والقدرات اللازمة لتأسيس أعمالها وتوسيعها.

وأضاف أن السياسات الصناعية الداعمة للمشروعات الصغيرة لا تنعكس فوائدها على القطاع الصناعي وحده، بل تدفع إلى تحسين البنية التحتية والخدمات العامة، بما يشمل الكهرباء والطرق والمياه والخدمات اللوجستية وإدارة المخلفات، فضلاً عن تطوير إجراءات تسجيل الأعمال واللوائح المنظمة للعمل وحقوق العمال والنظم الضريبية، إلى جانب تحسين قطاعات التعليم والصحة باعتبارهما من مكونات رأس المال البشري.

وأشار إلى أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تستوعب نسبة كبيرة من العمالة الماهرة في مختلف دول العالم، وتزداد أهمية هذا الدور في البلدان النامية التي يشغل فيها النشاط الصناعي غير الرسمي مساحة واسعة؛ إذ

«حماية الأصول الصناعية في ظروف الحرب لا تقتصر على المنشآت والمعدات، بل تشمل أيضاً العاملين والمخزون وسلاسل الإمداد والبيانات».

«التركيز الصناعي في العاصمة كشف خللاً في توزيع النشاط الصناعي جغرافياً».

يسهم دعم هذه المشروعات في انتقال الأنشطة الاقتصادية من القطاع غير المهيكل إلى القطاع الرسمي، بما يسمح بإدخالها ضمن الحسابات القومية وتوسيع القاعدة الضريبية للدولة، وتعزيز قدرتها على توفير الإيرادات وتوجيهها للخدمات العامة، الأمر الذي يدعم استقلال الاقتصاد الوطني وقدرته على الاعتماد على موارده المحلية.

وربط همرور بين تنمية الصناعات الصغيرة والاستقرار السياسي والسلام، موضحاً أن هذه المشروعات توفر فرص عمل أوسع مقارنة بالصناعات الكبيرة، وأن توسيع قاعدة التشغيل والإنتاج يمثل أحد العوامل المهمة في تعزيز الاستقرار، خصوصاً في المجتمعات النامية والدول التي تمر بنزاعات وأزمات مثل السودان.

محاولات خلال الفترة الانتقالية

الوزير الأسبق مدني عباس مدني، أشار إلى أن الفترة الانتقالية شهدت محاولات لتأسيس أدوات مؤسسية وتشريعية لدعم التصنيع، من بينها العمل على إنشاء معهد للسياسات الصناعية، وإجازة قانون التنمية الصناعية للمرة الأولى في تاريخ السودان، بهدف دعم القطاع وتنظيم العلاقة بين الجهات الحكومية المتعددة التي تتخذ قرارات تؤثر في النشاط الصناعي.

لكنه شدد على أن أزمة الصناعة تتجاوز مسألة المصانع المتوقفة، وتعكس خللاً أعمق في النموذج الاقتصادي الذي لم ينجح في تحويل الموارد الطبيعية الكبيرة التي يمتلكها السودان إلى إنتاج صناعي ذي قيمة مضافة مرتفعة.

وقال لـ«أفق جديد» إن البلاد تمتلك إمكانات واسعة في إنتاج الحبوب الزيتية والقطن والماشية والصمغ العربي، لكنها لم تتمكن من بناء سلاسل قيمة صناعية متكاملة حول هذه الموارد، بسبب غياب السياسات التي تربط الإنتاج الزراعي والحيواني بالتصنيع، وضعف البنية التحتية اللازمة للتخزين والتبريد والنقل والمعالجة، إلى جانب محدودية التمويل والاستثمار في التكنولوجيا والتدريب.

وعزا مدني جانباً من هذا الاختلال إلى طبيعة الاقتصاد السياسي في السودان، حيث غلبت، بحسب تقديره، الأنشطة التجارية ذات العائد السريع على الاستثمارات الصناعية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة وفترات أطول لاسترداد التكاليف.

وأضاف أن السياسات الاقتصادية لم تنجح في تحويل المزايا النسبية التي توفرها الموارد الطبيعية إلى مزايا تنافسية قائمة على الإنتاجية والتكنولوجيا والقيمة المضافة، مؤكداً أن وضع سياسة صناعية متكاملة لا ينبغي أن يُترك لوزارة الصناعة وحدها، بل يجب أن يكون جزءاً أساسياً من التخطيط التنموي للدولة، وأن يرتبط بالسياسات المالية والتجارية والضريبية والاستثمارية.

وفي ما يتعلق بالاستعدادات السابقة للحرب، قال مدني إن التركيز خلال الفترة الانتقالية انصب بصورة أساسية على قضايا السلامة المهنية وحماية بيئة العمل، خصوصاً بعد وقوع حوادث حرائق في بعض المنشآت الصناعية، مع وجود تنسيق بين الولايات والوزارات المعنية في هذا المجال.

لكنه أشار إلى أن وضع خطة وطنية لحماية الأصول الصناعية من تداعيات حرب واسعة النطاق لم يكن أمراً مطروحاً بالصورة الكافية، لافتاً إلى أن جانباً كبيراً من النشاط الصناعي كان متمركزاً في العاصمة، التي أصبحت لاحقاً إحدى ساحات القتال الرئيسية.

واعتبر أن هذا التمركز كشف خللاً في توزيع النشاط الصناعي جغرافياً، وأن من الدروس التي ينبغي استخلاصها من الحرب ضرورة تقليل التركّز الصناعي في منطقة واحدة، وتطوير مراكز إنتاج في الولايات والمناطق التي تتوافر فيها الموارد والميزات النسبية.

وأضاف أن حماية الأصول الصناعية في ظروف الحرب لا تقتصر على المنشآت والمعدات، بل تشمل أيضاً العاملين والمخزون وسلاسل الإمداد والبيانات والأصول غير المادية، مشدداً على أهمية تطوير ترتيبات للطوارئ بالتعاون

«إعادة الإعمار لا ينبغي أن تقتصر على إعادة تشغيل المصانع التي دمرتها الحرب، بل يجب أن تكون فرصة

«الصناعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تسهم في توسيع قاعدة الإنتاج والصادرات بتكاليف استثمارية أقل نسبياً».

مع القطاع الخاص، بما يعزز قدرة المنشآت على مواصلة نشاطها أو التعافي منه بعد الصدمات.

وأوضح أن مثل هذه التدابير لا يمكنها منع الخسائر بصورة كاملة في حرب بحجم الحرب السودانية، لكنها تندرج ضمن مفهوم «المرونة الصناعية» الذي ينبغي أن يصبح جزءاً من السياسات الصناعية المستقبلية، بما يرفع قدرة القطاع على امتصاص الأزمات واستعادة الإنتاج.

تحديات ما بعد الحرب

وفي ما يتعلق بمستقبل الصناعة وإعادة الإعمار بعد الحرب، شدد قصي همرور على أن التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب لا ينبغي أن ينتظر توقف القتال، بل يجب أن يبدأ قبل نهايتها، من خلال الاستفادة من الإمكانات المتاحة حالياً ومواصلة العمل على المبادرات والبرامج التي بدأت قبل الحرب، بما في ذلك الجهود التي شهدتها الفترة الانتقالية.

وأوضح أن مرحلة ما بعد الحرب لا تنشئ بالضرورة أنماطاً اقتصادية أو مسارات تنموية جديدة من تلقاء نفسها، وإنما تعتمد بدرجة كبيرة على ما يجري الإعداد له والتأسيس له مسبقاً، داعياً إلى البدء منذ الآن في التفكير والتخطيط وتنفيذ ما تسمح به الظروف والإمكانات المتاحة، والاستفادة من التجارب الدولية للدول التي نجحت في الخروج من دائرة الفقر وبناء اقتصادات أكثر إنتاجاً.

فيما دعا مدني عباس مدني إلى إجراء تقييم مستقل وشامل للأضرار التي لحقت بالقطاع الصناعي، محذراً من التعامل مع الأرقام المتداولة بشأن حجم الدمار باعتبارها حقائق نهائية في ظل غياب المسوح والبيانات الحديثة.

كما طالب بتبني سياسات تساعد المصانع على استعادة نشاطها، من خلال تسهيل الحصول على التمويل وتوفير المواد الخام المستوردة وخفض تكاليف استيرادها، إلى جانب معالجة الاختلالات التي تعيق بيئة الإنتاج.

وشدد على أن إعادة الإعمار لا ينبغي أن تقتصر على إعادة تشغيل المصانع التي دمرتها الحرب، بل يجب أن تكون فرصة لمعالجة المشكلات الهيكلية التي ظلت تعوق الصناعة السودانية، والانتقال من اقتصاد يعتمد على تصدير المواد الخام والمنتجات الأولية إلى اقتصاد إنتاجي يقوم على التصنيع وتعميق القيمة المضافة.

وأكد أن السودان يحتاج إلى سياسات صناعية جديدة، لا تبدأ من الصفر، وإنما تستفيد من التجارب والخطط السابقة وتعيد صياغتها بما يتناسب مع متطلبات مرحلة ما بعد الحرب.

وحدد من أولويات هذه السياسات تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الإقليمية عبر الحد من التمركز الجغرافي للصناعة، وتوفير تمويل صناعي طويل الأجل، وإصلاح المناطق والبنية التحتية الصناعية، وتشجيع التحول نحو إنتاج أكثر استدامة وكفاءة في استخدام الطاقة والمياه.

كما دعا إلى إعطاء أولوية للصناعات التحويلية وتعميق سلاسل القيمة، مع الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تسهم في توسيع قاعدة الإنتاج والصادرات بتكاليف استثمارية أقل نسبياً، وربطها بالمناطق التي تتوافر فيها المواد الخام، بحيث تتم عمليات التصنيع بالقرب من مصادر الإنتاج بدلاً من الاكتفاء بتصدير الموارد في صورتها الأولية.

واعتبر مدني أن التعافي الصناعي ينبغي أن يمر بثلاث مراحل مترابطة تتمثل في استعادة الإنتاج في القطاعات الأساسية، وإصلاح بيئة الإنتاج ومعالجة معوقاتها، ثم بناء قاعدة صناعية تنافسية قادرة على تطوير الصناعات التحويلية وتعميق سلاسل القيمة.

وقال إن التحدي الحقيقي لا يتمثل فقط في إعادة بناء ما دمرته الحرب، وإنما في إعادة النظر إلى موقع الصناعة داخل الاقتصاد الوطني، باعتبار التصنيع أحد الشروط الأساسية للانتقال إلى اقتصاد منتج وأكثر قدرة على النمو والتنافسية.

«التحدي الحقيقي لا يتمثل فقط في إعادة بناء ما دمرته الحرب، وإنما في إعادة النظر إلى موقع الصناعة داخل الاقتصاد الوطني».



إصلاح الجهاز المصرفي السوداني:
التحول الرقمي وحماية بيانات العملاء..
السؤال الذي لا يجوز تأجيله

عمر سيد أحمد

ملخص

يتناول المقال تحديات إصلاح الجهاز المصرفي السوداني في ظل التوجه نحو التحول الرقمي وتوسيع خدمات الدفع الإلكتروني، محذراً من التوسع التقني دون ضمانات قانونية تحمي أموال العملاء وبياناتهم.

يشير الكاتب إلى أن تعدد شركات التكنولوجيا المالية ومؤسسات الدفع، التي تضم 11 إدراجاً في سجل بنك السودان المركزي، يزيد مخاطر تداول البيانات الشخصية والمالية دون إطار تشريعي متكامل ينظم استخدامها وتبادلها.

يحذر من الخلط بين الأمن السيبراني وحماية البيانات، موضحاً أن تأمين الأنظمة من الاختراق لا يكفي لضمان خصوصية العملاء، لافتاً إلى تشخيص البنك الدولي عام 2023 لغياب إطار قانوني ومؤسسي شامل لحماية البيانات في السودان.

يدعو الكاتب إلى نشر مشروع قانون تنظيم البيانات والذكاء الاصطناعي لعام 2026، وإنشاء آلية رقابية مستقلة، وإصدار ضوابط ملزمة للمصارف وشركات التكنولوجيا المالية، مؤكداً أن نجاح التحول الرقمي يبدأ بحماية بيانات المواطنين واستعادة الثقة في الجهاز المصرفي.

أعاد اللقاء الذي جمع الفريق إبراهيم جابر بمحافظ بنك السودان المركزي وقيادات القطاع المصرفي، وما تلاه من حديث عن تطوير الخدمات المصرفية والتحول الرقمي وتوسيع أنظمة الدفع الإلكتروني وتعزيز رؤوس أموال المصارف، طرح سؤال جوهري حول مستقبل الجهاز المصرفي السوداني: هل نملك بالفعل الرؤية المؤسسية والتشريعية التي تجعل هذا التحول آمناً ومستداماً، أم أننا نندفع نحو بناء بنية رقمية قبل استكمال الضمانات التي تحمي حقوق المتعاملين معها؟

لا خلاف على أن الجهاز المصرفي السوداني يحتاج إلى تحديث جذري. فالحرب ألحقت به أضراراً جسيمة، وأضعفت قدرته التشغيلية، ووسعت دائرة التعاملات خارج القنوات المصرفية الرسمية، وأعادت قطاعات واسعة من المواطنين إلى التعامل النقدي والاقتصاد غير المنظم. وفي ظل هذا الواقع، يصبح تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، وتوسيع الشمول المالي، وربط المصارف ومؤسسات الدفع، وتحسين الخدمات الرقمية، أموراً ضرورية وليست مجرد خيارات تقنية.

لكن التحول الرقمي المصرفي لا يُقاس بعدد التطبيقات والمحافظ الإلكترونية والشركات المرخصة، ولا بسرعة ربط المؤسسات بعضها ببعض. المعيار الحقيقي هو قدرة الدولة والجهة الرقابية على ضمان سلامة هذه المنظومة، وحماية أموال المتعاملين وبياناتهم، وتحديد المسؤوليات القانونية عند وقوع اختراق أو تسريب أو إساءة استخدام للمعلومات.

وهنا تحديداً تبرز فجوة تشريعية ومؤسسية لا ينبغي تجاوزها أو التعامل معها باعتبارها تفصيلاً مؤجلاً.

بيانات العملاء ليست مجرد معلومات تقنية

تتعامل المصارف اليوم مع واحدة من أكثر مجموعات البيانات حساسية في حياة الأفراد والمؤسسات. فملف العميل المصرفي لا يقتصر على الاسم ورقم الحساب ورقم الهاتف، بل يشمل بيانات الهوية، والعناوين، والأرصدة، والتحويلات، والرواتب، والالتزامات التمويلية، والأنشطة التجارية، وأنماط الإنفاق، والمستفيدين من التحويلات، وسجل التعاملات المالية.

ومع توسع الخدمات الرقمية، لم تعد هذه البيانات محصورة داخل أنظمة المصرف الذي يحتفظ بالحساب. فقد تنتقل، وفق طبيعة الخدمة، بين المصرف ومشغل نظام الدفع وشركة التكنولوجيا المالية ومقدم الخدمات التقنية، وربما أطراف أخرى تتولى الاستضافة أو المعالجة أو الدعم الفني.

وهذا التوسع يخلق شبكة من العلاقات التقنية والتعاقدية التي تتبادل من خلالها البيانات، وقد تتعدد فيها الجهات التي تستطيع الوصول إليها أو تخزينها أو معالجتها. ومن ثم فإن السؤال لا يتعلق فقط بكفاءة النظام أو سرعة تنفيذ المعاملة، وإنما بمن يملك حق الوصول إلى بيانات العميل؟ ولأي غرض؟ وتحت أي ضوابط؟ ومن يتحمل المسؤولية إذا أسيء استخدامها أو تعرضت للاختراق؟

إن بيانات العميل المصرفي ليست مورداً تجارياً متاحاً للشركات لمجرد أنها تقدم خدمة رقمية، وليست ملكاً للمصرف أو شركة التكنولوجيا المالية للتصرف فيها دون ضوابط. إنها معلومات شخصية ومالية ذات طبيعة خاصة، ويجب أن تكون حمايتها حقاً قانونياً واضحاً للعميل، والتزاماً ملزماً على كل جهة تتعامل معها.

11 إدراجاً في سجل شركات التكنولوجيا المالية.. أين الإطار القانوني المتكامل؟

تُظهر القائمة المنشورة على الموقع الرسمي لبنك السودان المركزي وجود 11 إدراجاً لشركات تعمل في مجالات التكنولوجيا المالية، موزعة بين مؤسسات الدفع عبر الهاتف المحمول ومشغلي محولات المعاملات المالية. وهذا يعكس اتساع نطاق الأطراف المشاركة في منظومة المدفوعات الرقمية.

ولا اعتراض على مبدأ تعدد الشركات أو فتح المجال أمام الاستثمار والابتكار والمنافسة في تقديم الخدمات المالية. بل إن تطوير هذه الخدمات يتطلب مشاركة القطاع الخاص والاستفادة من قدراته التقنية والاستثمارية. لكن تعدد الجهات التي تتعامل مع بيانات العملاء يضاعف، في المقابل، مسؤولية البنك المركزي في وضع قواعد دقيقة تحكم معالجتها وتخزينها وتبادلها، وتحدد المسؤولية القانونية لكل طرف.

المشكلة أن التوسع في منح التراخيص وتطوير أنظمة الدفع والربط الإلكتروني لا يصاحبه، بالقدر نفسه من الوضوح، إعلان عن إطار تشريعي شامل لحماية البيانات الشخصية والمالية، يحدد حقوق العملاء والتزامات الجهات التي تتعامل مع معلوماتهم، وآليات الرقابة والمساءلة والتعويض.

وقد يكون لدى البنك المركزي منشورات وتعليمات رقابية تتناول جوانب من هذه المسائل، لكن وجود تعليمات متفرقة لا يعادل وجود قانون شامل لحماية البيانات، ولا يغني عن وجود جهة مستقلة أو آلية مؤسسية واضحة تتولى إنفاذه.



الأمن السيبراني ليس بديلاً عن قانون حماية البيانات

من الضروري التمييز بين مفهومين كثيراً ما يجري الخلط بينهما: الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية.

الأمن السيبراني يهتم بحماية الأنظمة والشبكات والبنية التحتية الرقمية من الاختراق والهجمات والتعطيل، وبضمان سرية المعلومات وسلامتها واستمرارية الخدمات. أما حماية البيانات الشخصية فتتجاوز ذلك إلى تنظيم الأساس القانوني الذي يسمح بجمع المعلومات واستخدامها ومعالجتها ومشاركتها، وتحديد حقوق صاحب البيانات، والجهات التي يجوز لها الوصول إليها، والمدة التي يجوز الاحتفاظ بالبيانات خلالها، والضوابط التي تحكم نقلها إلى أطراف أخرى أو خارج البلاد.

قد يكون النظام المصرفي محمياً من الاختراقات بدرجة عالية، لكنه يظل بحاجة إلى قواعد قانونية تمنع استخدام بيانات العملاء في أغراض لم يوافقوا عليها، أو الاحتفاظ بها دون مبرر، أو مشاركتها مع أطراف لا تملك حق الوصول إليها.

وقد تكون الشركة ملتزمة بمتطلبات التشفير وإدارة الصلاحيات، لكن ذلك لا يجيب عن سؤال: هل يحق لها أصلاً جمع هذه البيانات؟ وما حدود استخدامها؟ وهل يستطيع العميل معرفة الجهات التي حصلت عليها؟ وهل يملك حق الاعتراض أو طلب التصحيح أو المحو وفق ضوابط القانون؟

لذلك فإن الإشارة إلى الأمن السيبراني أو التشفير أو ضوابط الوصول لا تكفي لإثبات اكتمال منظومة حماية البيانات.

ماذا يقول التشخيص الدولي عن الفجوة السودانية؟

لم تكن هذه الفجوة مجهولة أو طارئة. فقد أشار تقرير البنك الدولي بشأن تشخيص الاقتصاد الرقمي في السودان، الصادر في يونيو 2023 ضمن مبادرة الاقتصاد الرقمي من أجل أفريقيا، إلى أن السودان يفتقر إلى إطار قانوني ومؤسسي متكامل لحماية البيانات.

وأوضح التقرير أن قانون مكافحة جرائم المعلوماتية، رغم ارتباطه بأمن المعلومات والجرائم الإلكترونية، لا يغطي المبادئ الأساسية لقوانين حماية البيانات، مثل تحديد قواعد جمع البيانات واستخدامها، وحقوق أصحاب البيانات، والتزامات الجهات المتحكمة في البيانات والجهات التي تعالجها. كما أشار إلى غياب جهة مستقلة تتولى تنظيم حماية البيانات والخصوصية على المستوى الوطني، ودعا إلى بناء إطار مؤسسي وقانوني متكامل لحماية البيانات الشخصية والخصوصية.

وهذا التشخيص يوضح أن المسألة ليست مجرد حاجة إلى تحديث بعض اللوائح المصرفية، وإنما إلى تأسيس منظومة قانونية تحمي حق المواطن في الخصوصية، وتحدد المسؤوليات والجزاءات، وتوفر آليات تظلم وإنصاف عند وقوع الضرر.

كما أن الضمانات الدستورية المتعلقة بالخصوصية، وما تتضمنه بعض القوانين القطاعية من أحكام متفرقة، لا تعوض غياب قانون شامل يحدد بصورة مباشرة حقوق أصحاب البيانات والتزامات الجهات التي تجمعها وتعالجها وتشاركها.

تطور تشريعي جديد.. لكنه لا ينهي الأسئلة

ومن المهم، في هذا السياق، الإشارة إلى تطور حدث في الأول من نوفمبر 2026؛ إذ أعلنت الحكومة أن مجلس الوزراء أجاز مشروعات قوانين قدمتها وزارة التحول الرقمي

والاتصالات، من بينها مشروع قانون تنظيم البيانات والذكاء الاصطناعي لسنة 2026، إلى جانب مشروعي قانون تنظيم الأمن السيبراني وقانون تنظيم التحول الرقمي.

هذه خطوة تستحق المتابعة، وقد تمثل بداية لمعالجة جانب من الفجوة التشريعية التي ظلت قائمة. لكن إجازة مجلس الوزراء مشروع قانون لا تعني بذاتها صدور قانون نافذ، كما أن الإعلان عن المشروع لا يكشف عن تفاصيل أحكامه أو مدى كفايته لحماية البيانات الشخصية والمالية.

فحتى الآن، لا يكفي الإعلان عن مشروع قانون للقول إن حقوق أصحاب البيانات أصبحت محمية بالفعل. المطلوب نشر النصوص، وإتاحة مناقشتها، ومعرفة ما إذا كانت تتضمن تعريفاً واضحاً للبيانات الشخصية والبيانات المالية الحساسة، وضوابط الموافقة على جمعها ومعالجتها، وحقوق الوصول والتصحيح والاعتراض، والتزامات الجهات المتحكمة والمعالجة، وقواعد نقل البيانات عبر الحدود، والإبلاغ عن الاختراقات، والتعويض عن الأضرار.

كما ينبغي أن يتضح ما إذا كان المشروع ينشئ جهة رقابية مستقلة تتمتع بالصلاحيات والموارد اللازمة للتحقيق والمساءلة، أم يكتفي بتوزيع الاختصاصات بين مؤسسات حكومية قائمة.

والأهم من ذلك كله هو بيان العلاقة بين هذه التشريعات الجديدة وبين اللوائح والتعليمات التي يصدرها بنك السودان المركزي، حتى لا تنشأ فجوة بين القواعد العامة لحماية البيانات والقواعد الخاصة بالقطاع المصرفي.

أين بنك السودان من هذه المسؤولية؟

بنك السودان المركزي ليس جهة ترخيص فحسب، بل هو السلطة الرقابية المسؤولة عن سلامة النظام المصرفي ونظم الدفع، وعن ضمان التزام المؤسسات الخاضعة لإشرافه بالمعايير اللازمة لحماية المتعاملين واستقرار القطاع.

وقد أصدر البنك تعليمات تؤكد ضرورة الحصول على موافقته المسبقة قبل الدخول في علاقات تعاقدية أو تشغيلية أو فنية أو تنفيذ عمليات تبادل للبيانات بين المصارف وشركات التكنولوجيا المالية. كما أشار إلى خضوع هذه الجهات لمعايير الحوكمة والملاءة وإدارة المخاطر واستمرارية الأعمال والأمن السيبراني وحماية البيانات.

وهذه خطوة رقابية مهمة، لكنها تفتح باباً لأسئلة أكثر تحديداً: ما المعايير التفصيلية التي يطبقها البنك عند الموافقة على تبادل البيانات؟ وكيف يتحقق من أن الشركة قادرة على حماية المعلومات التي ستصل إليها؟ وهل يخضع مقدمو الخدمات التقنية ومراكز البيانات والمتعهدون من الباطن للمعايير نفسها؟ وما الضوابط التي تحكم تخزين البيانات خارج السودان أو إتاحتها لجهات مرتبطة بمقدم الخدمة؟

ثم ماذا يحدث إذا تعرضت بيانات العملاء للتسريب؟ هل توجد آلية ملزمة لإبلاغ البنك والعملاء المتضررين؟ ومن يتحمل المسؤولية: المصرف أم شركة التكنولوجيا المالية أم مقدم الخدمة التقنية؟ وهل يملك العميل حق الحصول على تعويض واضح إذا ترتب على ذلك ضرر مالي أو شخصي؟

هذه ليست أسئلة نظرية، ولا يجوز ترك الإجابة عنها للعقود الخاصة بين المصارف والشركات، لأن حماية البيانات المصرفية تمس المصلحة العامة والثقة في النظام المالي بأكمله.

الإغفال المتكرر ليس تفصيلاً عابراً

ما يثير القلق ليس فقط غياب قانون شامل لحماية البيانات طوال السنوات الماضية، وإنما استمرار التركيز في الخطاب المصرفي الرسمي على التوسع في التراخيص، وتطوير التطبيقات، وربط الأنظمة، وتعزيز المدفوعات الرقمية، دون وضع حماية البيانات في موقعها الصحيح باعتبارها أحد الأسس التي يجب أن تسبق التوسع أو تسير معه على الأقل.

إن عدم إدراج هذه القضية بوضوح في أجندة الإصلاح المصرفي، وفي النقاشات التي تتناول مستقبل المدفوعات والتحول الرقمي، يثير تساؤلاً جدياً حول ترتيب الأولويات. ويصعب اعتبار الإغفال المتكرر مجرد نقص فني عابر، خاصة أن المخاطر الناتجة عن جمع البيانات وتبادلها أصبحت معروفة، وأن تقرير البنك الدولي سبق أن نبه إلى الفجوة القانونية والمؤسسية.

ولا يعني ذلك أن بنك السودان لا يتخذ أي إجراءات لحماية البيانات؛ فهناك تعليمات رقابية وأطر للأمن السيبراني، كما أن البنك تحدث صراحة عن حماية البيانات ضمن معاييره. لكن القضية التي لم تجد إجابة كافية هي: أين القانون الشامل الذي يمنح هذه الحماية أساسها الملزم، ويحدد حقوق المواطن، ويضع حدوداً واضحة لسلطات الشركات والمصارف

والجهات الرقابية؟

إن الحديث عن حماية البيانات دون توضيح هذا الأساس التشريعي يظل حديثاً عن ضوابط فنية وإدارية، لا عن منظومة حقوق ومساءلة مكتملة.

ما الذي ينبغي أن يسبق التوسع في التحول الرقمي؟

إن معالجة هذه الفجوة تتطلب تحركاً متكاملاً بين بنك السودان المركزي ووزارة التحول الرقمي والاتصالات والجهات التشريعية، على أن تكون حماية البيانات جزءاً أصيلاً من مشروع إصلاح الجهاز المصرفي، لا ملحقاً به.

ويبدأ ذلك بنشر مشروع قانون تنظيم البيانات والذكاء الاصطناعي لسنة 2026 وإتاحة النقاش العام حوله، مع التأكد من أنه يتضمن فصلاً واضحاً لحماية البيانات الشخصية والمالية، أو استكماله بقانون مستقل إذا لم يكن نطاقه كافياً.

كما ينبغي إنشاء جهة رقابية مستقلة أو تحديد آلية مؤسسية ذات صلاحيات واضحة لمراقبة الالتزام، والتحقيق في المخالفات، وتلقي شكاوى المواطنين، وفرض الجزاءات المناسبة.

وعلى بنك السودان أن يصدر إطاراً تفصيلياً ملزماً لحماية البيانات المصرفية، يحدد مسؤوليات المصارف وشركات التكنولوجيا المالية ومشغلي نظم الدفع ومقدمي الخدمات التقنية، ويضع قواعد دقيقة لتبادل البيانات وتخزينها ونقلها، ويُلزم بالإبلاغ عن أي اختراق أو تسريب خلال مدد محددة.

كذلك يجب إخضاع الشركات المرخصة ومقدمي الخدمات المرتبطين بها لمراجعات مستقلة ودورية لأنظمة حماية البيانات، وليس الاكتفاء بالفحص عند منح الترخيص. وينبغي أن تتضمن هذه المراجعات اختبار ضوابط الوصول والتشفير، وإدارة البيانات، والاحتفاظ بها، والتخلص الآمن منها، ومدى الالتزام بالغرض الذي جُمعت من أجله.

ولا بد أيضاً من إلزام المؤسسات بإبلاغ العملاء بوضوح عن طبيعة البيانات التي تجمعها، والأغراض التي تستخدمها من أجلها، والجهات التي تشاركها معها، والحقوق التي يتمتع بها العميل في التعامل مع معلوماته.

فالثقة في الخدمات المصرفية الرقمية لا تُبنى بمجرد إتاحة تطبيق على الهاتف، بل بإقناع المواطن بأن معلوماته وأمواله وخصوصيته محمية، وأن هناك جهة يستطيع الرجوع إليها إذا انتهكت حقوقه.

الإصلاح المصرفي يبدأ من حماية الثقة

إن التحدي الذي يواجه الجهاز المصرفي السوداني أكبر من إعادة تشغيل الفروع أو إدخال تطبيقات جديدة أو زيادة عدد الشركات العاملة في مجال الدفع الإلكتروني. نحن أمام ضرورة إعادة بناء الثقة في المؤسسات المصرفية، وإعادة تأسيس العلاقة بين المواطن والمصرف والدولة على قواعد واضحة من الشفافية والمساءلة وحماية الحقوق.

ولا يمكن تحقيق ذلك في ظل توسع رقمي لا يوازيه تطور تشريعي ومؤسسي. فكلما زادت المعاملات الإلكترونية، وتعددت الأطراف التي تتعامل مع بيانات العملاء، تضاعفت الحاجة إلى ضمانات قانونية ورقابية أكثر صرامة.

لقد كشفت الحرب هشاشة قطاعات واسعة من الاقتصاد السوداني، وأظهرت أن إعادة بناء المؤسسات لا يمكن أن تقوم على الحلول الجزئية أو المبادرات المنفصلة. والجهاز المصرفي، باعتباره أحد أعمدة الاقتصاد الوطني، يحتاج إلى إصلاح شامل يبدأ بالحوكمة والاستقلال الرقابي والملاءة المالية، ويمتد إلى البنية التحتية الرقمية وحماية البيانات وحقوق المتعاملين.

ومن هنا، فإن السؤال الذي ينبغي أن يوجه إلى بنك السودان المركزي، وإلى الحكومة ووزارة التحول الرقمي والاتصالات، ليس فقط: كم شركة حصلت على ترخيص؟ وكم مصرفاً تم ربطه؟ وكم تطبيقاً أصبح متاحاً؟

بل السؤال الأهم: كيف ستضمن الدولة حماية بيانات ملايين السودانيين الذين ستُجمع معلوماتهم وتُعالج وتُتبادل عبر هذه المنظومة؟ وما الحقوق القانونية التي يستطيع المواطن التمسك بها إذا أسيء استخدام بياناته أو تعرضت للتسريب؟

لا يجوز أن يسبق التوسع في جمع البيانات وتبادلها التشريع الذي يحمي أصحابها. ولا يجوز أن تتحول بيانات المواطنين إلى وقود للتحول الرقمي دون أن تكون لهم حقوق واضحة في حمايتها.

فالتحول الرقمي الذي لا يحمي خصوصية المواطن لا يبني الثقة في الجهاز المصرفي؛ بل ينقل المخاطر من شبابيك المصارف إلى شاشات الهواتف.

عمسيب.. رجل أسقط رأسه

قراءة في سيكولوجيا وسوسيولوجيا الاستعلاء وخطاب الإقصاء

ملخص

يرى الكاتب أن خطاب عبد الرحمن عمسيب تجاه خالد عمر يوسف وقادة القوى المدنية تجاوز الخلاف السياسي إلى الإهانة الشخصية والتشهير والتشكيك في الوطنية، واتهامهم بالعمالة والخيانة والتواطؤ مع الدعم السريع.

يربط الكاتب هذا العداء بمشروع «دولة النهر والبحر» ذي التوجه الانفصالي، وما يحمله من تصورات استعلائية قائمة على النسب والعرق والهوية، في مقابل مشروع الدولة المدنية القائم على المواطنة المتساوية وحقوق جميع السودانيين.

يشير إلى أن تأييد عمسيب لانقلاب أكتوبر 2021 ودعوته لاستمرار الحرب ورفضه عودة القوى المدنية، تكشف عن تعارض سياسي وفكري مع القوى المرتبطة بثورة ديسمبر، لافتاً إلى تناقض مواقفه من تحالفات البرهان مع الحركات المسلحة الدارفورية.

يخلص الكاتب إلى أن استهداف خالد سلك لا يتعلق بشخصه وحده، بل بما يمثله من نموذج يرفض احتكار الهوية الشمالية والوطنية، ويؤكد أن الانتماء الجغرافي أو العرقي لا يمنح أحداً حق الهيمنة أو إقصاء الآخرين، وأن مستقبل السودان يجب أن يقوم على المواطنة والشراكة الوطنية.

صديق فضل المولى

من الطبيعي أن يختلف السودانيون حول ثورة ديسمبر، والفترة الانتقالية، وانقلاب 25 أكتوبر 2021، والحرب التي اندلعت في أبريل 2023؛ فهذه محطات مفصلية في تاريخ البلاد، تتباين بشأنها المواقف والتقديرات والمصالح والحسابات السياسية. غير أن ما يستدعي التوقف في حالة عبد الرحمن عمسيب، رئيس منظمة «النهر والبحر» ذات التوجه الانفصالي، هو طبيعة الخصومة التي يكنّها للباشمهندس خالد عمر يوسف وما تتخذه في خطابه من أشكال تتجاوز حدود الاختلاف السياسي المشروع إلى الاستهداف الشخصي، والتجريح والتشهير، والتحقير والتسفيه، والتنمر والاستهزاء، والسخرية والتهكم، والتشفي والحط من القدر، والانتقاص من المكانة والاعتبار، والتشكيك في الكفاءة والمؤهلات، والتقليل من الإنجازات، وتشويه السمعة، فضلًا عن قاموس من الشتائم المقذعة والسباب الفاحش والألفاظ النابية، بما ينطوي عليه ذلك من إسفاف لفظي وانحدار في لغة الخصومة السياسية.

ولا تقف هذه الخصومة عند حدود الإساءة الشخصية والاغتيال المعنوي، بل تمتد إلى محاولة نزع الأهلية الأخلاقية والسياسية عنه، وتجريده من الشرعية والوطنية، عبر اتهامات الخيانة والعمالة والتآمر، والارتهان للخارج وتنفيذ الأجندات الأجنبية، والتواطؤ مع الدعم السريع، وصولًا إلى تصويره عدوًا للوطن، وتحريض السلطة ضده.

والأمر لا يتعلق بخالد سلك وحده؛ فالعداء يمتد إلى الدكتور عبد الله حمدوك، ومحمد الفكي سليمان، وعمر الدقير، وبابكر فيصل، والواثق البرير، وإلى شخصيات وقوى ارتبطت بثورة ديسمبر، وتدعو إلى وقف الحرب واستعادة المسار المدني وتأسيس دولة تقوم على المواطنة المتساوية.

لكن لماذا كل هذا العداء؟

ولماذا لا تُواجَه أطروحات خالد سلك السياسية بالحجة والنقاش، بدلًا من استهداف شخصه وانتمائه ووطنيته؟ وهل يتعلق الأمر بخلاف حول مواقف سياسية محددة، أم أن خالد سلك يمثل نموذجًا سياسيًا وفكريًا يناقض تصور عمسيب لهوية السودان ومستقبله؟

هذه الأسئلة تكتسب أهمية أكبر النظر إليها في سياق مواقف عبد الرحمن عمسيب السياسية المعلنة، فهو معارض للثورة منذ انطلاقها، ومعادٍ لحكومة حمدوك منذ تأسيسها، ومؤيد لانقلاب البرهان في أكتوبر 2021 ووصفه بتصحيح المسار، وهو أحد غلاة دعاة استمرار الحرب، ورفض لعودة القوى المدنية المرتبطة بمسار الانتقال الديمقراطي، إلى جانب مشروعه العنصري الانفصالي المعروف باسم «دولة النهر والبحر»، وما يصاحبه من خطاب استعلائي تجاه دارفور والمكونات والحركات المسلحة المنحدرة منها.

من الخلاف السياسي إلى نزع الشرعية

ديمقراطيًا، من حق عمسيب أن ينتقد تجربة حكومة حمدوك، وأن يحاسب خالد سلك على مواقفه، وأن يعترض على تحالفات القوى المدنية أو على أدائها خلال الفترة الانتقالية، وموقفها من الحرب. فهذه كلها موضوعات مشروعة للنقاش السياسي، ولا ينبغي أن تكون محصنة من النقد. لكن المشكلة تبدأ عندما تحل الإهانة الشخصية محل الحجة، ويصبح التشكيك في الوطنية بديلًا عن مناقشة المواقف، ويُختزل كل من يطالب بوقف الحرب في وصفه بأنه حاضنة للدعم السريع أو عدو للجيش.

اتهام شخص بالعمالة للخارج أو بالخيانة الوطنية ليس مجرد تعبير عن اختلاف سياسي؛ إنه اتهام خطير يحتاج إلى أدلة محددة. وكذلك فإن الدعوة إلى وقف الحرب لا تعني بالضرورة تأييد الدعم السريع، مثلما أن تأييد الجيش لا يعني الموافقة على كل قرارات قيادته أو إعفاءها من المساءلة.

ما يستحق الانتباه هنا ليس قسوة اللغة وحدها، وإنما وظيفتها السياسية والمتمثلة في نقل الخصم من موقع المواطن المُختلِف إلى موقع المتهم في انتمائه، ومن موقع المنافس السياسي إلى موقع العدو الذي لا يستحق الاعتراف بشرعية مشاركته في تقرير مستقبل البلاد.

لماذا خالد سلك أكثر إزعاجًا؟

«نظرية الهوية الاجتماعية» (Social Identity Theory)، التي طورها عالما النفس الاجتماعي البريطانيان «هنري تاجفيل» و«جون تيرنر»، تقدم مدخلًا مهمًا لفهم هذه الظاهرة. فالأفراد يستمدون جانبًا من صورتهم الذاتية من الجماعات التي ينتمون إليها، تتحول هذه الهوية إلى أساس للتمييز بين الجماعة الداخلية والجماعات الخارجية، خصوصًا عندما ترتبط بالمكانة والموارد والسلطة.

في خطاب عمسيب، كما يظهر في طرح «دولة النهر والبحر»، ثمة محاولة لتقديم مجال جغرافي



واجتماعي باعتباره جماعة ذات هوية ومصالح مشتركة، في مقابل جماعات أخرى، خصوصًا في دارفور، يجري تصويرها باعتبارها مختلفة أو مهددة لهذه المصالح.

المفارقة هنا، أن الدكتور عبد الله حمدوك، وخالد سلك ومحمد الفكي وعمر الدقير وبابكر فيصل والواثق البرير وغيرهم من قادة «صمود» ينتمون إلى المجال الاجتماعي والجغرافي الذي يستند إليه هذا خطاب عمسيب إلا أنهم لا يتبنون تصوره السياسي أو العرقي بل يعارضونه. وبهذا فإنهم يمثلون اختلافًا من داخل الجماعة المفترضة، لا من خارجها.

هذا الاختلاف يكشف حقيقة أساسية تهز أطروحة عمسيب، فالشمال ليس، كما يدعي ويروج، عبارة عن كتلة سياسية متجانسة، فالانتماء الثقافي أو الجغرافي لا يفرض موقفًا سياسيًا واحدًا، والاشتراك في اللغة والثقافة لا يمنح فردًا أو تيارًا حق احتكار تمثيل ملايين السودانيين أو تحديد مصالحهم نيابة عنهم.

وبهذا أن جماعة خالد سلك تمثل تحديًا مزدوجًا لمشروع عمسيب؛ فهي تنازع احتكار الحديث باسم شمال ووسط السودان، وتقدم في الوقت نفسها نموذجًا لمواطن يستطيع الاعتزاز بهويته الثقافية دون أن يجعلها أساسًا لامتياز سياسي أو سببًا للعداء مع بقية السودانيين.

الاستعلاء الهوياتي

وهنا لا يمكن فصل الخطاب العدائي نحو هذه الجماعة عن التصورات الهوياتية التي يروج لها عمسيب، بما فيها الانتساب العباسي الذي يستند إليه في تقديم جماعته باعتبارها ذات أصل عربي رفيع، والخريطة الجينية التي يعرضها بوصفها دليلًا على عروبته الأصيلة.

والاعتزاز بالنسب في حد ذاته لا يمثل مشكلة. فلكل جماعة حقها في رواية تاريخها والاعتزاز بتراثها. لكن الإشكال يبدأ عندما تتحول هذه الادعاءات إلى أساس لترتيب السودانيين عرقيًا وثقافيًا، والحديث عن تفوق مزعوم في الذكاء والتحضر، والانتقاص من الآخرين بسبب ألوانهم وسحناتهم وألسنتهم وتكوينهم الجسماني.

هنا يصبح مفهوم «الجماعات المتخيلة» (Imagined Communities) عند أستاذ الدراسات الدولية بروفيسور بينيديكت أندرسون (Benedict O›Gorman Richard Anderson) مفيدًا للتحليل، مع الانتباه إلى أن أندرسون استخدم المفهوم أساسًا لفهم تشكل الجماعات الوطنية، وليس لوصف كل هوية بأنها زائفة. فالهوية الجماعية تتشكل عبر الذاكرة والسرديات والرموز والتاريخ المشترك. لكن الخطورة تظهر عندما تُغلق هذه الهوية، وتُقدم باعتبارها أصلًا بيولوجيًا نقيًا يمنح أصحابها حقوقًا أو امتيازات لا تتوافر لغيرهم.

فالخريطة الجينية، مهما بلغت دقتها، لا تثبت التفوق العقلي أو الأخلاقي، ولا تمنح صاحبها حقًا إضافيًا في الأرض أو السلطة، بمثلما يدعي عمسيب. كما أن الانتساب إلى العباس، حتى لو ثبت تاريخيًا لأسرة بعينها، لا يمنح أفرادها امتيازًا في المواطنة، ولا يجعلهم أكثر استحقاقًا للوطن من بقية مواطنيه.

فإذا كانت العروبة والنسب والجينات هي أساس تعريف الجماعة السياسية، فأين موقع السوداني الذي لا يحمل هذه الأصول، أو الذي يحمل أصولًا مختلطة، أو الذي يرفض أصلًا تحويل انتمائه الثقافي إلى معيار للحقوق؟

الدولة المدنية، التي يدعو لها خالد سلك وجماعته التي يبغضها عمسيب، تجيب عن هذا السؤال بوضوح: المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات، وليست شجرة النسب أو السحنة أو الخريطة الجينية. وهذا سبب أساس للكراهية التي ينفسها عمسيب حول هؤلاء الذين يهددون مشروعه. وهنا لا ينبغي الخلط هنا بين العروبة بوصفها لغة وثقافة وتاريخًا وانتماءً حضاريًا، وبين العرقوية التي تحوّل هذه العناصر إلى ادعاء بالتفوق البيولوجي وحق في الهيمنة. فالاعتزاز بالعروبة لا يستلزم احتقار الأفارقة، والانتماء إلى الشمال لا يقتضي العداء لدارفور، كما أن التنوع السوداني ليس عيبًا يحتاج إلى المعالجة بالإقصاء أو الانفصال.

التحالف السياسي مع نقيض المشروع المدني

تكتسب مواقف عمسيب من انقلاب 25 أكتوبر 2021 والحرب التي اندلعت في أبريل 2023 أهمية خاصة في فهم موقعه من القوى المدنية. فوفق مواقفه المعلنة، هو مؤيد لانقلاب البرهان، ورافض لعودة القوى المدنية المرتبطة بالانتقال الديمقراطي، ويتبنى موقفًا مؤيدًا لاستمرار

الحرب، لا يقتصر على دعم الجيش، بل يصل إلى رفض وقف القتال في ظل الشروط السياسية التي تطرحها القوى المدنية.

وهذا يضعه في موقع سياسي متعارض مع مشروع القوى التي خرجت من رحم ثورة ديسمبر، والتي جعلت من إنهاء الحكم العسكري وإقامة الدولة المدنية هدفًا أساسيًا.

لكن المسألة هنا تتجاوز الاختلاف حول تقييم الانقلاب أو الحرب. فهناك فارق جوهري بين تأييد الجيش باعتباره مؤسسة وطنية، وتأييد استمرار الحرب باعتبارها وسيلة لتحديد مستقبل الدولة، وبين تأييد انقلاب عسكري على مسار سياسي مدني. فانقلاب أكتوبر لم يكن مجرد خلاف إجرائي حول إدارة الفترة الانتقالية؛ بل كان قطعًا لمسار التحول المدني وإعادة لترجيح كفة المكون العسكري في بنية السلطة. أما الحرب فقد حولت الخلاف السياسي إلى كارثة وطنية، وأضعفت مؤسسات الدولة، ووسعت الانقسامات الاجتماعية والجهوية، ودفعت ملايين السودانيين إلى النزوح واللجوء.

في هذا السياق، يصبح رفض عودة القوى المدنية ورفض وقف الحرب موقفًا سياسيًا يحتاج إلى مساءلة، خصوصًا عندما يقترن بمشروع يعيد تصور السودان وفق أسس هوياتية وإقليمية مغلقة.

واجتماع تأييد الانقلاب، والدعوة إلى استمرار الحرب، ورفض عودة القوى المدنية، مع خطاب استعلائي تجاه مكونات سودانية أخرى، يقدم مادة مشروعة لتحليل العلاقة بين المواقف السياسية والتصور الأيديولوجي للدولة.

التحريض والتناقض

من الجوانب اللافتة في خطاب عمسيب أنه لا يكتفي بتأييد البرهان والجيش، بل يوجه دعوات إلى البرهان للانضمام إلى مشروع «دولة النهر والبحر» أو تبني تصوره لمستقبل السودان.

المفارقة أن عمسيب، في الوقت الذي يحث فيه البرهان على الاقتراب من تصوره السياسي، ينتقده بسبب علاقاته وتفاهماته مع الحركات المسلحة الدارفورية، التي يعبر تجاهها عن عداء شديد، ويستخدم في تناولها لغة تتضمن تعميمات وانتقاصًا عرقيًا وجهويًا.

هنا يظهر تناقض يستحق التحليل فهو يريد من البرهان أن يتبنى مشروعه، لكنه يرفض بعض تحالفاته واتصالاته عندما تتعارض مع رؤيته للمكونات التي ينبغي أن تكون جزءًا من المجال السياسي. ويكشف ذلك أن معيار التقييم في هذا الخطاب لا يبدو موقفًا ثابتًا من المؤسسة العسكرية بقدر ما يرتبط بمدى توافق علاقات البرهان وتحالفاته مع تصور عمسيب الخاص لمن يستحق المشاركة في مستقبل السودان.

صناعة العدو واحتكار الوطنية

يفسر علم الاجتماع السياسي جانبًا آخر من ظاهرة كراهية عمسيب لخالد سلك من خلال مفهوم نزع الشرعية عن الخصم السياسي. ففي الديمقراطيات، يظل المنافس السياسي طرفًا مشروعًا حتى عندما تختلف معه جذريًا. أما في الخطابات الإقصائية، فيجري تحويل المنافس إلى عدو للدولة أو للأمة أو للجماعة، ويصبح مجرد وجوده في المجال العام موضع اعتراض.

ويمكن ملاحظة تسلسل هذه العملية في تطور خطاب عمسيب نحو خالد سلك، بدأ باختلاف حول موقف سياسي، انتقل إلى التقليل من قيمة خالد وإهانته، وتطور إلى التشكيك في وطنيته واتهامه بالعمالة، ثم ربطه بالعدو (الدعم السريع)، إلى أن أصبح وجوده في المجال السياسي نفسه موضع اعتراض.

ومن خلال هذا التسلسل حول عمسيب السياسة من منافسة بين رؤى وبرامج إلى صراع حول من يملك الحق في تمثيل الوطن.

ولفهم كيف يصبح الاختلاف السياسي في بعض التصورات صراعًا وجوديًا لا يقبل التعايش مع المخالف، من الأهمية الاستعانة بأفكار المفكر السياسي والقانوني الألماني كارل شميت، وبخاصة نظريته حول «ثنائية الصديق والعدو» (The Friend-Enemy Distinction)، إلا أن أخطر ما في يجسده عمسيب هو احتكار الوطنية. فعندما يصبح تأييد القيادة العسكرية معيارًا للانتماء الوطني، فإن كل من يطالب بمحاسبتها أو يرفض استمرار الحرب يصبح موضع شبهة. وهكذا يجري الخلط بين الجيش بوصفه مؤسسة وطنية، والقيادة العسكرية بوصفها قيادة سياسية وعسكرية قابلة للمساءلة.

الإهانة بوصفها أداة سياسية

نظرية «الانفصال الأخلاقي» (Moral Disengagement) لعالم النفس الكندي الشهير ألبرت باندورا (Albert Bandura) تساعد على فهم وظيفة الأوصاف المهينة التي يستخدمها عمسيب ضد خالد سلك ورفاقه. فعند تصوير الخصم خائنًا أو فاسدًا أو فاشلًا أو سكيرًا أو غير جدير بالاحترام، يصبح من الأسهل على الجمهور تقبل

استبعاده والتعامل معه باعتباره خارج دائرة الانتماء الأخلاقي المشترك. وبذا يمكن اختزال أزمات سياسية ومؤسسية معقدة في مجموعة من الشخصيات المدنية، وتحميلها مسؤولية الحرب والانهيار، بدلًا من مساءلة الأطراف العسكرية والسياسية المتعددة، كلٌّ بحسب دوره ومسؤوليته.

واستخدام الإهانة بصورة متكررة، يمكن قراءته بوصفه محاولة لفرض تراتبية رمزية؛ فالمتحدث يمنح نفسه سلطة الحكم على وطنية الآخرين وقيمتهم، ويضع خصومه في موقع من يتعين عليهم الدفاع عن أنفسهم قبل أن يُسمح لهم بمناقشة أفكارهم. وهنا تصبح اللغة نفسها أداة سياسية للسيطرة على المجال العام، لا مجرد تعبير عن انفعال أو حدة في النقاش.

الخصم الذي يكشف التناقض داخل الجماعة

نعود إلى خالد سلك، بوصفه الحالة الأكثر دلالة في هذه القراءة. فهو ينتمي إلى المجال الاجتماعي والجغرافي الذي يريد عمسيب أن يؤسس باسمه «دولة النهر والبحر»، لكنه يتبنى مشروعًا سياسيًا لا يجعل الانتماء العربي أو الشمالي أساسًا للحقوق والسلطة. وهذا يضعه في موقع مختلفٍ عن الخصم الذي يمكن تصنيفه ببساطة باعتباره قادمًا من خارج الجماعة. فخالد لا ينازع عمسيب من موقع جغرافي أو ثقافي مغاير، وإنما يقدم نموذجًا سياسيًا من داخل المجال نفسه، يرفض أن تتحول الهوية المشتركة إلى تفويض بالهيمنة أو إلى أساس لإقصاء الآخرين.

إن وجود قيادات مثل خالد سلك ومحمد الفكي وعمر الدقير وبابكر فيصل والواثق البريز، إلى جانب حمدوك، يكشف لعمسيب أن المجال الاجتماعي الذي يدعي تمثيله ليس كتلة سياسية واحدة، وأن أبناءه لا يتبنون بالضرورة مشروعه أو تعريفه للمصلحة العامة.

وبذا فإن حساسية خالد سلك بالنسبة إلى مشروع عمسيب لا تكمن في أنه يعارضه فحسب، بل في أنه يمثل نموذجًا يهدم افتراضًا أساسيًا يقوم عليه ذلك المشروع؛ وهو أن الانتماء الجغرافي والثقافي المشترك ينتج موقفًا سياسيًا واحدًا. فخالد يستطيع أن يكون من أبناء الشمال، وأن يعتز بهويته، وفي الوقت نفسه يرفض انفصال دارفور، ويدافع عن المواطنة المتساوية، ويعارض الحكم العسكري، ويدعو إلى وقف الحرب.

وتخوف عمسيب وكراهيته لخالد في بعض جوانبها سببها تأكيده أن الانتماء إلى الشمال لا يستلزم الاستعلاء على دارفور، وأن العروبة لا تفرض العداء للأفارقة، وأن الاعتزاز بالأصل لا يتطلب احتقار أصول الآخرين. ومن هنا فإن الصراع ليس بالضرورة حول خالد سلك كشخص، وإنما حول ما يمثله من إمكانية سياسية هي إمكانية أن يكون الشمال جزءًا من مشروع وطني جامع، لا ملكية سياسية أو ثقافية لتيار واحد.

من يملك حق تعريف السودان؟

قراءة خطاب عمسيب من خلال علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع السياسي تكشف عن مجموعة من المفاهيم المتداخلة: التهديد الهوياتي (Identity Threat)، واحتكار تمثيل المجتمع والتحدث باسمه (Monopoly of Representation)، ونزع الشرعية عن الخصم (Delegitimization of the Out-group)، وصناعة العدو الداخلي (Construction of the In-group Threat)، واستخدام الإهانة لتقويض المكانة السياسية (Weaponized Humiliation)، وربط الوطنية بالولاء لموقف سياسي محدد (Hyper-patriotism).

وعندما تجتمع هذه الظواهر مع تأييد الانقلاب العسكري، والدعوة إلى استمرار الحرب، ورفض عودة القوى المدنية، والتحريض على تبني مشروع «دولة النهر والبحر»، يصبح من المشروع التساؤل عما إذا كنا أمام خلاف سياسي عادي، أم أمام تصور متكامل لإعادة بناء السودان على أسس مختلفة عن دولة المواطنة.

إن أخطر ما في هذا التصور ليس مجرد الدعوة إلى الانفصال، بل محاولة تحديد من يستحق أن يكون جزءًا من الوطن، ومن ينبغي أن يُستبعد منه بسبب أصله أو هويته أو انتمائه الإقليمي.

والمفارقة الكبرى أن التحدي الذي يواجه مشروع عمسيب لا يأتي فقط من دارفور أو من الحركات المسلحة التي يعاديها، بل يأتي أيضًا من داخل المجال الاجتماعي الذي يدعي تمثيله؛ من مواطنين شماليين يرفضون أن تتحول هويتهم إلى أداة للهيمنة، ويعتبرون أن مستقبل السودان لا يمكن أن يُبنى إلا بالشراكة مع جميع مكوناته.

إن خالد سلك ليس مطالبًا بإثبات وطنيته لعمسيب، كما أن حمدوك ورفاقه ليسوا مطالبين بالحصول على شهادة وطنية من مؤيدي الحرب. من حق الجميع أن يُسألوا عن مواقفهم وأدائهم وأخطائهم، لكن لا يحق لأحد احتكار تعريف الوطنية أو تحويل الاختلاف السياسي إلى تهمة بالخيانة.

الآن حتمًا عرفتم لماذا يجتهد عمسيب في توجيه كل هذه طاقة المُدَّخرة من المرارة والخباثة والضغينة والكراهية والبغضاء والشتائم والسباب نحو خالد عمر يوسف.



السودان رهينة حرب العبث

من المستفيد من انهيار الدولة وموت الحياة؟

الهادي الشواف

ملخص

يرى الكاتب أن الحرب في السودان تجاوزت الصراع على السلطة والنفوذ، وتحولت إلى مشروع تدمير يهدد وجود الدولة، في ظل اتساع النزوح والجوع وانهيار الخدمات الأساسية، حيث يحتاج 33.7 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية.

يشير إلى أن الحرب ألحقت دمارًا واسعًا بالبنية التحتية والاقتصاد، مع استهداف محطات الكهرباء وتراجع الإنتاج وارتفاع التضخم والبطالة، ما جعل المواطن محاصرًا بين الحرب والفقر وانهيار الخدمات.

يتساءل الكاتب عن المستفيدين من استمرار الحرب، معتبرًا أن بعض مراكز النفوذ وشبكات المصالح تستثمر في اقتصاد الحرب والسلاح والذهب والتهريب، إلى جانب تدخلات خارجية، بينما يغذي خطاب الكراهية والانقسام مخاطر تفكك المجتمع.

يدعو إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار، وإطلاق مسار سياسي مدني مستقل، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات، وإصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية وتجفيف اقتصاد الحرب، مؤكدًا أن إنقاذ السودان لن يتحقق بانتصار عسكري، بل ببناء دولة مدنية ديمقراطية.

لم تعد الحرب الدائرة الآن وما تنتجه من تدمير ممنهج مجرد مواجهة بين طرفين يقتتلان حول السلطة ونهب الموارد والنفوذ فحسب، ولكنها تحولت إلى مشروع تدمير واسع النطاق يدفع ثمنه الشعب السوداني بأكمله، بينما تتضاءل فرص الحياة وتتمدد مساحات الموت والفقر والتشريد.

ثلاثة أعوام ونصف العام منذ اندلاع الحرب، وما زالت آلة القتل تحصد الأرواح وتدمر البنية التحتية وتعرض مصادر رزق المواطنين للانهيار، حتى أصبح الحصول على أبسط مقومات الحياة معركة يومية يخوضها المواطن السوداني.

إن ما يحدث يتجاوز حدود الصراع العسكري التقليدي، فنحن أمام أزمة وجودية تهدد كيان الدولة ومقومات بقائها، فقد كشف تقرير اليونيسف الصادر في أغسطس 2026م أن نحو 33,7 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات، بينهم 17,3 مليون طفل، فيما بلغ عدد النازحين داخليًا أكثر من 9,1 مليون شخص، هذه الأرقام تعكس حجم الانهيار الذي أصاب المجتمع السوداني.

وتزداد الصورة قتامة عندما تنظر إلى موقف الأمن، إذ يشير التصنيف المرحلي (IPC) الصادر في مايو 2026م إلى أن نحو 19,5 مليونًا يواجهون مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، منهم أكثر من 5 ملايين في مرحلة الطوارئ، ونحو 135 ألفًا في مرحلة الكارثة الغذائية، كما أصبحت 14 منطقة معرضة لخطر المجاعة في دارفور وجنوب كردفان.

لكن المأساة لا تتوقف عند الجوع والنزوح، فالكهرباء التي تمثل شريان الحياة للخدمات الصحية والتعليمية والإنتاجية أصبحت هدفًا متكررًا للهجمات العسكرية، حيث أشارت تقارير إلى تضرر 17 محطة، ووفقًا لأسوشيتد برس تراجعت القدرة التوليدية للكهرباء من نحو 4400 ميغاواط قبل الحرب إلى 1100 ميغاواط. إن استهداف الكهرباء يعني تعطيل محطات المياه، وتهديد حياة مرضى غسيل الكلى، وتعريض الأدوية واللقاحات للتلف، وشل المستشفيات والمخابز والمنشآت الإنتاجية.

واقتصاديًا تبدو الصورة أكثر مأساوية، فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 26,4% خلال 2023م، ثم 14% في 2024م، وفق البنك الدولي، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في سبتمبر 2026م إلى أن التضخم بلغ نحو 75%، فيما وصلت البطالة إلى 61,3%، وأصبحت الرواتب المتدنية عاجزة عن توفير أدنى متطلبات المعيشة.

وهكذا أصبح المواطن محاصرًا بين ثلاثة أعداء: حرب عبثية، واقتصاد منهار، وسلطة أمر واقع لا تستطيع حمايته ولا توفير الحد الأدنى من الخدمات.

بعد كل هذا، ماذا يريد دعاة استمرار الحرب؟ إن الإجابة لا يمكن اختزالها في تفسير واحد، غير أن استمرار الحرب يوفر لبعض مراكز النفوذ مكاسب سياسية وعسكرية واقتصادية لا تستطيع تأمينها في ظل السلم، فمنهم من يحلم بأن الحرب يمكن أن تجهض مشروع التحول المدني الديمقراطي وتعيده للسلطة، ومنهم من يخشى المساءلة عن الانتهاكات والفساد ونهب الموارد، وتمسكه باستمرار الحرب وسيلة للهروب من استحقاقات العدالة.

وثمة شبكات مصالح نشأت حول اقتصاد الحرب والتكسب من استمرارها، من تجارة السلاح والذهب والوقود والتهريب والاستحواذ على الموارد، كما أن للتدخلات الخارجية وتضارب المصالح الإقليمية والدولية أسهمًا في تعقيد المشهد، بدعم طرفي الصراع دون النظر إلى الكلفة التي يدفعها ويتحملها الشعب السوداني.

والأخطر من ذلك هو تحويل الحرب إلى خطاب تعبوي جهوي وقبلي تارة، ويستند إلى التخوين والتكفير والاتهامات بالعمالة والخيانة تارة أخرى، كأن الاختلاف جريمة والمطالبة بإيقاف الحرب اصطفاف مع الآخر. إن هذا الخطاب لا ينتج انتصارًا، بل يؤسس للانقسام ويقود إلى تمزيق المجتمع، وتتآكل الثقة بين أبناء الوطن الواحد، وتصبح فيه الكراهية وقودًا لحروب جديدة.

لقد وثقت بعثة تقصي الحقائق الدولية في تقريرها في سبتمبر 2025م ارتكاب طرفي الحرب انتهاكات واسعة للقانون الدولي الإنساني، شملت استهداف المدنيين وتدمير البنية التحتية الضرورية للحياة، وأشارت البعثة إلى أن بعض الأفعال قد ترتقي إلى جرائم ضد الإنسانية، فضلًا عن جرائم الحرب.

فما السبيل إلى إيقاف الحرب؟ المدخل الواقعي هو الإدراك الواعي بأنه لا حل عسكريًا ولا انتصار لأي طرف. وبالتالي، كما ظللنا نكرر دائمًا، أولًا يجب الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار دون أي شروط، تحت رقابة دولية وإقليمية مستقلة وفعالة، مع ضمان حماية المدنيين وفتح الممرات الإنسانية وتأمين وصول الغذاء والدواء



والوقود إلى جميع المناطق المتضررة.

وثانيًا، ينبغي إطلاق مسار سياسي سوداني مدني مستقل يقود عملية تأسيسية تشارك فيها القوى المدنية الديمقراطية والنقابات والنساء والشباب ولجان المقاومة والإدارات الأهلية والمجتمع المدني، وصولًا إلى اتفاق على مشروع وطني وعقد اجتماعي جديد يعيد بناء الدولة ومؤسساتها على أساس المواطنة المتساوية دون تمييز وسيادة حكم القانون.

ثالثًا، لا يمكن بناء سلام مستدام دون مساءلة عادلة عن الجرائم والانتهاكات، واستعادة الأموال والموارد المنهوبة، واسترداد الأراضي، وإصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية ووضعها تحت سلطة الدولة المدنية الديمقراطية، بالتوازي مع برنامج إصلاح اقتصادي يهتم بحياة الناس ومعيشتهم وإعادة إعمار ما دمرته الحرب واستعادة الخدمات والإنتاج.

كما يتطلب إنهاء الحرب ممارسة ضغوط حقيقية على الأطراف التي تغذي الصراع بالأفكار والسلاح والتمويل، وتجفيف اقتصاد الحرب، وإلزام الدول ذات التأثير على الأطراف باستخدام نفوذها لدعم وقف الحرب بدلًا من استخدام السودان مساحة لتصفية الحسابات.

وقبل ذلك نحتاج إلى إرادة سياسية داخلية تهزم معسكر الحرب. نعم، إن إيقاف الحرب لم يعد خيارًا سياسيًا قابلًا للنقاش، بل ضرورة وطنية وأخلاقية وتاريخية ملحة، فكل يوم إضافي يعني خسارة جديدة في الأرواح والموارد والذاكرة الوطنية الجمعية، ويبقى الرهان ليس على انتظار بندقية على أخرى نراه مستحيلًا، بل انتظار الحياة على الموت، والدولة المدنية على سلطة السلاح والاستبداد، والمواطنة المتساوية على خطاب الكراهية، ونراه ممكنًا.

كيف ألهمت الفلسفات الأفريقية نهجًا جديدًا لتنظيم مهرجانات الأفلام في مانشستر؟

ملخص

تستعد مدينة مانشستر البريطانية لاستضافة مهرجان «شاهد عالمي» السينمائي في 21 نوفمبر، بمشاركة مبدعين مستقلين من الشتات الأفريقي في شمال إنجلترا، عبر عروض سينمائية وشعر ورقص وفنون متنوعة.

يستلهم المهرجان أفكاره من الفلسفات الأفريقية وأعمال المفكرين جون مبيتي ونجوجي وا ثيونغو، اللذين أكدا أهمية استعادة المعرفة والهوية الأفريقية ومقاومة الهيمنة الثقافية والاستعمارية.

يسعى الحدث إلى إحياء إرث مؤتمر عموم أفريقيا الذي استضافته مانشستر عام 1945، وتعزيز دور الفنون في استكشاف قضايا التحرر والهوية والذاكرة والتاريخ الأفريقي.

يتضمن البرنامج عرض أفلام وثائقية تتناول الرقص والهجرة والمقاومة والشعر الأفريقي، إلى جانب ورش عمل ونقاشات ومعارض فنية، مع التركيز على إتاحة الأفلام للجميع وكسر أنماط الإقصاء السائدة في المهرجانات السينمائية.

يرتكز حدث «شاهد عالمي»، الذي يسلط الضوء على الفكر الأفريقي الشامل من خلال الأفلام والشعر والرقص، على الزخم الذي أثاره النشطاء والمبدعون المحليون.

ذا غارديان/بقلم كريس أوسوه، مراسل شؤون المجتمع

ألهمت الفلسفات الأفريقية، بما في ذلك استكشاف كيف يمكن للدروس المستفادة من الماضي أن تشكل الحاضر والمستقبل القريب، مهرجانًا سينمائيًا قادمًا إلى مانشستر.

سيقام يوم «شاهد عالمي»، وهو يوم مخصص للمبدعين المستقلين من جميع أنحاء الشتات الأفريقي في شمال إنجلترا، في مسرح كونتاكت في 21 نوفمبر.

يُعد المهرجان جزءًا من برنامج «شاهد عالمي» الذي يستمر على مدار العام لعرض الفنون والثقافة والفعاليات الأفريقية.

ويعكس ذلك تصميم المبدعين والناشطين في مانشستر على البناء على إرث مؤتمر عموم أفريقيا لعام 1945 في مانشستر - الذي ربط بين شخصيات بارزة في حركات الاستقلال ما بعد الحرب برؤية مشتركة للتحرير - بعد احتفالات الذكرى الثمانين التي أقيمت العام الماضي.

قال توندي أديكويا، الرئيس التنفيذي والمدير الفني لمهرجان «انظر عالمي»، إن مهرجان الأفلام لهذا الشهر يستلهم من مختلف أطياف الفكر الأفريقي، بما في ذلك أعمال الكاتبين الكينيين جون مبيتي، وهو عالم لاهوت أنجليكاني توفي عام 2019، ونجوجي وا ثيونغو، مؤلف كتاب «إزالة الاستعمار عن العقل» الرائد عام 1986 والذي توفي العام الماضي.

رفض الكاتبان الغرور الاستعماري القائل بأن الفكر الأفريقي أدنى شأناً، وأكدا على أهمية المجتمع، ورأيا أن استعادة طرق المعرفة الأفريقية أمر ضروري لفهم الشعب لذاته.

بينما سعى مبيتي إلى إيجاد أرضية مشتركة بين الأديان الأفريقية والمسيحية، كان نغوجي ماركسيًا. جادل بأن الاستعمار كان مدفوعًا بالغزو الثقافي والاقتصادي، وأن القوى الأوروبية استخدمت اللغة كأداةٍ فعّالة. اشتهر نغوجي بتخليه عن اللغة الإنجليزية ليكتب بلغة غيكويو، وهي لغة بانتو تُتحدث بشكل رئيسي في كينيا، وانتقد دور المسيحية



الكاتب نغوجي وا ثيونغو، الذي تخلى عن اللغة الإنجليزية ليكتب بلغة غيكويو، وهي لغة بانتو يتحدث بها سكان كينيا بشكل رئيسي



التبشيرية في الحكم الاستعماري.

قال أديكويا: «إنه يوم مخصص للأفلام ذات الأغلبية الأفريقية والعالمية من شمال إنجلترا مع عروض أولية حصرية للأفلام الوثائقية التي كنا نعمل عليها، والتي تجمع بين تعبيرات التحرر من خلال أشكال فنية مثل الشعر والرقص».

«الفكرة برمتها هي أنها أشبه بملعب يبحث عن استراتيجيات التحرر، باستخدام المهرجان كوسيلة لاستكشاف فلسفات مختلفة.»

يستكشف جون مبيتي فلسفة وفهم الزمن الروحي من خلال مفهوم «ساسا نا زماني» - حيث يؤثر الماضي على كل ما يحدث في المستقبل. وهذا يعكس كيف نعود باستمرار إلى التاريخ الأفريقي الشامل لنسترشد به في كيفية تقدمنا.

تمت دعوة صناع الأفلام لتقديم أفلام لا تتجاوز مدتها 30 دقيقة من مختلف الأنواع، دون فرض أي رسوم عرض.

إلى جانب المشاركات، سيعرض المهرجان أفلامًا وثائقية من إنتاج «سي ماي وورلد». من بينها فيلم «هوميج»، وهو «رسالة حب سينمائية للرقص» يتتبع ثقافة الرقص من خلال صور معاصرة لفناني الرقص ومواد أرشيفية من مانشستر، ويروي قصة الفرح والفقدان والهجرة والإيقاع والمقاومة. وفي الوقت نفسه، يستكشف فيلم «العدالة الشعرية» كيف يتحدث الفكر الأفريقي الشامل ومشهد الشعر في مانشستر عبر عقود.

وأضاف أديكويا: «الفكرة هي أننا سنخالف القاعدة السائدة في مهرجانات الأفلام، لأنه عندما نفكر في إنهاء الاستعمار، فإننا نفكر في كيفية إنشاء الهياكل لعزل المجتمعات واستبعادها».

لذا فكرنا في أن يركز مهرجاننا السينمائي بشكل أكبر على كيفية جعل الأفلام متاحة للجميع، وكيفية عرض القصص التي تستحق المشاهدة. وسنقدم على مدار اليوم أنشطة متنوعة، من معارض وعروض فنية، إلى مناقشات وجلسات أسئلة وأجوبة، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على أساليب المخرجين وورش العمل.

«لقد كنا نبحث عن الأدب والمفاهيم التي تثرينا وتمنحنا فهمًا لمن نحن حقًا. ومع دخول أعمال مفكرين مثل جون مبيتي إلى مجالنا، فقد شجعتنا حقًا على التفكير بشكل مختلف في مكانتنا في العالم وما نفعله».



حفاوة الاستقبال وعرض البرهان.. قراءة في الموقف الروسي

حاتم أيوب أبوالحسن

ملخص

حظي رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان باستقبال لافت من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في موسكو، خلال القمة الروسية الأفريقية الثالثة، في لقاء عكس اهتمام موسكو بتعزيز حضورها السياسي والاقتصادي في السودان وأفريقيا.

طرح البرهان مقترحات للتعاون الاستراتيجي، شملت إنشاء منطقة اقتصادية حرة على البحر الأحمر، وتخزين الوقود والقمح، والاستثمار في التعدين والذهب والنحاس، إلى جانب تطوير السكك الحديدية، أملاً في الحصول على دعم روسي سياسي واقتصادي وعسكري.

لكن بوتين ركز في حديثه عن الأزمة السودانية على ضرورة وقف العمليات العسكرية والتوصل إلى تسوية سياسية، دون تقديم التزام استراتيجي معلن بشأن المقترحات المتعلقة بالبحر الأحمر، في إشارة إلى أولوية إنهاء الحرب قبل توسيع التعاون.

يرى الكاتب أن موسكو تتحرك وفق حسابات المصالح والتوازنات الإقليمية والدولية، ولا تبدو مستعدة لمواجهة مفتوحة من أجل خيارات القيادة السودانية. ويخلص إلى أن الشراكة الاستراتيجية تتطلب سودانا مستقراً وموحداً، وأن البحر الأحمر يجب ألا يتحول إلى ورقة تفاوض لبقاء السلطة أو استمرار الحرب.

لم تكن حفاوة الاستقبال التي خصّ بها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الرؤساء والقادة الأفارقة المشاركين في القمة الروسية الأفريقية الثالثة في موسكو مجرد مراسم دبلوماسية عابرة، بل عكست اهتمام موسكو المتزايد بتوسيع حضورها السياسي والاقتصادي والاستراتيجي في القارة الأفريقية. وفي هذا السياق، حظي السودان باهتمام خاص تُرجم في اللقاء المباشر بين بوتين ورئيس مجلس السيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان في الثلاثين من أكتوبر 2026، وما حمله اللقاء من رسائل ومقترحات تتجاوز حدود العلاقات الثنائية التقليدية.



دخل البرهان موسكو حاملاً جملة من الطموحات السودانية، أبرزها تقديم البحر الأحمر بوصفه مدخلاً لشراكة استراتيجية مع روسيا، من خلال مقترح إنشاء منطقة اقتصادية حرة تتيح إقامة منشآت لتخزين الوقود والقمح، إلى جانب الاستثمار في قطاع التعدين، ولا سيما الذهب والنحاس، وتطوير البنية التحتية للسكك الحديدية. وتكشف هذه المقترحات بوضوح عن رغبة القيادة السودانية في توظيف الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية للبلاد لتعزيز الشراكة مع موسكو، والحصول على دعم سياسي وعسكري واقتصادي في ظل الحرب المستمرة.

لكن اللافت في اللقاء لم يكن ما عرضه البرهان بقدر ما تمثل في طبيعة الاستجابة الروسية. فقد رحب بوتين بتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية، وقدم خارطة طريق للتعاون في مجالات متعددة، وأبدى اهتماماً بمستقبل العلاقات الثنائية. غير أنه، عندما انتقل الحديث إلى الأزمة السودانية، ركز على ضرورة وقف العمليات العسكرية والانتقال إلى تسوية سياسية، مؤكداً أن روسيا تتابع تطورات الحرب ومستعدة لمناقشة سبل الإسهام في تطبيع الأوضاع.

وهنا تبرز دلالة سياسية تستحق التوقف عندها. فبوتين لم يمنح المقترحات السودانية المتعلقة بالبحر الأحمر التزاماً استراتيجياً معلناً، كما لم يرفضها، لكنه أعاد ترتيب الأولويات، واضعاً معالجة الأزمة السودانية وإنهاء الحرب في مقدمة الطريق نحو تحقيق أي استقرار أو تعاون طويل الأمد.

ويمكن قراءة هذا الموقف باعتباره مؤشراً إلى أن روسيا، رغم علاقاتها التاريخية ومصالحها المتنامية في السودان، لا تتعامل مع الأزمة السودانية بمعزل عن الحسابات الإقليمية والدولية المحيطة بها. فهي تدرك أن البحر الأحمر ليس مساحة جغرافية متاحة لترتيبات ثنائية فحسب، بل منطقة تتقاطع فيها مصالح قوى مؤثرة، تشمل السعودية ومصر وإسرائيل، إلى جانب الولايات المتحدة والقوى الأوروبية، فضلاً عن دول القرن الأفريقي المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن.

ومن ثم، فإن أي حضور روسي استراتيجي على الساحل السوداني لا يمكن فصله عن طبيعة العلاقات مع هذه الأطراف، ولا عن انعكاساته على أمن الملاحة والتوازنات العسكرية والتجارية في المنطقة. فموسكو لا تبحث عن موطئ قدم في السودان بمعزل عن كلفة هذا الحضور وتداعياته على علاقاتها مع القوى الأخرى.

وينبغي هنا الانتباه إلى أن روسيا، رغم خطابها السياسي الرافض للهيمنة الغربية والداعي إلى عالم متعدد الأقطاب، لا يعني بالضرورة أنها مستعدة لخوض مواجهة مفتوحة مع المجتمعين الإقليمي والدولي دفاعاً عن خيارات القيادة السودانية. فهي تتحرك وفق حسابات المصالح، وتوازن بين توسيع نفوذها والحفاظ على شبكة علاقاتها الدولية والإقليمية.

كما تقدم التجربة الروسية مع حلفائها السابقين في المنطقة درساً مهماً في فهم طبيعة السياسة الروسية. فقد ارتبطت موسكو بعلاقات استراتيجية مع أنظمة وقادة مثل معمر القذافي



وبشار الأسد وعلي عبد الله صالح، غير أن طبيعة هذه العلاقات ومآلاتها اختلفت من حالة إلى أخرى، وأظهرت أن التحالفات السياسية لا تعني بالضرورة التزاماً روسياً مفتوحاً بكل خيارات الحلفاء أو مصائرهم. فروسيا، في نهاية المطاف، تتعامل مع الدول والأنظمة من منظور مصالحها وقدرتها على حماية تلك المصالح.

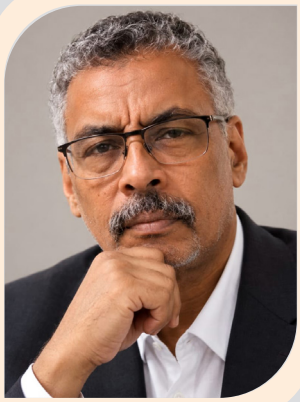
ومن هذه الزاوية، يمكن فهم طرح البرهان بشأن البحر الأحمر بوصفه ورقة سياسية مهمة في محاولة الحصول على دعم روسي، لكنه لا يمثل بالضرورة عرضاً كافياً لإقناع موسكو بالدخول في ترتيبات استراتيجية ذات تبعات إقليمية واسعة. فالسودان يحتاج إلى روسيا، لكن روسيا تحتاج أيضاً إلى دراسة موقع السودان ضمن معادلة إقليمية شديدة التعقيد.

والأهم أن موسكو تبدو معنية بمعرفة شكل الدولة السودانية المقبلة، ومدى استقرار مؤسساتها، وقدرتها على الالتزام بالاتفاقيات وحماية الاستثمارات والمصالح الاستراتيجية. فالشراكات الكبرى لا تُبنى على الوعود وحدها، ولا على العلاقات الشخصية بين القادة، وإنما على استقرار الدولة واستمرارية مؤسساتها.

لذلك، فإن قراءة لقاء البرهان وبوتين لا ينبغي أن تتوقف عند حفاوة الاستقبال أو التصريحات الدبلوماسية، ولا أن تعتبر تقديم المقترحات السودانية اختراقاً استراتيجياً تحقق بالفعل. فبين الطموح السوداني إلى إقامة شراكة روسية في البحر الأحمر، والحسابات الروسية المرتبطة بمصالحها في المنطقة، تمتد مساحة واسعة من التفاوض والاشتراطات والتوازنات.

والسؤال الحقيقي ليس ما إذا كانت روسيا ستقبل إقامة منطقة اقتصادية أو قاعدة لوجستية على البحر الأحمر، وإنما ما إذا كان السودان قادراً على تقديم نفسه دولة مستقرة وموحدة، تمتلك رؤية وطنية واضحة لإدارة موقعها الجيوسياسي، بعيداً عن تحويل مواردها وموانئها إلى أوراق تفاوض مرتبطة ببقاء السلطة أو استمرار الحرب.

فالبحر الأحمر أكبر من أن يكون ورقة في يد حاكم، وأهم من أن يتحول إلى ساحة لتصفية الحسابات الدولية. وتتمثل مصلحة السودان الحقيقية في أن يكون شريكاً في صناعة أمنه واستقراره، لا مجرد مساحة تتنافس عليها القوى الكبرى.



تفكيك الدولة العميقة.. وليس هدم الدولة السودانية

عادل يعقوب أحمد نور

ملخص

يرى الكاتب أن الأزمة السودانية لا تتعلق بمن ينتصر في الحرب أو من يحكم البلاد، وإنما بطبيعة الدولة التي ستنشأ بعدها، محذراً من إعادة إنتاج الدولة القديمة بوجوه وتحالفات جديدة.

يؤكد أن الدولة العميقة لا تقتصر على الحركة الإسلامية، رغم مسؤوليتها عن سياسة التمكين، بل تشمل شبكات المصالح والولاءات التي تغلغلت في مؤسسات الدولة واستمرت حتى بعد سقوط نظام البشير.

يشير إلى أن الأحزاب والنخب السياسية تتحمل جانباً من مسؤولية الأزمة، فيما أسهمت الحرب في توسيع اقتصاد المصالح المرتبط بالذهب والسلاح والتهريب، بما يهدد فرص بناء دولة مستقرة.

يشدد الكاتب على أن تفكيك الدولة العميقة لا يعني هدم مؤسسات الدولة أو تصفية العاملين فيها، وإنما تحريرها من التسييس والولاءات، وإعادة بنائها على أسس مهنية وقانونية، وصولاً إلى دولة المواطنة المتساوية وسيادة القانون.

تفكيك الدولة القديمة وإعادة تأسيس الدولة الوطنية.. معركة تتجاوز إسقاط الأنظمة وتغيير الحكام

لم يعد السؤال المركزي في الأزمة السودانية الراهنة هو: من ينتصر في الحرب، أو أي طرف يستطيع فرض سيطرته العسكرية على الأرض، وإنما: أي دولة ستبقى بعد أن تضع الحرب أوزارها؟ هل سنشهد ميلاد دولة وطنية جديدة، أم إعادة إنتاج الدولة القديمة بوجوه وتحالفات مختلفة؟

إن الحرب التي اندلعت في أبريل 2023 كشفت، بصورة غير مسبوقة، هشاشة الدولة السودانية وتآكل مؤسساتها، لكنها كشفت أيضًا عن حقيقة أكثر خطورة: أن الصراع لا يدور فقط بين قوتين عسكريتين، وإنما داخل بنية دولة تحولت، عبر عقود من الحكم، إلى شبكة متداخلة من المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية والأيديولوجية.

وهنا تبرز قضية الدولة العميقة، ليس باعتبارها مجرد بقايا نظام سياسي سقط، وإنما بوصفها بنية مصالح ونفوذ قادرة على التكيف مع المتغيرات، وإعادة إنتاج نفسها كلما تبدلت الحكومات والتحالفات.

ومن الخطأ اختزال الدولة العميقة في الحركة الإسلامية وحدها، على الرغم من مسؤوليتها التاريخية عن إعادة هندسة مؤسسات الدولة خلال ثلاثة عقود من حكم الإنقاذ. فالدولة العميقة، في معناها الأوسع، هي منظومة المصالح والامتيازات التي تنشأ داخل مؤسسات الحكم، وتعمل على حماية وجودها وإعادة إنتاج نفسها، بصرف النظر عن هوية الحاكم أو الشعارات التي يرفعها.

الدولة ليست غنيمة..

منذ الاستقلال، لم تنجح النخب السياسية السودانية في حسم العلاقة بين الدولة والحزب والمجتمع. ظلت الدولة، في معظم التجارب السياسية، أقرب إلى غنيمة تتقاسمها القوى المنتصرة، وليست مؤسسة وطنية مستقلة تقف على مسافة واحدة من المواطنين.

تبدلت الحكومات، وتعاقبت الانقلابات العسكرية، وتغيرت التحالفات السياسية، لكن ظلت علاقة السلطة بمؤسسات الدولة محكومة بمنطق السيطرة والولاء والتمكين.

لم تكن الخدمة المدنية بمنأى عن هذا الصراع، كما لم يكن الجيش والأجهزة الأمنية والاقتصاد الوطني بعيدًا عن التجاذبات السياسية.

ومع كل انتقال للسلطة، كانت النخب الجديدة تجد نفسها أمام إغراء استخدام مؤسسات الدولة لتثبيت نفوذها، بدلًا من العمل على بناء مؤسسات تحكمها الكفاءة والقوانين واللوائح.

وهكذا تراكمت داخل الدولة شبكات من المصالح والولاءات، أصبحت مع مرور الزمن أقوى من الحكومات التي أنشأتها أو استفادت منها.

لقد ظلت الدولة السودانية، في تجارب عديدة، أسيرة معادلة مختلة: من يصل إلى السلطة يسعى إلى السيطرة على مؤسساتها، ومن يفقدها يسعى إلى استعادتها، بينما يظل المواطن خارج معادلة صناعة القرار، إلا في لحظات التعبئة والانتخابات والانتفاضات الشعبية.

الحركة الإسلامية وإعادة هندسة الدولة

مثّلت تجربة نظام الإنقاذ منذ انقلاب يونيو 1989 مرحلة مفصلية في تاريخ الدولة السودانية.

لم تكتف الحركة الإسلامية بالاستيلاء على السلطة، بل عملت على إعادة تشكيل مؤسسات الدولة والمجتمع وفق مشروعها السياسي والتنظيمي.

كان التمكين أكثر من مجرد سياسة للتوظيف والإحلال الوظيفي؛ لقد كان مشروعًا لإعادة هندسة العلاقة بين التنظيم والدولة، بحيث تتداخل الولاءات الحزبية مع الوظيفة العامة، وتتقاطع المصالح الاقتصادية مع النفوذ الأمني والسياسي.

ومن خلال سياسات الإحلال الوظيفي والصالح العام، وإعادة تشكيل المؤسسات العسكرية والأمنية والاقتصادية، نشأت شبكة واسعة من المصالح والارتباطات التي جعلت التنظيم حاضرًا في مفاصل الدولة والمجتمع.

وبذلك تحولت مؤسسات يُفترض أن تكون ملكًا لجميع السودانيين إلى مساحات للنفوذ التنظيمي والسياسي.

لكن سقوط نظام البشير في أبريل 2019 لم يكن بالضرورة سقوطًا لهذه البنية.

لقد سقط رأس النظام، بينما ظلت أجزاء من شبكات المصالح والامتيازات قائمة، واستطاعت التكيف مع المتغيرات السياسية والأمنية.

وهنا تكمن إحدى الإشكاليات الكبرى التي واجهت الفترة الانتقالية: التعامل مع التغيير باعتباره عملية إحلال سياسي، بينما كانت المعركة الحقيقية تتطلب تفكيك بنية كاملة من المصالح والنفوذ، وإعادة تأسيس مؤسسات

الدولة على قواعد مهنية وقانونية مستقلة.

الأحزاب السياسية.. الوجه الآخر للأزمة

لكن هل يمكن تحميل الحركة الإسلامية وحدها مسؤولية أزمة الدولة السودانية؟

الإجابة، في تقديري، لا. فالأحزاب السياسية السودانية ليست خارج الأزمة، بل هي جزء من تاريخها ومن العوامل التي ساهمت في استمرارها.

منذ الاستقلال، لم تنجح الأحزاب التقليدية والحديثة، على اختلاف مرجعياتها الفكرية والسياسية، في بناء حياة حزبية مستقرة تقوم على المؤسسات والديمقراطية الداخلية وتجديد القيادات وإنتاج البرامج الوطنية.

ظلت قطاعات واسعة من الحياة الحزبية أسيرة الزعامات التاريخية والولاءات الطائفية والانقسامات الأيديولوجية والصراعات التنظيمية.

وفي كثير من الأحيان، تقدمت حسابات الوصول إلى السلطة والمحافظة على النفوذ على حساب بناء مشروع وطني يعالج جذور الأزمة السودانية.

المفارقة أن بعض الأحزاب والنخب السياسية لا تتحدث عن تغيير بنية الدولة إلا عندما تكون خارج السلطة، وعندما تقترب منها أو تصل إليها تنشغل بإدارة التوازنات السياسية والمحاصصات وتوزيع المواقع.

فالتغيير عند بعض القوى السياسية لم يتحول إلى مشروع وطني لإعادة بناء الدولة، وإنما ظل أحد مفاتيح الاستقطاب الجماهيري والوصول إلى السلطة.

كما أن التجارب الديمقراطية السابقة لم تنجح في ترسيخ تقاليد سياسية ومؤسسية تحمي النظام الديمقراطي من الانقلابات، أو تقدم نموذجًا مستقرًا لإدارة التنوع السوداني وتناقضاته.

ولا يعني ذلك مساواة جميع الأحزاب في المسؤولية أو تجاهل الفوارق بين تجاربها ومواقفها، وإنما يعني أن النقد الموضوعي لأزمة الدولة لا يكتمل بإدانة الأنظمة العسكرية وحدها، أو تحميل الحركة الإسلامية وحدها كل أوزار التاريخ السياسي السوداني.

إن النخب الحزبية مطالبة بمراجعة تجربتها، والاعتراف بأن أزمة الدولة ليست أزمة حكام فقط، وإنما أزمة ثقافة سياسية وممارسات مؤسسية ساهمت في إضعاف الدولة وتحويلها إلى ساحة للتنافس على الامتيازات.

فلا يمكن بناء دولة ديمقراطية حديثة بأحزاب لا تمارس الديمقراطية داخل مؤسساتها، ولا يمكن إنتاج مشروع وطني جامع من قوى سياسية تعجز عن تجاوز انقساماتها التاريخية ومصالحها التنظيمية.

الحرب واقتصاد المصالح

أعادت الحرب إنتاج هذه الأزمة بصورة أكثر تعقيدًا.

فمع انهيار أجزاء واسعة من الاقتصاد الرسمي، واتساع اقتصاد الحرب، أصبحت الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها الذهب، جزءًا من منظومة تمويل الصراع واستدامته.

ولم يعد الاقتصاد مجرد نشاط إنتاجي يخضع لسياسات الدولة، بل أصبح في بعض جوانبه مصدرًا للنفوذ العسكري والسياسي، وأداة لبناء شبكات مصالح عابرة للحدود.

لقد كشفت الحرب عن تعدد مراكز القوة الاقتصادية والعسكرية، وعن وجود مصالح لا تتطابق بالضرورة مع المصالح الوطنية أو مع مصالح المواطنين الذين يدفعون الثمن الأكبر للصراع.

وفي ظل هذه الظروف، لم تعد شبكات النفوذ مرتبطة بتنظيم سياسي واحد أو مؤسسة عسكرية واحدة.

هناك مصالح تتشكل حول السلاح والذهب والتجارة والتهريب والموارد العامة، وتستفيد من غياب المؤسسات والرقابة والمساءلة.

وهذا يعني أن اقتصاد الحرب قد يتحول إلى دولة موازية، لها مصادر تمويلها وشبكاتها وعلاقاتها الخارجية، ولا تجد مصلحة حقيقية في عودة الدولة إلى ممارسة سلطتها القانونية والاقتصادية بصورة طبيعية.

ومن هنا فإن إنهاء الحرب ضرورة وطنية، لكنه لا يكفي وحده لتحقيق السلام.

فالسلام الذي لا يصاحبه تفكيك اقتصاد الحرب، وإعادة إخضاع المؤسسات العسكرية والأمنية لسلطة الدولة والقانون، واستعادة السيطرة العامة على الموارد والثروات، قد يتحول إلى مجرد تسوية مؤقتة بين مراكز النفوذ نفسها.

تفكيك الدولة القديمة.. وليس هدم الدولة السودانية

هنا ينبغي التمييز بين مفهومين كثيرًا ما يجري الخلط بينهما: تفكيك الدولة القديمة،

وتفكيك الدولة السودانية.

نحن لا نحتاج إلى هدم مؤسسات الدولة، وإنما إلى تحريرها من شبكات المصالح والولاءات التي استحوذت عليها.

لا نحتاج إلى إضعاف الجيش، وإنما إلى إعادة بنائه على أسس مهنية وطنية، بعيدًا عن التسييس والأدلجة والولاءات الحزبية، بحيث يكون مؤسسة عسكرية واحدة خاضعة للدستور والسلطة المدنية والقانون.

ولا نحتاج إلى تصفية الخدمة المدنية، وإنما إلى استعادة استقلاليتها وكفاءتها، وضمان أن تكون الوظيفة العامة حقًا للمواطنين وليست مكافأة للولاء السياسي أو التنظيمي.

كما لا نحتاج إلى الانتقام من موظفي الدولة أو إقصاء الناس بسبب انتماءاتهم السياسية، وإنما إلى عدالة انتقالية ومساءلة قانونية فردية، تميز بين المسؤولية الجنائية والفساد واستغلال النفوذ من جهة، والمشاركة السياسية والانتماء التنظيمي من جهة أخرى.

إن تفكيك الدولة العميقة لا يتحقق بتغيير الأشخاص وحدهم، وإنما بإزالة الشروط التي تسمح بإعادة إنتاجها.

وهذا يتطلب إصلاحًا مؤسسيًا شاملًا يشمل القضاء والشرطة والأجهزة الأمنية والجيش والخدمة المدنية والمؤسسات الاقتصادية، ويضمن استقلالها عن الأحزاب والتنظيمات ومراكز النفوذ.

المشروع الوطني.. المخرج من الحلقة المفرغة

إن أخطر ما تواجهه السودان اليوم ليس فقط غياب سلطة سياسية مستقرة، وإنما غياب مشروع وطني متفق عليه يحدد طبيعة الدولة التي نريد بناءها.

لقد ظلت النخب السياسية تتجادل حول من يحكم، بينما لم تحسم بصورة جادة سؤال: كيف نحكم؟ وما طبيعة الدولة التي نريدها؟ وما الأسس التي تنظم العلاقة بين السلطة والمجتمع؟

نحن بحاجة إلى عقد اجتماعي جديد، يؤسس لدولة المواطنة المتساوية، وسيادة القانون، واستقلال القضاء، والفصل بين السلطات، والعدالة في توزيع الثروة والسلطة.

دولة لا تحتكر فيها جماعة أو قبيلة أو إقليم أو مؤسسة عسكرية حق تعريف الوطن أو احتكار مستقبله.

لكن مثل هذا المشروع لا يمكن أن يولد من تفاهمات النخب وحدها، ولا من اتفاقات تقاسم السلطة والمحاصصات السياسية.

إنه يحتاج إلى قاعدة اجتماعية واسعة تؤمن به وتدافع عنه، وإلى مؤسسات سياسية ومدنية قادرة على التعبير عن مصالح المجتمع، وإلى قيادة تمتلك الرؤية والقدرة على بناء تحالف وطني يتجاوز الاستقطاب التاريخي.

كما يحتاج إلى إعادة تأسيس الحياة الحزبية نفسها، بحيث تتحول الأحزاب من كيانات تتنافس على اقتسام السلطة إلى مؤسسات تنتج الأفكار والبرامج وتعد القيادات وتقبل التداول الديمقراطي والمحاسبة.

فالمشروع الوطني ليس وثيقة سياسية توقعها القوى المتنافسة ثم تتركها حبيسة الأدراج، وإنما رؤية مشتركة لطبيعة الدولة والمجتمع والعلاقة بينهما، تتجسد في المؤسسات والقوانين والممارسات اليومية.

الخاتمة: معركة تأسيس الدولة

ربما تكون الحرب الراهنة، بكل ما حملته من مآس ودمار ونزوح وفقدان، قد وضعت السودان أمام لحظة تاريخية فاصلة.

إما أن تتحول هذه اللحظة إلى مدخل لتفكيك إرث الدولة القديمة وإعادة تأسيس الدولة الوطنية، أو أن تنتهي الحرب إلى تسوية تعيد توزيع السلطة بين مراكز النفوذ نفسها، مع تغيير بعض الوجوه والشعارات.

إن المشكلة ليست فقط في من يحكم السودان، وإنما في طبيعة الدولة التي يحكمها، وفي الثقافة السياسية التي تنظم علاقة الحاكم بالمؤسسات والمواطنين.

فالدولة التي تتحول إلى غنيمة ستظل تنتج الحروب والانقلابات والصراعات، مهما تبدلت الحكومات وتغيرت التحالفات.

أما الدولة التي تقوم على المواطنة والمؤسسات والقانون، فلا تحتاج إلى حاكم منقذ، ولا إلى تنظيم يحتكر الحقيقة، ولا إلى جيش ينافس المجتمع على سلطته.

إن معركة السودان الحقيقية ليست معركة استبدال حاكم بحاكم، ولا حزب بحزب، ولا جماعة بأخرى، وإنما معركة الانتقال من دولة الامتيازات إلى دولة المواطنة.

فالسودان لا يحتاج إلى نخب جديدة ترث الدولة القديمة، وإنما إلى مشروع وطني يؤسس لدولة جديدة لا تكون ملكًا لأحد، وإنما وطنًا يتساوى فيه الجميع.



هلوسةُ تعضُّ البال في عصبِ اليقين

خـالد عمـر

كَبُرت أشجارُ حُزنِك، والغَبينةُ أزهرَتْ
الغماماتُ البريئةُ انكسرَتْ رذاذًا طائشًا
لم يُنعِش الحُلمَ ولم
يُلقِ عزاءً على النِّسيان إذ
فَلَتَتْ دون مَرصَده، اقتعدت بهِ - في ذِمّةِ اليأس
الذكرياتُ الحائرةُ
لكنَّ القصائدَ
عندما عادت عصافيرُ الخريفِ
إلى بُستانِك المرِّ في أرضِ عُزلَتِك الشَّهيدةِ،
أجْهشَتْ بجراحِها
وأشرَعَتْ إيقاعَها الوحشيَّ في موجِ الضُّحى،
شَهرَتْ في وجهِ الطَّبيعةِ حدْسَها النَّفاذَ
وارتَعَدَتْ،
نظرت عميقًا في عيونِ الخوفِ
وأطفأتْ في متْنِها الرَّمليِّ خيطَ الشَّك لمّا سَرَى
في مَدِّهِ السِّرِّيِّ مَجَّانُ الظُّنونِ وسِحْرُ المعاني
المُفتَرى
صارَتْ إلى حَجَرٍ بدائيٍّ من بناتِ الثلْجِ
ذَوَّب روحَه طوعًا في مياهِ الافتراض ثمَّ تبخَّرَ
وأنت تطمَعُ - مثل صُوفيٍّ ضَرير - أنْ ترَى
في أحلكِ الظُّلماتِ شيئًا مجازيًّا جميلًا قافزًا
فوقَ التَّضاد
ويلمعُ في سِخامِ الوقتِ حولَ مظاهِرِ المعنى
يشِعُّ في شمْعِ الهدوءِ، في طبقاتِهِ الكُبرَى
وفي هَفَواتِهِ لدى عفويَّةِ التَّفكير
إذ يتمثَّل الأشياءَ في خَطَراتِها
من بينِ ذاكرةِ الرَّمادِ والأمنياتِ الضَّائعةِ
يشِعُّ، يلمَعُ
في وطأةِ اللَّيلِ الثَّقيلِ إذا سَجَى
وفي الأعاجيبِ الجَّريئةِ في كُلِّ حالٍ نادرٍ
كاندثارِ الأرضِ (في علیائِها) وبخِفَّةٍ
كما لو أنَّها عرشُ أحلامِ الصبايا الأولي
مُسنِدًا على أرياشِ سَلوَى واحتمالاتِ انتهاءٍ
فائقٍ كالسَّهو
أو كاللَّهوِ في «غزل البنات» يَفيضُ على ذَوقِ
البراءَةِ

ثُمَّ يفنَى إذ يفيض،
ولرُبما لو أخرجَتْ أثقالَها، انصَرَعَتْ هكذا
هلكًا صريحًا قائمًا في الأصلِ
في عَبَثِ الحروب الدائِرة
هي - بالمناسبة - لا تملّ
وليس أخزَى ما تُكابِد في دوَرانِها من عِلَّةٍ
سِوَى حُرّاسِها
هي لا تمَلُّ فلو يشاءُ سيلمعُ في ثرًى يتخَرَّج
مُطفأً
عن سهوِها في اللّيلِ عن أوطارِها
فهي أرضٌ تُبطِئُ في تسكُّعِها السَّرمديّ
حولَ غائبةِ الشّموس كما لو أنّهُ فَرْضُ
الحضورِ الكوكبيِّ، كأنّهُ ميراثها
ما علينا
فأنت تطمعُ مُوقِنًا يا صاحبي أنْ تَرَى
في كُلِّ قتامَةٍ برقًا
في كُلِّ متاهَةٍ أرضًا
وفي أكُفِّ الذُّلِّ وردًا، كثيرًا أحمرا
وليكُنْ لكَ ما طَمِعتَ وما زَعُمْتَ
فهل اكتفيتَ بما رأيتَ؟
وهل تكتفي إذّاك بعاقبةِ اللّا جُناحَ على
الجنون
إذا تقبَّل ما جَرَى؟
كَبُرت أشجارُ حُزنِك،
هاهُوَ اليأسُ بحاجبيهِ الأبيضينِ، عند ظِلالِها
يَتنَسَّكُ ذاهلًا، يرجو لو أنَّهُ، قد يُخبِر البنتَ التي
راحَتْ تعُبُّ الماءَ من نَهْرِ الخيالِ وتسقي زهرَ
إخوتِها،
وتسقى على مرأى عيونِ القلبِ أفراخَ طيرٍ في
الجوارِ
بأنّها أبدًا -
ولو فُتِحَتْ ألفُ نافذةٍ على غَدِها
ولو حَطَّتْ فراشاتُ الخيالِ جميعُها في مزهَرِ
الرؤيا لديها -
ستَبقَى - ولو عافَتْ متْحَفَ الألوانِ عبرَ
دُخانِ وحْدَتِها - سجينةَ لحظةٍ حرَّى كشَرنقَةٍ



من الأشواقِ ومَحْضَ بدايةٍ لحُلمِ فتاةٍ لم تزَلْ
على بوابةِ الأيامِ تقرأ كفَّها لتعرفَ إسمَها
واسمَ غاصِبها وتخرجُ عن سِمات الإسمِ ظافرةً
بدمعتها الحقيقية، كي تبكى لأولِ مرَّةٍ بحُرقتها
الصحيحةِ، كُلَّما تبكى، ثم تبقى ملءَ منفاها
وروح الأرضِ باكيةٌ فحسب.
فرُبَّ دمعةٍ خارجِ الإسم: لمعةٍ داخل الجسم
تُذيب العازلَ الشفافَ عند مفارقِ الضِّدين.
كَبُرت أشجارُ حُزنِكَ
وأكاد أسمَعُ نَتْحَها في اللَّيلِ وهي صامتةٌ
لكنَّني المأخوذُ بالضِّيقِ الذى يتصيَّد الإصغاءَ
ويملأ الآفاقَ من حَولي حنينًا خاثِرًا، مَراثيَ
خائبات
وخُطبًا في الأقلِّ أمضّ وأضجرا
فأسمعُ صوتَ إسمي
يُطوِّقنى بكلتا موجتَيه مُحزّماً ومُلزّما
وكالهاخوف يغمُرني بالبُكاءِ وبالصَّدى
بهَلوَسَةٍ تعضُّ البالَ في عَصَبِ اليَقِين:
إسمٌ يأكلُ بعضَه الرّسمُ
رسمٌ يأكلُ بعضَه الإسمُ
وفي الأمرَين ظَنٌّ فالتٌ
من أنَّ بعْض الظَّنِّ إثْمُ
وأن بعد الظنِّ حسمُ
يمُرُّ على بدني ويُرهِقهُ
على شجني يُغيِّرُ لونَهُ
على قلبي وينقُصُهُ من أطرافِه
ويَعصرَهُ، يَسرى في الأنا مِنى
ويُبْرحنى غمًّا ووَسوَسَةً
فأسمعُ صرخةَ الحُبِّ كاملةً
وأسمعُ حشرجاتِ الصَّمتِ في الخَرَسِ الصَّميمِ
أسمعُ هَسّةَ الفرحِ المُهلهلِ في رئةِ المُغنِّي
وقد تكلَّسَ واهترَى
ثمَّ انبرَى وهمًا أكيدًا بهمهماتِ الحُزنِ في
النَّفَسِ الطَّويل على حَوافِّ القولِ وفي جدار
الحنْجَرة
أسمعُ صوتَ إسمي في استغاثتِه اللَّحُوحَةِ
بالنداءاتِ التى سكتت وانتهت إلى حسَّ الرّجاءِ
تَلومهُ ويَلومها
فتنفجرُ استغاثاتٌ وأسماءٌ وأسئلةٌ تُكذِّب
مَسْمَعي
وفي صدرى دويُّ انفجاراتٍ وصلصَلةُ كراتِ
حديد
يرجِّنى رجًا كرؤيةَ صاحبٍ فردٍ
على عينِ صاحبِهِ انقَتَل
ثم يتركنَي كغصْنِ مآتةٍ يتأرجحُ في الهَباء
وكُلَّما هبَّتْ رياحٌ، أقول: انظروا
إتجاه الرياحِ اتجاهُ مُعاكِسُ لم يزل،!!!!
يُعلِّقني
كخِرقَةِ جاهٍ مُطفئٍ في ذاتِه
وقد تَزلْزَلَ فجأةً بالذُّلِّ في أُفقِ الرِّحابِ الحُرِّ،
في هذا الفناءِ المُعْتَزَل
خِرقَة جاهٍ تلوح بأنَّ السيادةَ غيمةٌ حُبْلى
ورُبَّما هَطَلَتْ
لكنَّها - كيومٍ غدٍ - مهما استدَقَّتْ هُطولًا
تظلُّ غمامةً حُبْلى وتهطلُ، لكنْ
لا تَصل.
وي كأنِّى انتباهٌ في غيابةِ جُبِّ
وأنَّ الحياةَ عليَّ انضرابُ مَثَل
فتبدو الحياةُ بلادًا بعيدةً، يُقَرِّبُها إليَّ السؤالُ
بِهَلْ
فهل في البلادِ ادّعاءٌ صَريحٌ يُسمى المتاهةَ
بيتَ الأملْ؟!!
كَبُرَتْ أشجارُ حُزنكَ
والغبينةُ أزهرَتْ
وقال الوقتُ قولتَهُ
لكنَّ عزمَ الشِّعرِ... في النَّاس اضمحلَّ.



ضحى الجمعة

علياء قاسم حمودة

ملخص

تستعيد الكاتبة ذكريات صباح الجمعة في حوش النساء، حين كانت «نورة» تغسل الملابس يدويًا، وسط أصوات الماء ورائحة التراب المبتل ودندنتها بالأغاني القديمة.

كان غسل الملابس طقسًا يوميًا مليئًا بالحياة والتفاصيل؛ تتخلله الأحاديث والضحكات، قبل أن تتولى الشمس والهواء مهمة تجفيف الثياب على حبل الغسيل.

مع دخول الغسالة والأجهزة الحديثة، أصبح الغسيل أسرع وأسهل، لكن الوقت الذي وفرته الآلات لم يمنح الأسرة مزيدًا من الهدوء أو التواصل، بل انشغل الجميع بسباق يومي جديد.

من منظور حبل الغسيل، الذي يروي الحكاية، لم تختفِ الملابس ولا حركة البيت، لكن غابت الألفة والضحكات والتفاصيل الصغيرة التي كانت تمنح صباح الجمعة دفئه، فأصبح أهل البيت موجودين بأجسادهم، لكنهم لم يعودوا حاضرين كما كانوا.

وجدتُ في هذا المكان لا أعلم منذ متى، ممدودًا بين نقطتين على طرفي حوش النساء، مشدودًا إلى جدار من هنا، وجذع شجرةٍ من هناك، معلّقًا في الفراغ. أرى الحياة مفرودةً أمامي، لا يفوتني من تفاصيلها شيء.

ضحى الجمعة كان أحبَّ أوقاتي وأكثرها امتلاءً بالجلبة المحببة. يبدأ بأن تفتح «نورة» حنفية المياه القائمة وسط الحوش، فيندفع الماء عبر الخرطوش الممتد طويلًا، وبفوهته ترش التراب الظامئ بزخاتٍ خفيفةٍ منثورة. ما إن يلامس الماء سطحها حتى تصدر فحيحًا خافتًا، فتعبق رائحة ساحرة وزكية، منعشة تملأ الأجواء. يستحيل لون التراب الباهت إلى بنيٍّ داكن ينبض بالحياة، مشكّلًا قطراتٍ صغيرةً مصقّولةً تعكس ملامح السماء الصافية.

بعدها تدور بالخرطوش على شجرة الليمون وما جاورها، تسقيها، ثم تمضي إلى الزير فتملؤه حتى حافته. حينها تبدأ مهمتها التي أحفظ إيقاعها.

تحضر جردلًا من الصفيح مملوءًا بالماء، ومِغرفًا، ثم تدفع البنبر إليّ جوار السرير الحديد، وتفرش فوقه حاجزًا من النايلون الأبيض، يحول دون أن يترك الصدأ أثره على الثياب، وتسند الطشت على إطار سيارةٍ قديم (لستك). أسمع طرقعة استقراره من بعيد. تلقي نظرةً سريعةً حولها، مطمئنةً إلى ترتيباتها، ثم تتوهط البنبر، تمضغ علكتها، وتدندن بأغنيةٍ قديمة لا تحفظ كلماتها جيدًا، تموجها كيفما اتفق ولا تُبقي إلا على اللحن، بينما تتناوب يداها على الماء والصابون والثياب.

فلا تكاد ترفع قطعةً حتى تغمر أخرى. تعلو رغوة الصابون كغلالةٍ بيضاء. يتعكر الماء شيئًا فشيئًا، فتميل بالطشت لتفرغ ماءه التالف في إناءٍ إلى يسارها، تعود فتملأه من جديد بماءٍ نظيف. تكرر ذلك عدة مرات، ثم تزن المبيّض بمهارةٍ في دورته الأخيرة.

تخرج الثياب من بين يديها أخفَّ مما دخلت وأنظف، تتجه نحوي، وتمسح عني الغبار بطرف ثوبها، كأنها تعتذر عن أسبوعٍ تركتني فيه فارغًا. تنقع المشابك، تجففها. تبدأ بنشر الغسيل كما اعتادت دائمًا بالملابس البيضاء أولًا، ثم الملونة، ثم الملاءات، وتترك بين كل قطعةٍ وأخرى مسافةً تكفي لمرور الهواء.

أمتلئ حاملاً ما شغل يديها نصف نهار. يعرض الهواء مشاركته، فيرفع الملاءات ويخفضها، ثم يعيدها إليّ، وبمساعدة الشمس أهدهدها حتى تجف. تتساقط من أطرافها قطراتٌ قليلةٌ نجت من العصر، راسمةً على الرمل تحتي خطًّا رفيعًا من البلل، لا تلبث أن تشربه الأرض.

يمر نسيم الظهيرة عبري، فأمنح من يمر بجواري انتعاش الصابون، ورذاذًا لطيفًا.

تغسل نورة يديها، وتسند الطشت إلى الحائط، يهبط على البيت صمتٌ أليف؛ لعله الرضا بأن كل شيءٍ أصبح مرتبًا في مكانه.

تجلس نورة إلى شأنها ساكنةً عند هدأة الظهيرة.

يومًا ما...

حلَّ بالبيت وافدٌ جديد.

آلةٌ بيضاء، وُضعت في ركن الحمام، قيل يومها إن الحياة ستصبح أيسر. أعقبتها أجهزةٌ أخرى كثيرة مساعدة.

فرحتُ معهم.

ظننتُ أن الوقت الذي ستوفره الآلات سيسعدهم، سيجلسون أكثر تحت الظل، ويطول حديثهم، يجدون متسعًا دون أن يكدر صفوهم رهق.

صار الغسيل يومها يتم بعيدًا عني، داخل صندوقها المغلق، لا يصلني منه إلا أزيزٌ مكتوم، ثم تخرج الثياب منه شبه جافة. تؤدي عملها كما ينبغي، كما أصبح الغسيل مهمة الجميع، ليس نورة وحدها، إلا أن شيئًا غريبًا كان قد تغيّر.

فالوقت ما عاد يتسع لشيء، وما توفر منه امتلأ بسباقٍ آخر لا نهاية له. أراهم عندما يأتون إليّ، يعلّقون الثياب بأيدٍ مستعجلة، كأنها مهمة لا تستحق التوقف، ولا تستدعي حتى رفع الرؤوس لتفقد صفاء السماء إن كان ينبئ بغبارٍ أم لا. وأصبح نادرًا ما تتوقف إحداهن لتعدل طرَف ثوب، أو تدندن وهي تعيد نشر قطعةٍ أسقطها الهواء. ونادرًا ما يتقاطعون غدوًا ورواحًا.

هم هنا...

وليسوا هنا.

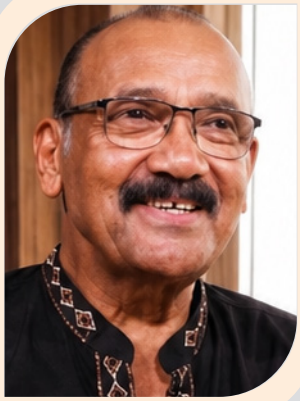
الضحكات، أحاديثهم، وطرقعات الطشت كانت قديمًا نشرة أحوال البيت الصباحية، أما اليوم، فقد بات يلزمني أن أُرخي السمع، بكل فتلاتي المشدودة، لأتبين إن كانوا ما يزالون بالداخل.

ما زالت الثياب تأتي، وتملؤني، إلا أن ذلك الهدوء المطمئن، الذي كان يهبط بعد أن تعلّق نورة آخر قطعةٍ مغسولة، ما عاد يزورنا إلا أحيانًا، كطيف.

التوقيع:
حبل غسيل

الاتجاه الخامس

أيام... القيامة؟؟؟



د. كمال الشريف

ملخص

يتناول الكاتب التداعيات المدمرة لهجمات المسيّرات على محطات الكهرباء والبنية التحتية في السودان، وما تسببه من شلل للحياة اليومية وتبديد لآمال المواطنين ومشروعاتهم، وسط استمرار الحرب وتراجع الخدمات الأساسية.

يتساءل عن مصداقية اتهامات الحكومة لدول عدة، بينها إثيوبيا وليبيا والإمارات وتشاد، بدعم قوات الدعم السريع، وإطلاق المسيّرات من أراضيها، في ظل غياب مواقف دولية معلنة تؤكد هذه الاتهامات أو تدين التدخلات المزعومة.

ينتقد الكاتب غياب ردود الفعل الدولية تجاه اتهامات الحكومة، وكذلك تجاه تحركات قوى المعارضة، وعلى رأسها تحالف «صمود»، الذي يسعى إلى حشد مواقف دولية ضد الحكومة وتحميلها مسؤولية الانقلاب على الديمقراطية واندلاع الحرب.

يطرح تساؤلات بشأن تجاهل المجتمع الدولي للأزمة السودانية، محذراً من أن استمرار الصمت قد يقود إلى مزيد من تدمير البلاد وتقسيمها ونهب ثرواتها، ومشبهاً ما يعيشه السودانيون بأيام القيامة.

المسيرات في السودان تقضي على الأخضر واليابس.

والمقصود هنا الكهرباء، وطبعاً الكهرباء هي نعمة في حياة البشرية، تخدم كل الحياة، وحتى نفسيات الناس وتحركاتهم وآمالهم ومشاريعهم وأحلامهم، كلها تتحكم فيها الكهرباء.

وعندما تعطل مسيّرة كل هذه الآمال والأحلام، يبقى الحديث حراً وآخر مختلفاً عن هذه الحرب التي تقتل الآمال والأحلام.

والحكومة القاعدة في الخرطوم بالنهار وبورتسودان بالليل، لا تعرف شيئاً غير أنها تصرّح بأن المسيرات تأتي من إثيوبيا وتصل إلى كل أنحاء السودان، حتى أقصى شمال السودان، الدبة...

ولكنك تقف وتحتار، هناك دول جوار مختلفة تتهمها الحكومة بتاعت بورتسودان والخرطوم معاً بأنها تدعم المليشيا بالأسلحة وبالسيارات، بدأت من ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى وجنوب السودان والإمارات وحتى كولومبيا.

وحتى الآن لم نجد دولة أو منظمة أو هيئة دولية أو إقليمية أو دولة كبرى تمتلك أقماراً صناعية، وتمتلك متابعات ومخابرات على مستوى محترفين، أكدت اتهامات الحكومة بأن ليبيا تدعم المليشيا، وأن الإمارات تدعم المليشيا، وصولاً إلى إثيوبيا التي تنطلق منها المسيرات لقصف وتدمير البنية التحتية، وتدمّر حياة الناس في السودان.

والسؤال الذي يحيرك هنا:

هل كل آليات المراقبة الفضائية الدولية والمخابرات الدولية والمنظمات التي تهتم بالأمن والسلامة الدولية لا تعرف هذا التدخل الأجنبي الخطير في السودان، ولم تصدر حتى بيان إدانة بالاسم أو حتى بالرمز؟

الأمر هو يدعو للحيرة، هل نحن دولة أصبحت لتجارب أسلحة مختلفة، من التاتشر وصولاً للمسيّرة، ومروراً بتجارب الأدوية، وأخذ الأغنام والجمال للتهجين، وأخذ السمسم والصمغ للزراعة خارجاً؟

هل نحن دولة وشعب العالم نسي أن يهتم بحقوق وواجبات؟

وتراجع أنت من يستقبل البرهان، وإلى أي الدول سافر ليعرض المشكل السوداني، وليؤكد لزعماء العالم بالأدلة أن إثيوبيا مثلاً تنطلق من أراضيها مسيّرات لتدمر بنيات السودان؟

هنا علينا بالصمت.

ولكنك أيضاً تراجع حول تحركات المعارضة السودانية وأفخمها صمود في كل أنحاء المعمورة،



ومقابلة شخصيات ومنظمات ودول على مستوى أرصفة النظام الدولي، وكلها لم ينتج منها موقف صارم تجاه الحكومة التي تتحارب منذ 4 سنوات مع مليشيا كونتها هي واختلفت معها، وحرقت معها الحرث والنسل، وهذا عيان بيان.

وصمود تنقل هذا للعالم بمنتهى الشفافية، كما يقولون.

كل هذه التحركات من صمود، وكل الاتهامات من الحكومة لإثيوبيا وغيرها بدعم المليشيا، حتى الآن لم نسمع أو نرَ أو نشعر بردة فعل دولية تجاه ما يحدث من اتهامات الحكومة لدول بدعم المليشيا، ومن تجاوبات العالم مع تحركات صمود بأن الحكومة الحالية انقلبت على الديمقراطية وتسببت في الحرب.

السؤال الأكبر:

متى تتحرك قوى العالم تجاه اتهامات الحكومة أو تجاه تحركات صمود في كل أنحاء العالم؟

الأمر يحيرك، كمتابع للأمر، ويحير المواطنين المتهالكين في الداخل.

هل ينتظر العالم إلى حرق السودان أو تقسيم السودان أو نهب ثروات السودان، كما يقولون؟

هل نحن دولة وشعب غير مرغوب فيهم؟

هل كان أمر يستمر في الخفاء، وفجأة تدور حرب ضروس، وينتهي أمر حكومتنا بتجربة مثل سوريا أو قطاع غزة؟؟؟؟؟!!!

وهل نعيش تجربة أيام القيامة في السودان؟؟؟؟



أورنيـــك وتلاتـــة دمـــغ

السر السيد

ملخص

يستعيد الكاتب سيرة الكاتب والمخرج المسرحي السوداني ذو الفقار حسن عدلان، الذي رحل في حادث حركة يوم 4 نوفمبر 2016، مشيراً إلى حضوره الفني والإنساني وبصمته في المسرح والدراما السودانية.

وُلد عدلان في عطبرة عام 1953، وتخرج في جامعة القاهرة فرع الخرطوم عام 1976، وعمل بهيئة السكة الحديد حتى تقاعده عام 2013، إلى جانب نشاطه الفني والثقافي في ولاية نهر النيل.

قدم خلال مسيرته 26 نصاً مسرحياً، فضلاً عن أعمال إذاعية وتلفزيونية، وشارك بالتأليف والإخراج في الدورات المدرسية والمهرجانات المحلية والعربية، وحصدت أعماله جوائز وتكريمات متعددة.

شير الكاتب إلى تميز تجربته بالمزج بين الفصحى والعامية، والحوار القصير والسخرية في تناول القضايا الاجتماعية والسياسية، كما أسهم في اكتشاف وتقديم عدد من الممثلين عبر الفرق المسرحية التي أسسها في الدامر وعطبرة.

قبل عشرة سنوات، وفي حادث حركة أليم بتاريخ 4 نوفمبر 2016، غادرنا إلى دار البقاء الكاتب والمخرج المسرحي السوداني ذو الفقار حسن عدلان، ولكن ذكراه ظلت حاضرة، ولا يزال لاسمه رنين، ولم يكن هذا بسبب تميز وتنوع نصوصه المسرحية والتلفزيونية والإذاعية فقط، وإنما أيضًا بسبب ما تركه من سيرة عطرة، وضحكات مجللة، وحضور فاعل في الشأن العام.

في هذه المقالة التوثيقية غير الشافية، أشير إلى أن كاتبنا، كما ذكر في رسالة لا تزال بحوزتي، أنه تشرب المسرح من والده المسرحي حسن عدلان وقت أن كان مساعدًا بجبيت في مدرسة المشاة ضمن فرقة التمثيل والموسيقى في الستينيات بجبيت، برئاسة الملازم أول وقتها – عاكف يس خاطر. ولكن بداياته الفعلية كانت في سبعينيات القرن الماضي؛ وظل فاعلًا في الحقل المسرحي والدرامي مؤلفًا ومخرجًا حتى وفاته.

ولد كاتبنا في مدينة عطبرة في العام 1953، ونال ليسانس الآداب من جامعة القاهرة فرع الخرطوم 1976؛ وعمل بالسكة الحديد وتدرج في وظائفها إلى أن تقاعد بالمعاش في العام 2013.

في خلال مسيرته بالسكة الحديد شغل بعض المناصب القيادية ونال العديد من الدورات، كما عمل مدربًا في بعض المجالات. وفي خلال مسيرته الفنية شارك مؤلفًا ومخرجًا في الدورات المدرسية، بل كان نجمها، وكذلك في المهرجانات المسرحية المحلية والعربية كمهرجان القاهرة الدولي للمسرح التجريبي ومهرجان بغداد المسرحي، وفازت أعماله بالعديد من الجوائز، كما تم تكريمه في أكثر من محفل ومن أكثر من جهة؛ كما أنه شغل العديد من المناصب، كمنصب رئيس اتحاد المهن الموسيقية بولاية نهر النيل، ومنصب رئيس مجلس الثقافة ورئيس لجنة النصوص الدرامية والمشاهدة بهيئة إذاعة وتلفزيون الولاية وغيرها.

على صعيد التأليف؛ كتب عدد (26) مسرحية ما بين القصيرة والطويلة، إضافة إلى عدد من المسلسلات والسلسلات والأفلام والتمثيليات التلفزيونية والإذاعية.

إن كاتبنا، والذي بدأ حياته الفنية عازف عود وعازف كمان؛ تميز بغزارة الإنتاج والاستمرارية؛ وتميزت أعماله بأنها كانت موضوعًا لمخرجين آخرين يأتي في مقدمتهم المخرج قاسم أبو زيد، كما في مسرحيات (البير؛ والناس الركبو الطرورة وقبة النار؛ وإمبراطورية الجداد)، وتميزت بأن الكثير منها عرض خارج مدينة عطبرة؛ وتميزت بأن بعضها قدم ضمن مشاريع التخرج كما في كلية الموسيقى والدراما، كما في مسرحيات (القطر/ البير/ بيان للحضرة في الزمن الضائع/ خرج ولم يعد/ السادة يأتون علي التوالي/ حضرة لعرس الريح ود أصول/ البلدوزر/ واحتفالية للفرح بين الرصاص والمطر)؛ وتميزت بأنها تقارب موضوعات اجتماعية وسياسية بأسلوب ساخر يقترب من تخوم مسرح العبث؛ كان هذا على مستوى الشخصيات، والتي في الغالب تكون بلا أسماء كما في مسرحية خرج ولم يعد، أو على مستوى الموضوعات كما في مسرحية البير (أربعة رجال وحبل).

تكملة لهذه الأفكار أشير إلى أن هناك ميزة أساسية في هذه النصوص تتمثل فيما يمكن وصفه بقصر جمل الحوار، فنصوصه في الغالب لا تبنى على حوارات طويلة، وأنها في الكثير من الأحيان تمزج بين اللغة الفصيحة وعامية المدن، كما تتأسس لإيقاع يشي بالتحكم في بناء العرض، خاصة حركة الشخصيات، وقد يعود هذا إلى أن ذا الفقار ينتمي إلى ما أسميه (المؤلف المخرج)؛ ولم لا وقد أخرج ذو الفقار الكثير من أعماله المسرحية والإذاعية والتلفزيونية؛ وأشير كذلك إلى أن بعض هذه النصوص مفقود الآن، وإن كنا نواصل البحث عنها.

في ختام هذه المقالة التوثيقية غير الشافية، أقدم مسردًا لنصوصه المسرحية والإذاعية والتلفزيونية.

أولًا: مسرد النصوص المسرحية:

1. مسرحية أورنيك و3 دمغ «ثلاثة فصول».
2. مسرحية القربة المقدودة «فصلين».
3. مسرحية القطر.
4. مسرحية السقوط خارج اللوحة، تأليف مشترك مع الأستاذ عبد اللطيف الرشيد.
5. مسرحية إمبراطورية الجداد.
6. مسرحية الناس الركبوا الطرورة.
7. مسرحية أربعة رجال وحبل.
8. مسرحية السادة يأتون علي التوالي.
9. مسرحية بيان للحضرة في الزمن الضائع.
10. مسرحية البلدوزر.
11. مسرحية خرج ولم يعد.
12. مسرحية قبة النار.

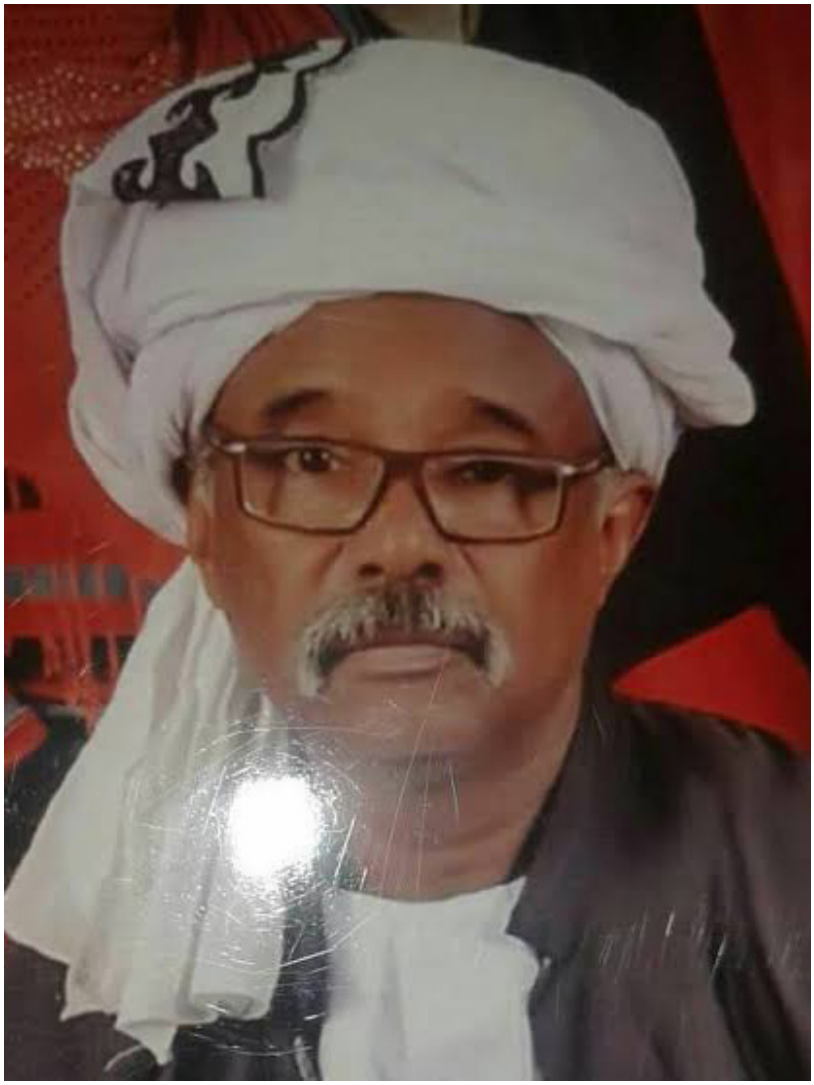
13. مسرحية معرض علي جدار النص المختار.
14. مسرحية مساجين زمن العولمة.
15. مسرحية أهل البلد القرية.
16. مسرحية الشهداء يصعدون علي ضو القمر.
17. مسرحية عندما لا تنتهى مراسم الدفن.
18. مسرحية سكة علي ظهر النهر.
19. مسرحية سؤال البلد.
20. مسرحية عطية المنشية.
21. مسرحية إقامة مؤقتة لحلم العودة والصدى.
22. مسرحية حضرة لعرس الريح ود أصول «فرجة مسرحية».
23. مسرحية احتفالية للفرح بين الرصاص والمطر.
24. مسرحية دائرة الحق والطق الأهلية.
25. مسرحية الهبر ملو.
26. مسرحية الكرت الأحمر.

ثانيًا: مسرد النصوص الإذاعية:

1. مسلسل النار والتراب (سباعية) «إذاعة أم درمان».
2. مسلسل العيش والجراد (15 حلقة) «إذاعة أم درمان».
3. مسلسل امرأة من وهج النار «إذاعة أم درمان».
4. مسلسل وادي السلم «إذاعة أم درمان».

ثالثًا: مسرد النصوص التلفزيونية:

1. فيلم الدخول في الممنوع «تلفزيون السودان».
2. سلسلة فضائية ود أبزهانة «تلفزيون عطبرة».
3. سلسلة من الشارع «تلفزيون عطبرة».
4. سلسلة عام ألفين ماشي وين «تلفزيون السودان».
5. سلسلة مواقف «تلفزيون السودان».
6. فيلم ضل السيف «تلفزيون السودان».
7. فيلم بخيت في وادي العطشان «تلفزيون السودان».



8. فيلم البحث خلف الستار «تلفزيون السودان».
9. فيلم لون الكبري «حكايات سودانية - قناة الشروق».
10. فيلم حكاية حماد «حكايات سودانية - قناة الشروق».
11. فيلم زمن البحر «تلفزيون عطبرة».

نذكر أن أعماله الإذاعية تقاسمها معه المخرج كمال عبادي والمخرج عبد القادر نصر، والتلفزيونية تقاسمها معه المخرج قاسم أبو زيد والمخرج أبو بكر الشيخ؛ ونذكر أنه كان وراء ظهور الكثير من الأسماء اللامعة في مجال التمثيل عبر الفرق التي أسسها في الدامر وفي عطبرة كفرقة (التيراب المسرحية)؛ وفي الدورات المدرسية كالممثلين عوض بطران وأبو عبيدة مصطفى وأحمد سيد أحمد وعادل مساعد، وغيرهم.

كاتبنا الكبير المخرج ذو الفقار حسن عدلان، ستبقى مقيمًا في القلب وفي الذاكرة.



الدونكي ملاذ البقاء في زمن الرماد

يوسف الغوث

ملخص

يتناول الكاتب عودة الدونكي إلى واجهة الحياة في الخرطوم ومناطقها، بعد أن تسببت هجمات الطائرات المسيّرة على محطات الكهرباء في انقطاع التيار وتعطل إمدادات المياه.

يشير إلى أن المواطنين وجدوا في الآبار الجوفية ملاذاً لتأمين مياه الشرب، بعد تعثر الخدمات الحديثة، وتحولت الدونكيات إلى نقاط للتكافل والتضامن المجتمعي.

يؤكد أن الأهالي عملوا على إعادة تشغيل الآبار باستخدام الطاقة الشمسية والجهود الشعبية، في مشهد يعكس قدرة السودانيين على الصمود وسط ظروف الحرب القاسية.

يخلص الكاتب إلى أن المواطن البسيط هو الضحية الأولى للحرب، داعياً إلى وقف القتال وإنهاء المعاناة الإنسانية وإعادة السلام والاستقرار إلى البلاد.



في قلب الخرطوم وبلداتها التي أرهقتها الصدمات، حيث تنام العواصم على هدير الفواجع، وتستيقظ البوادي على أنين الأرض الموجعة.

ثمة حكاية تولد من رحم الطين والصلابة، حكاية بطل قديم تخطى عتبات النسيان ليصبح ملاذ الروح وسادن البقاء حين أظلمت الدنيا وتهاوت قلاع التكنولوجيا.

لقد غيرت الحرب وجه المدينة، فلم تعد المعارك تُدار بحد السلاح التقليدي، بل تسللت عبر السماء كوابيس في شكل مسيرات صامتة تبث الموت بآلية باردة... لقد استهدفت هذه المسيرات عصب الحياة ومزقت شرايين الضوء، فهوت محطات الطاقة صريعة، واختفت الكهرباء، وارتدت المدن في غيابات ظلام دامس جفت معه الشرايين المائية، وصارت الصنابير ناطقة بالعدم والسراب.

في تلك اللحظة الحرجة التي تقاطعت فيها خطوط العطش مع سياط العتمة، وأيقن الجميع أن المنظومة الحديثة ليست سوى وهم يذروه الريح، ارتدت الذاكرة السودانية إلى باطن الأرض، حيث مالت القلوب بلهفة وانكسار نحو الدونكي، ذلك المورد المائي القديم الذي ظل قابعًا في وجدان الأرياف والضواحي كسر دفين ينتظر ساعة العسرة.

لقد عاد الناس، شيبًا وشبابًا، يحملون أوانيهم وظلالهم المتعبة، ويزحفون نحو تلك الآبار التي لم تخذل أحدًا يومًا، تحلقوا حول صهاريجها كالفراش الذي ينشد النور، فجادت عليهم الآبار الجوفية ماءً نميرًا تنفض عن كاهلهم غبار الحرب ومسغبة الأيام.

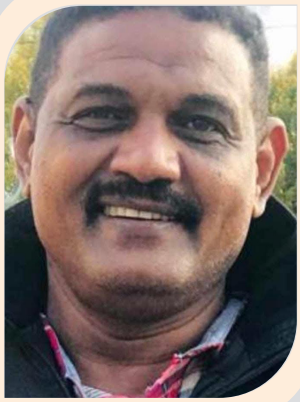
لقد تواثق الأهالي على إحيائها بالطاقة الشمسية تارة، وبالتكافل والتضامن تارة أخرى، ليتحول كل دونكي إلى واحة صمود واجتماع تتردد في جنباتها ضحكات الأطفال الممتزجة بخرير الماء ودعوات الأمهات الصاعدات نحو السماء.

لقد أوضحت طوابير البشر الممتدة حول هذه الآبار على الحقيقة العارية التي يحاول المدافع دعاة الحرب حجبها، والمتمثلة في أن المواطن البسيط وحده هو الضحية الحقيقية لترس هذه الحرب الطاحنة.

إن المواطن البسيط هو الذي يدفع من أمنه وصحته وقوت يومه ثمن صراعات لا ناقة له فيها ولا جمل، فبينما تتسابق المسيرات لتدمير ما بقي من مظاهر التمدن، يقف الإنسان السوداني حافيًا باحثًا عن قطرة ماء تحميه من الفناء.

لا بد من إيقاف هذه الحرب ووضع حد لأوزارها؛ لأن إيقاف الحرب يعتبر ضرورة إنسانية عاجلة وأخلاقية لا تقبل التأجيل، ليعود السلام إلى الأرض والوئام إلى القلوب.

لا بد من توقف هذه المعاناة التي طالت واستطالت وتجاوزت كل حدود الاحتمال.



ما بين محجوب شريف وعبد الكريم ميرغني

أمير أحمد السيد

ملخص

يستعرض المقال سيرة عبد الكريم ميرغني (1927–1995)، بوصفه أحد رموز الحركة الوطنية السودانية، وشخصية جمعت بين السياسة والدبلوماسية والاقتصاد والثقافة، وتأثر مبكرًا بأفكار جماعة الأبرُوفيين الداعية للاشتراكية التطورية والحريات والتعددية.

بدأت علاقة عبد الكريم ميرغني بالشاعر محجوب شريف داخل المعتقل عقب أحداث 19 يوليو 1971، حيث جمعتهما اهتمامات فكرية وإنسانية مشتركة، وتطورت علاقتهما إلى صداقة عميقة.

بعد خروجهما من المعتقل، أصبح منزل ميرغني ملتقى للنقاشات الفكرية والسياسية والثقافية، وكان محجوب يزوره باستمرار، مستفيدًا من خبراته في السياسة والأدب والتاريخ والتراث الشعبي، فيما كان ميرغني معجبًا بشعره المستلهم من الوجدان السوداني.

ظل محجوب قريبًا منه حتى وفاته عام 1995، وخلّد ذكراه برثائيته الشهيرة «يابا مع السلامة»، التي استعاد فيها ملامح شخصيته وكرمه وتواضعه وإنسانيته، وصوّرت عمق العلاقة التي جمعتهما.

عبد الكريم ميرغني 1995/1927، رجل كانت له أدوار مقدرة في الحركة الوطنية، وقد نشأ سياسياً، كيف لا وقد كان شقيقه الأكبر عبد الله ميرغني من السياسيين الأوائل وسكرتير حزب الاتحاديين، وقد ضم آنذاك من الأفذاذ حسن وحسين الكد، وإبراهيم يوسف سليمان، وخلف الله بابكر، والهادي أبو بكر، وإبراهيم عثمان إسحق، وحماد توفيق، وهم جماعة الأبرُوفيين، وكانوا من الـ(Fabian)، وهي جمعية في إنجلترا، من مؤسسيها برنارد شو وجراهام وسيدني ويبز. كان مذهبهم الاشتراكية التطورية وليس الثورية، وقد أنشأوا النقابات للعمال والمزارعين، وكانوا يؤمنون بالحريات العامة والتعددية، وتبنى الأبرُوفيون فكرتهم.

وكان عبد الكريم ميرغني، ومنذ الخلوة، قد بدأ يعمل مع جماعة الأبرُوفيين، ومنذ إنشاء ملجأ القرش، حيث كانوا يبيعون التذاكر ويقومون بتوزيع كتب الفابيان، فنشأ سياسياً بارعاً ووطنياً مخلصاً ومعلماً وإدارياً ودبلوماسياً واقتصادياً ورجل ثقافة وآداب، فضلاً عن مشاركته الإيجابية في الحركة الوطنية، ومنذ مؤتمر الخريجين مروراً بفترة استقلال السودان وما بعدها، وأبان فترة ثورة أكتوبر 1964 وما تلاها من حقب حتى رحيله.

التقى محجوب شريف عبد الكريم ميرغني، ونشأت العلاقة بينهما في حركة 19 يوليو 1971، وضمهما المعتقل، والذي كان حافلاً بالنشاطات والندوات، فكان بينهما توافق فكري ومزاجي.

لذا كان عبد الكريم ميرغني يكن محبة خاصة جداً وإعجاباً منقطع النظير بمحجوب، والذي كان يكن له كل الود والاحترام والتقدير. وبعد خروجهما من المعتقل، كان محجوب يقوم بزيارته يومياً ويحرص على قضاء أطول فترة معه، حيث إن عبد الكريم ميرغني بعد يوليو انقطع تماماً عن العمل العام، وكان منزله عبارة عن جلسات فكرية ونقاشات في مختلف دروب الحياة، وكان محجوب يتخير المواضيع المهمة من الحركة الوطنية والهوية السودانية والفكر السياسي وثقافة المستعمر وأثرها على السودان بوضعه العربي الأفريقي، كما أنه كان يطلع عبد الكريم على قصائده ومحاولاته الشعرية وأفكاره، وكان عبد الكريم معجباً جداً باهتمام محجوب بالسياق الشعبي في أشعاره، وقد كان معجباً جداً ويعشق هذا النوع من الأشعار، بل وكانت أشعار محجوب تدهشه كثيراً.

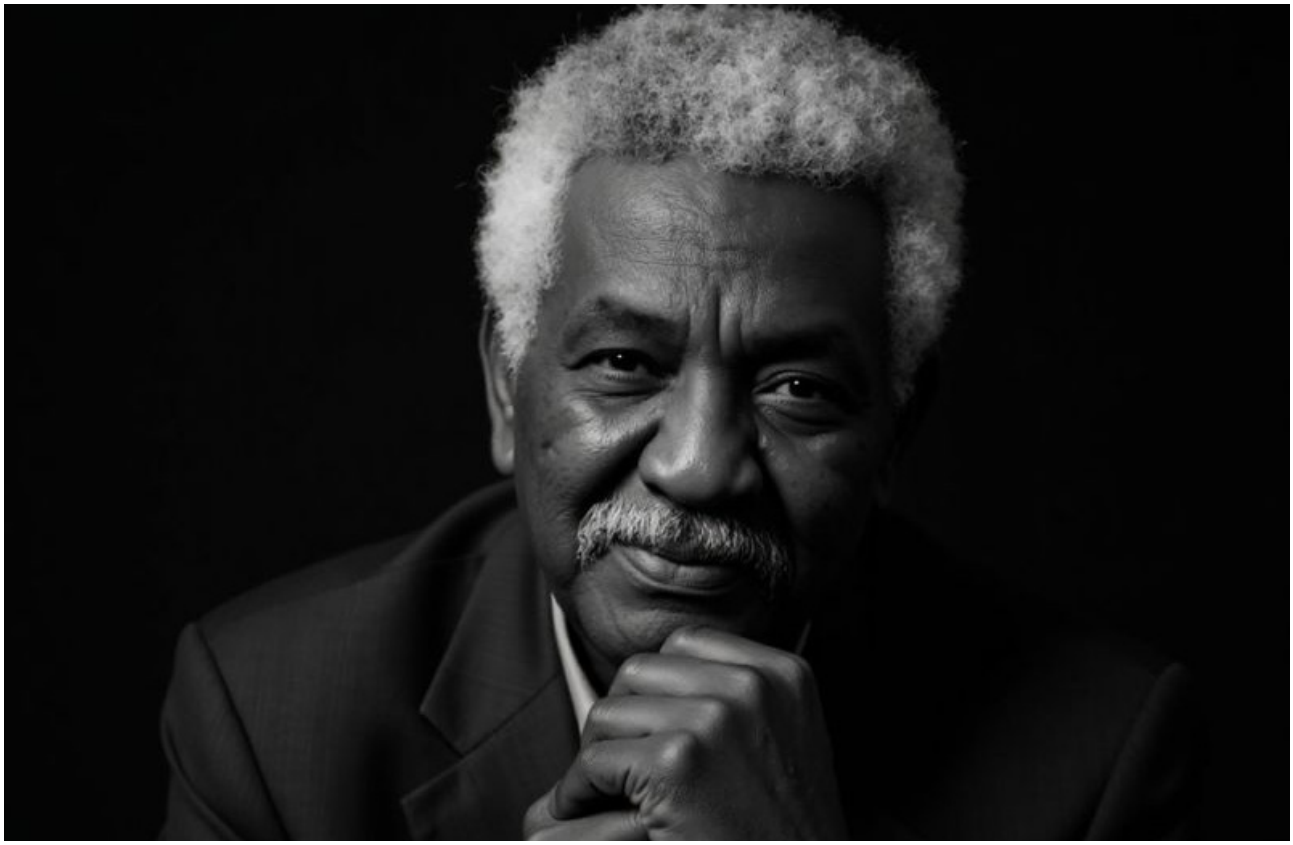
لذا نجد أن محجوب شريف قد استفاد كثيراً من مدرسة عبد الكريم ميرغني في كل مجالات



السياسة والفكر والآداب والحكايات الشعبية والتراثية ومقاربات عبد الكريم في تجربته كسفير في عدد من الدول، وكان رحمه الله يحب رفقة محجوب، فكان يصطحبه كثيراً لزيارة بعض أصدقائه.

ظل محجوب شريف قريباً من عبد الكريم ميرغني إلى أن رحل في العام 1995، فتأثر محجوب كثيراً برحيله، وكتب رثائيته الشهيرة: يابا مع السلامة.....

يابا مع السلامة..
يا سكة سلامة في الحزن المطير
يا كالنخلة هامة.. قامة واستقامة
هيبة مع البساطة.. وأصدق ما يكون
راحة إيديك تماماً مثل الضفتين
ضلك كم ترامى حضناً لليتامى
وخبزاً للذين هم لا يملكون
بنفس البساطة والهمس الحنون
تدخل يا حبيبي من باب الحياة
لباب المنون
روحك كالحمامة بترفرف هناك..
كم سيرة وسريرة من حولك ضراك
والناس الذين خليتم وراك
وعيونم حزينة بتبلل ثراك



أبواب المدينة بتسلم عليك
والشارع يتاوق يتنفس هواك..
يا حليلك حليلك.. يا حليل الحكاوي
تتونس كأنك يوم ما كنتا ناوي
تجمع لم تفرق.. بين الناس تساوي
نارك ما بتحرق.. ما بتشد تلاوي
ما بتحب تفرق من جيبك تداوي
الحلم الجماعي.. والعدل اجتماعي
والروح السماوي.. والحب الكبير
في الزمن المكندك.. والحزن الإضافي
جينا نقول نفرق نجي نلقاهو مافي
لا سافر مشرق.. لا فتران وغافي
وين عمي البطرق جواي القوافي
يا كرسيو وسريرو هل ما زلت دافي؟!
يا مرتبتو يمكن في مكتبتو قاعد!!
يقرا.. وذهنو صافي
يا تلك الترامس.. وينو الصوتو هامس!
كالمترار يساسق.. يمشى كما الحفيف
وكم في الذهن عالق
ثرثرة المعالق.. والشاي اللطيف
تصطف الكبابي
أجمل من صبايا بينات الروابي
والظل الوريف
أحمر.. زاهي باهي.. يلفت انتباهي
هل سكر زيادة أم سكر خفيف

يده للبنية يديها الحلاوة والخاطر يطيب
يدخل جنو منو.. محبوب الشقاوة
يستنا النصيب
الدفو والنداوة.. والسنا والعبير
كالغزلان هنالك في الوادي الخصيب
حيث المويه عذبة والغصن الرطيب
وكم تحت المخدة أكثر من مودة للجنا
و ا لغر يب
عش وعشب أخضر جدول من حليب
والشمس البتطلع بلت منو ريقا
والنجمة البتسطع فيهو تشوف بريقا
والندى في حركتو يطفيها الحريقة
تنهل من بركتو زي شيخ الطريقة
شاييهو وطرقتو.. والأيدي الصديقة
يلا نسد فرقتو.. حب الناس درقتو
يا موت لو تركتو.. مننا قد سرقتو
كنا نقول دا وقتو... لكنك حقيقة
النفاجو فاتح ما بين دين.. دين
نفحة محمدية.. دفئاً كالضريح
ميضنة كم تلالي.. نوراً في الليالي
مجداً في الأعالي.. مريم والمسيح
قليا نبضو واصل ما بين جيل وجيل
ما بين كان وحاصل.. أو ما قد يكون
ما بيشوف فواصل إلا الذكريات
والأم المفاصل وبعضاً من شجون

«رغم الثلاثية الأخيرة»..

المريخ يطيح بالصربي داركو نوفيتش ويطوي حقبة الـ 16 شهراً!

ملخص

أعلن نادي المريخ السوداني رسمياً امس الاحد انفصاله عن المدير الفني الصربي داركو نوفيتش، منهياً بذلك فترة توليه قيادة الجهاز الفني للكتيبة الحمراء والتي استمرت لمدة عام وأربعة أشهر، وذلك في خطوة تمثل بداية فصل جديد للنادي للبحث عن استعادة التوازن وتحسين النتائج في المنافسات المحلية والقارية.



أفق جديد

وكان نوفيتش قد تولى مهام تدريب المريخ في 30 يوليو 2025، قادماً من تجربة ناجحة مع نادي الجيش الرواندي توّجها بلقب الدوري الممتاز لموسم 2025/2024 ونال على إثرها جائزة أفضل مدرب في الموسم. كما يمتلك المدرب الصربي سجلاً تدريبياً حافلاً في المنطقة والخليج وشمال إفريقيا، شمل تدريب أندية الاتحاد المنستيري التونسي، ووفاق سطيف الجزائري، والبكيرية السعودي.

وخلال موسمه الأول مع المريخ (2026/2025)، فشل نوفيتش في التتويج بالدوري الرواندي الممتاز، حيث أنهى الموسم في المركز الثالث برصيد 59 نقطة، خلف ناديه السابق «الجيش» ونادي الهلال.

وجاء قرار إنهاء التعاقد عقب جملة من النتائج غير المرضية لطموحات الإدارة والجماهير المريخية في مطلع موسم 2027/2026؛ فعلى الصعيد القاري، ودّع المريخ مسابقة دوري أبطال إفريقيا من الدور التمهيدي الثاني أمام نادي حوريا كوناكري الغيني.

ورغم الخسارة ذهاباً في غينيا بهدف دون رد، تمكن المريخ من تحويل تأخره في مباراة الإياب التي أقيمت على ملعب «أماهورو» بالعاصمة الرواندية كيغالي، بهدف سجله اللاعب محمد قباني في الدقيقة 70 ليعدل النتيجة الإجمالية، قبل أن تحسم ركلات الترجيح التأهل لصالح الفريق الغيني بنتيجة (5-3).

أما على الصعيد المحلي في الموسم الحالي، فقد انهى المريخ علاقته بالمدرب وفي رصيده 9 نقاط جمعها من 5 مباريات، وضعته في المركز السابع في جدول الترتيب.

فوز أخير قبل الوداع

وكانت آخر المباريات التي قادها نوفيتش من على مقاعد البدلاء هي المواجهة المؤجلة من الجولة الرابعة للدوري الرواندي الممتاز، والتي نجح المريخ في فرض أفضليته وتحقيق انتصار عريض بثلاثية نظيفة، بعدما قدم لاعبوه أداءً قوياً، خاصة خلال الشوط الثاني الذي شهد تسجيل هدفين إضافيين، ليحصد الفريق ثلاث نقاط ثمينة في مشواره بالدوري.

وافتتح المريخ التسجيل مبكراً عن طريق لاعبه إينوك موريسون في الدقيقة 12، مستفيداً من البداية الهجومية الجيدة للفريق، لينتهي الشوط الأول بتقدم الأحمر بهدف دون مقابل.

وفي الشوط الثاني، واصل المريخ ضغطه



الهجومي، ونجح في تعزيز تقدمه بالهدف الثاني في الدقيقة 68، عندما صنع أبوبكر بانغورا، الذي شارك بديلاً لغبانة محمد، فرصة مميزة لزميله دابا سوغوبا، الذي أودع الكرة الشباك.

وعاد إينوك موريسون ليوقع على هدفه الشخصي الثاني والثالث لفريقه في الدقيقة 79، بعدما حول ركلة ركنية نفذها أبوبكر بانغورا إلى هدف، مؤكداً تفوق المريخ، قبل أن يغادر أرضية الملعب في الدقيقة 83 ليحل إبراهيم تراوري بديلاً عنه.

وشهدت المباراة أفضلية نسبية للمريخ في الاستحواذ على الكرة، بنسبة بلغت 55 في المئة خلال الشوط الأول، بينما حاول إيتوال دي لاست مجاراة أصحاب الأرض في وسط الملعب، لكنه افتقد الفاعلية الهجومية والقدرة على تهديد مرمى المريخ بصورة مؤثرة.

ومثل الفوز دفعة مهمة للمريخ ، إذ رفع رصيده إلى تسع نقاط من سبع مباريات، ليقفز من المركز السابع عشر إلى المركز السابع، مستفيداً من النقاط الثلاث التي حصدها أمام إيتوال دي لاست.

في المقابل، تجمد رصيد إيتوال دي لاست عند سبع نقاط، ليتراجع إلى المركز الرابع عشر، بعدما خاض ثماني مباريات في المسابقة، علماً بأنه كان قد حقق الفوز في مباراته السابقة على موسانزي بهدفين دون مقابل.



الموت يغيّب الفنان المسرحي

عبـد الواحـد عبـد الله

أفق جديد

أعلن في القاهرة أمس الأول عن وفاة المسرحي عبد الواحد عبد الله حاج أحمد بعد رحلة طويلة مع المرض.

ويعد عبد الواحد من الجيل الذهبي للمسرح السوداني، إذ بدأ مسيرته في منتصف الستينيات من القرن الماضي، وتألق في الموسم المسرحي في العام 1967 مع الفنانين الفاضل سعيد وحسن عبد المجيد ومكي سنادة ومحمد شريف علي وفاروق سليمان. وخلال مسيرته عاصر المئات من المخرجين المميزين الذي مروا على الدراما السودانية.

وقال نقيب الدراميين، الرشيد أحمد عيسى «إن الدراما السودانية تفقد أحد أعمدتها برحيل عبد الواحد عبد الله»، مشيرا إلى مسيرة إبداعية امتدت إلى ستة عقود من العطاء المسرحي والإذاعي والتلفزيوني.

ولد وعاش جزءا من حياته في مدينة حلفا القديمة، شمال السودان، ثم انتقل في بداية الستينيات إلى الخرطوم للدراسة في المدارس الأولية.

بدأ عبد الواحد دراسة أكاديمية في معهد الموسيقى والمسرح لكنه قطع الدراسة في السنة الثالثة وواصل إبداعه بذهن مفتوح وكان من الجيل الذي ساهم بفاعلية في ترسيخ الدراما التلفزيونية والإذاعية إلى جانب نشاطه المشهود في المسرح. وكان إبان سنوات نشاطه الستين مخلصا لمهنته ومحبوبا من أساتذته وطلابه.

قدم عبد الواحد أكثر من 50 عملا، ويذكر له الجمهور والنقاد مسرحيات (الفي رأسو ريشة) و(نقابة المنتحرين) و(الكسكتة) و(السلطان الحائر) ومسلسل (الدميرة) الإذاعي (7 حلقات) و(العذاب ليس له نهاية) و(القلب الخامس)، ومسرحية (جواهر) لعلي البدوي المبارك، وكتب مسلسل (للدموع بقية) بالاشتراك مع عبد الرافع حسن بخيت. وكان عبد الواحد صوته مسموعا في الدراما الإذاعية وكان أيقونة بين المسرحيين الذين عاصروه في الثمانينيات من القرن الماضي.